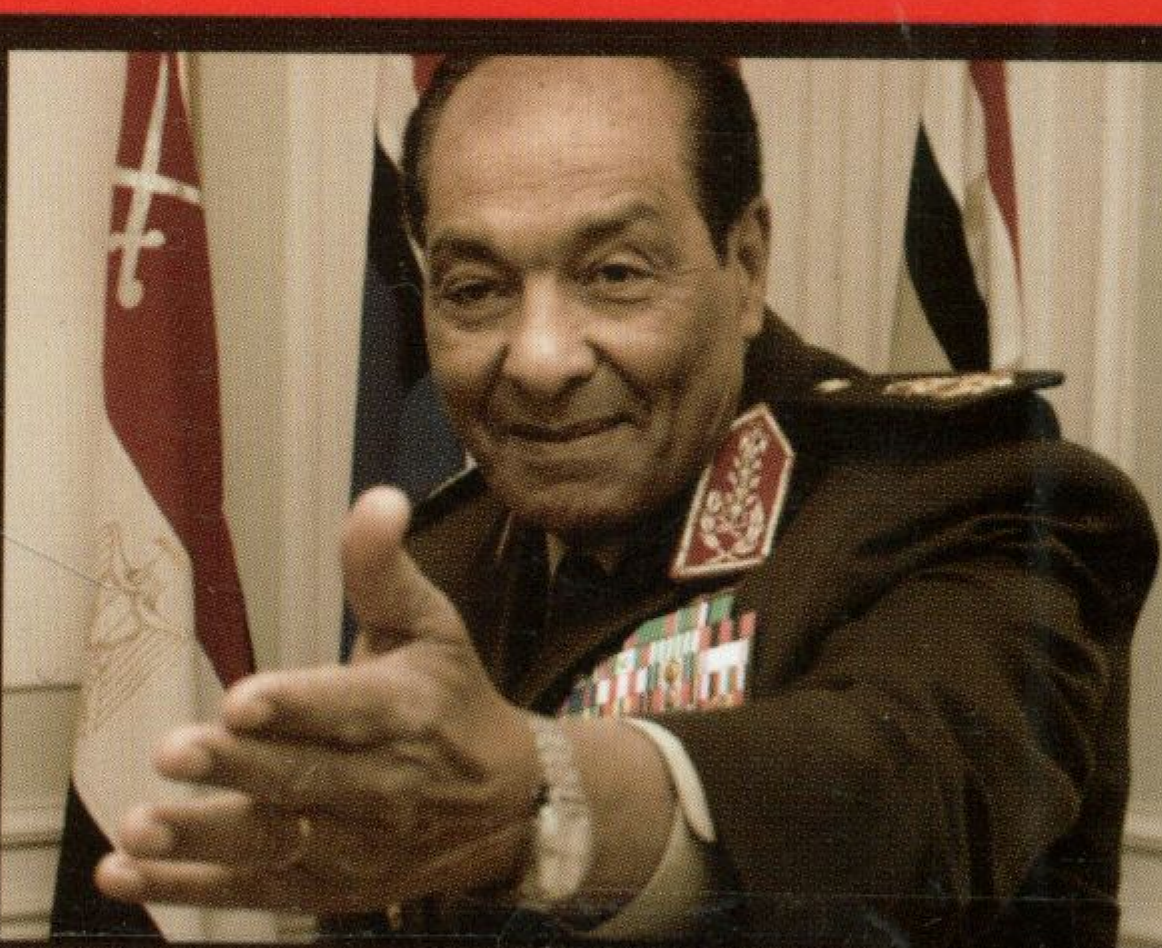


الطبعة
2

لغز المشير






مصطفى بكري





الدار المصرية اللبنانية

لغز المشير

بكري، مصطفى.
لغز المشير: مصطفى بكري .- ط2.- القاهرة:
الدار المصرية اللبنانية، 2016.
240 ص؛ 21 سم.
تدمك: 4 - 040 - 795 - 977 - 978
1- الوزراء.
2- طنطاوي ، حسين.
أ - مصر الأحوال السياسية
ب - مصر تاريخ - العصر الحديث
ج - العنوان 354.4
رقم الإيداع: 1716 /2016

الدار المصرية اللبنانية
16 عبد الخالق ثروت القاهرة.
تليفون: 23910250 202 +
فاكس: 23909618 202 + - ص. ب 2022
E-mail:info@almasriah.com
www. almasriah.com

الطبعة الأولى: ربيع أول 1437 هـ - يناير 2016م
الطبعة الثانية: 2016م

مصطفى بكري

لغز المشير

الدار المصرية اللبنانية

الإهداء

إلى مَنْ تحمَّلوا المسئولية

وكانوا رجالًا بمعنى الكلمة

إلى أعضاء المجلس الأعلى للقوات المسلحة

يناير 2011 – أغسطس 2012

مقدمة

منذ عدة سنوات تراودني رغبة قوية في أن أكتب عن المشير حسين طنطاوي، وعن دوره الحقيقي في حماية الدولة وإنقاذ البلاد من خطر الفوضى، التي كادت تؤدي إلى حدوث الانهيار الكبير وسقوط مؤسسات الدولة الواحدة تلو الأخرى.

لقد عرفت المشير عن قرب، التقيته مرات عديدة، اقتربت منه خلال فترة توليه إدارة شئون البلاد بعد تخلِّي الرئيس مبارك عن الحكم، وإسناد المسئولية إلى المجلس الأعلى للقوات المسلحة بقيادته.

كنت أسجِّل مواقفه، وأرصد كلماته، وأدون محاضر اللقاء معه، وأتابع التطورات التي كانت تشهدها البلاد في هذا الوقت، وكيف تعامل معها، وكنت أنتظر اللحظة المناسبة لإصدار كتاب يحمل بين دفتيه وقائع ما جرى بأمانة ومسئولية.

وجاءت اللحظة بعد مرور خمس سنوات على توليه مهمة المسئولية الأولى في إدارة شئون البلاد، وبعد مُضِّي ما يقارب السنوات الثلاث على إعفائه من منصبه في 12 أغسطس 2012، بعد احتدام الأزمة مع الرئيس الإخواني «محمد مرسي»!!

لم تنقطع صلتي بالمشير طيلة هذا الوقت، فقد كنت ألتقيه في المناسبات الاجتماعية المختلفة، وأذهب لأداء الصلاة معه في مسجد دار المشاة القريب من منزله، أستمع إليه وإلى كلماته ورؤيته، وعندما التقيته في فبراير 2013، وتحاورت معه حول الأوضاع في البلاد، ونشرت ذلك، قام محمد مرسي، وكان رئيسًا للبلاد، باستدعاء اللواء رأفت شحاتة مدير المخابرات العامة في هذا الوقت، وراح يسأله عن معنى عودة المشير طنطاوي للظهور الإعلامي من خلالي مرة أخرى.

لم يكن المشير راغبًا في السلطة، ولا في العودة إلى المسرح السياسي. لقد تحمَّل ما تنوء عن حمله الجبال - وفقًا لتعبير الرئيس السيسي - طيلة السبعة عشر شهرًا التي أدار فيها شئون البلاد، بحكمة وذكاء، حتى استطاع أن ينجو بالسفينة من العواصف الجارفة، التي كانت تهدف إلى إسقاط الدولة وسيادة الفوضى وإشعال الحرب الأهلية، وإلحاقنا بدول الربيع «العبري» التي انهارت وتفتت.

كان المشير طنطاوي يعرف مبكرًا أن البلاد معرضة للمخاطر، وأن المؤامرة اكتملت حلقاتها، وأن استمرار النظام في عناده ورفضه للإصلاحات المطلوبة شعبيًا، يمكن أن يجعل منها لقمة سائغة للمتطرفين والمعادين، حذَّر كثيرًا، لكن أحدًا لم يستمع إلى صوته، فراح في المقابل يعد العدة لمواجهة سيناريوهات المستقبل، التي بدأت فعليًا بأحداث الخامس والعشرين من يناير.

لم يكن المشير انقلابيًا، لكنه انحاز للشعب منذ اللحظات الأولى، وترك الخيار للرئيس مبارك لاتخاذ القرار المناسب لإنقاذ الأوضاع في البلاد، وعندما تزايدت حدة المظاهرات، وتمكن الإخوان من قيادتها والمضي في مخطط التصعيد بلا نهاية، أبدى المشير مخاوفه من أن الصدام مع هذه الجماعة - في هذا الوقت - من شأنه أن يمكنهم من تنفيذ المخطط، ولذلك طلب من الرئيس أكثر من مرة ضرورة تفادي الأزمة وإنقاذ البلاد سريعًا.

وبعد تخلِّي مبارك عن رئاسة الجمهورية، ألقى بكرة «اللهب» في حجر المجلس الأعلى للقوات المسلحة، والذي بدأ في عملية «تبريد» واسعة وهادئة للهيب المشتعل، وسعى إلى محاصرة المؤامرة عبر سياسة الاحتواء، التي سببت له وللمجلس الأعلى انتقادات شديدة، وحملات من الهجوم وصلت إلى حد الوقاحة.

لقد كنت أعرف أن كثيرًا من هذه الحملات الهجومية التي انتقلت إلى وسائل الإعلام والصحافة، والتي يقف وراءها الطابور الخامس من أصحاب شعار «يسقط

حكم العسكر»، وكنت في هذا الوقت أجد نفسي في صدام دائم مع هؤلاء، ومدافعًا عن المشير طنطاوي والمجلس الأعلى، وأنا على ثقة بأن الأيام سوف تكشف الحقائق، وترد على الخونة والمزايدين، وتقدم الصورة الصحيحة إلى البسطاء من الذين انقادوا وراء هذا المخطط.

وبالفعل بعد انتصار ثورة الثلاثين من يونيو 2013م، وانتخاب الرئيس عبد الفتاح السيسي، عاد المشير ليطل على الساحة من جديد في حفلات التكريم، والمناسبات القومية وانتصارات الجيش المصري، والتي تكللت أخيرًا بافتتاح مسجد المشير في حضور رئيس الجمهورية والقائد العام للقوات المسلحة، وقادة الجيش وكبار المسئولين في البلاد، وكانت سعادته لا تقدر في هذا اليوم.

في هذا الكتاب حاولت قدر المستطاع أن أرصد وقائع ما جرى، وأن أجيب عن التساؤلات المطروحة وعلامات الاستفهام، التي دارت في أذهان الجماهير حول الأحداث العاصفة التي شهدتها الفترة الانتقالية، متمنيًا أن أكون قد وفقت في الإجابة عن بعضها.

والله المستعان

مصطفى بكري

القاهرة يناير 2016

1

خيوط اللعبة!!

عندما تلتقيه تشعر براحة نفسية غريبة، وجه أسمر، مغموس بتراب هذا الوطن، ملامح الجنوبي، القادم من جوف التاريخ، ونهاية الجغرافيا، انظر إلى عينيه، تأمل كلماته المغموسة بعطر البلاد ورحيقها، سيأخذك على الفور إلى ساحة الاطمئنان، والشعور بالأمان.

عندما قرر والده أن يترك «أبو سمبل» في جنوب أسوان، وأن يشد الرحال إلى القاهرة، كان حلمه في الوظيفة والزواج والاستقرار هو كل طموحاته، استقر «النوبي» القادم من الجنوب في منطقة عابدين، حيث الأهل والأقارب، الذين نزحوا واستقروا منذ زمن بعيد.

في 31 أكتوبر 1935 جاء «محمد» الطفل، الأسمر بلون الأرض، كانت السعادة غامرة، والأحلام عظيمة، لكن الطفل أصبح شابًا، وعاش فترة المد الثوري، وانحياز الجيش إلى الشعب في يوليو 1952م، تأثر كثيرًا بكلمات جمال عبدالناصر، التحق بالكلية الحربية، وفي عام 1956 م، حصل على بكالوريوس العلوم العسكرية، وشارك في مواجهة العدوان الثلاثي في العام ذاته.

كان الملازم محمد حسين طنطاوي، معروفًا وسط زملائه بالالتزام والانضباط وحسن الخلق، كانت وطنيته جياشة، مقدامًا في المعارك والحروب، إنَّها مسيرة تاريخية طويلة، حيث شارك في الحروب المتعددة التي خاضتها مصر دفاعًا عن الأرض، في 67، وفي حرب الاستنزاف، وفي أكتوبر 1973، حيث معركة المزرعة الصينية، التي شارك فيها، وكانت من أهم محطاته التاريخية.

كانـت هـذه المعركـة نقطـة فاصلـة فـي تاريـخ القائـد الجسـور، كان قائـدًا للكتيبة (16)، تلك الكتيبة التي اسـتطاعت أن تعبر قناة السـويس بقيادته قبل العبور الرسـمي للقوات، كانت مهمتها المقدسـة هي الدفع بعناصر الاستيلاء على دبابات العدو، ورفع العلم المصري على الضفة الشرقية للقناة.

كان محـدَّدًا للكتيبـة أن تقطع المسـافة في سـاعة من الزمن، لكـن عزيمة القائد اختصرت مسـافة العبور والزحف في نصف ساعة، استولت على رؤوس الكباري، وتصدت لتحركات العدو وهجماته، وكانت الحصيلة الأوليَّة: تدمير خمس دبابات إسرائيلية، وعزل وحصار النقطة الأكثر تحصينًا وقوة في منطقة «الدفرسوار».

كانـت أنباء الانتصارات تدوِّي وسـط الضباط والجنود، غيـر أن المعركة الأهـم كانت في الانتظار، بعد أن نجح العدو في تطوير هجومه، مسـتهدفًا الجانب الأيمن للجيـش الثانـي الميدانـي في قطـاع الفرقة 16، وتحديـدًا في اتجاه محور «الطاسـة والدفرسوار» مما جعل المزرعة الصينية في مرمى هدف القوات المعادية.

كان المقدم محمد حسـين طنطاوي يتابع التحركات ويسـتعد للمواجهة، بدأت المعركـة فـي 15 أكتوبر، قام طيران العـدو بتوجيه الضربات إلـى القوات المصرية، واستمرت المدفعية في هجومها، حتى غروب الشمس، ضد الكتيبة (18) المصرية، التي نجحت في تفادي الهجمات الإسـرائيلية، ولم يصب في هذا اليوم سـوى ثلاثة من جنودها.

فـي الثانيـة إلَّا ربـع مـن مسـاء اليوم نفسـه تحركـت أعداد كبيـرة مـن الدبابات الإسرائيلية قادمة من اتجاه منطقة «الطاسة»، استعدادًا للهجوم علي القوات المصرية المتمركزة، وفي تمام الثامنة والنصف كان العدو يسدد ضرباته، مركزًا على الجانب الأيمن للكتيبة، حيث استخدم 3 لواءات مدرعة بقوة 280 دبابة، ولواءً من المظلات الميكانيكي عن طريق 3 محاور.

كانت المعركة كبيرة، استهدفت في البداية الكتيبة (18) التي نجحت في تدمير 12 دبابة إسرائيلية، وصلت في اليوم التالي إلى 60 دبابة، مما أثار الهلع والخوف والفزع لدى القوات الإسرائيلية، وفي الواحدة من صباح اليوم التالي 16 أكتوبر، عاودت قوات العدو هجومها إلَّا أن الكتيبة تمكنت مجددًا من تدمير 10 دبابات و4 مدرعات نصف مجنزرة.

لم يكن أمام العدو في هذا الوقت سوى الدفع بمزيد من القوات، فامتد بهجومه إلى الكتيبة (16)، التي كان يقودها المقدم محمد حسين طنطاوي، الذي لم يكن قد ذاق طعم النوم منذ أكثر من 18 ساعة مضت، قرر المقدم طنطاوي أن ينام لبعض الوقت في الواحدة من صباح اليوم، حتى يستطيع أن يواصل المواجهة، وبعد نصف ساعة فوجئ بأحد الضباط يوقظه ويخبره بسماعه لأزيز الطائرات الإسرائيلية.

أصدر المقدم محمد حسين طنطاوي تعليماته بزيادة المراقبة، وإخطاره بأية تحركات معادية على الفور، وفي حوالي الثانية والنصف من فجر اليوم ذاته، أبلغه أحد عناصر الرؤية الليلية أنه تم رصد قوات إسرائيلية وهي تحاول عبور الألغام باتجاه الكتيبة.

أصدر أوامره للقوات بالاستعداد على الفور، كانت خطته تقوم علي استدراج القوات المهاجمة واصطيادها، طلب من ضباط وجنود الكتيبة كتم أنفاسهم وحبس نيرانهم لأطول فترة ممكنة، حتى وصول القوات لمرمى الهدف، كانت كلمة السر «إشارة ضوئية حمراء» تصدر عنه في الوقت المناسب، وبعدها يتم فتح النيران بقوة على القوات المهاجمة.

بعد وصول القوات إلى النقطة الحاسمة، أطلق القائد إشارته الحمراء، فتحت قوات الكتيبة (16) نيرانها من كل اتجاه، استمرت المعركة لمدة ساعتين ونصف الساعة، استخدم فيها المقدم طنطاوي تكتيكات أبهرت الجميع، وأربكت العدو وبعثرت صفوفه، وألحقت به هزيمة نكراء سقط فيها عشرات القتلى والجرحى،

بينما لم يستشهد من الكتيبة (16) سوى المقاتل «عادل بسطلوسي»، ناهيك عن تدمير العديد من الدبابات والعربات المدرعة، التي ظلت أعمدة الدخان تنبعث منها طوال اليومين التاليين.

كانت أصداء معركة «المزرعة الصينية» مدوِّية وقد نالت من معنويات القوات الإسرائيلية وأربكت حساباتها، الأمر الذي أصاب قادة المنطقة الجنوبية برئاسة «إريل شارون» بالصدمة جراء هول ما حدث.

وعندما قام «موشيه ديان» برفقه شارون بزيارة مسرح المعركة قال: «لم أستطع إخفاء مشاعري عند مشاهدتي لها، فقد كانت المئات من العربات العسكرية المهشمة والمحترقة متناثرة في كل مكان، وبعضها مازال يتصاعد منه الدخان»، وقال: «كانت هناك دبابات إسرائيلية ودبابات مصرية لا يبعد بعضها عن بعض سوى بضع ياردات، وكانت هناك أيضًا عربات نقل إمدادات مهجورة، فاجأتها الغارة الجوية وقذائف المدفعية، ومع اقترابنا من كل دبابة، كان الأمل يراودني ألَّا أجد علامة الجيش الإسرائيلي عليها، وانقبض قلبي، فقد كان هناك الكثير من الدبابات الإسرائيلية».

وقال: «مع أن مناظر الحرب أو المعركة لم تكن غريبة بالنسبة لي، فإنني لم أشاهد على الإطلاق مثل ذلك المنظر، لا على الطبيعة ولا في اللوحات، ولا في أفظع أفلام السينما الحربية، لقد كان أمامنا ميدان شاسع لمذبحة أليمة، يمتد إلى أبعد ما تستطيع العين الوصول إليه»»!!

وقال ديان: «لقد طلبت مقابلة الكولونيل «عوزي مائير»، قائد قوات المظلات الإسرائيلية، الذي حارب معركة المزرعة الصينية في ظروف صعبة، ووجدته مرهقًا، ولم أكن أتصور أن أراه على هذه الحالة من الاكتئاب، وعندما حاول الجنرال «بارليف» الذي كان يرافقني أن يهدئ من حالته، رد عليه بحدة وقال: «لقد تسرعتم في تكليفي بهذه المهمة، لقد خسرت 70 رجلاً من أفضل رجالي، وأيضًا هناك ضعفهم من المصابين الذين تم إخلاؤهم».

كانت تلك هي بعض من تفاصيل معركة المزرعة الصينية، وبعد 30 سنة من حدوثها قام وزير الدفاع الإسرائيلي «إسحاق موردخاي» بزيارة إلى مصر، وبعدها عاد إلى تل أبيب ليقول «لقد فوجئت بأن المشير محمد حسين طنطاوي وزير الدفاع المصري هو نفسه قائد كتيبة المزرعة الصينية»!!

بعد حرب أكتوبر 73 حصل محمد حسين طنطاوي على نوط الشجاعة العسكرية تقديرًا لدوره المتميز في الحرب، ثم تدرج في المواقع العسكرية حتى عُيِّن قائدًا للجيش الثاني الميداني، ثم قائدًا للحرس الجمهوري ثم رئيسًا لهيئة عمليات القوات المسلحة.

وفي 20 مايو 1991 اختاره الرئيس الأسبق حسني مبارك وزيرًا للدفاع وكان برتبة فريق، ثم جرت ترقيته إلى فريق أول ثم اختير في الأول من أكتوبر قائدًا عامًا للقوات المسلحة ووزيرًا للدفاع والإنتاج الحربي وتمت ترقيته إلى رتبة المشير.

كان المشير طنطاوي حريصًا على بناء المؤسسة العسكرية، ودعم قوتها وتسليحها وتطوير دورها التنموي في المجتمع، استطاع بالفعل أن يحقق ذلك، الأمر الذي أذهل أعداء المؤسسة العسكرية وخصومها من الخارج.

لقد أكدت وثيقة السفارة الأمريكية رقم 289 بتاريخ 2005/ 4/ 14 التي بعثت بها السفارة إلى وزارة الخارجية ونشرها موقع «ويكليكس»: «أن الولايات المتحدة وإسرائيل طلبتا تخفيض عدد قوات الجيش المصري، إلَّا أن المشير طنطاوي رفض هذا الطلب بشدة، بل إنه سعى منذ هذا الوقت إلى تحديث الجيش المصري وتنويع مصادر سلاحه».

كان المشير حريصًا على ثوابت الأمن القومي المصري، ورغم العلاقة المتميزة التي كانت تربط بين مصر والولايات المتحدة أثناء حكم الرئيس الأسبق حسني مبارك، فإنه كان يرفض جميع محاولات الهيمنة الأمريكية على مصر، أو التدخل في شئون الجيش المصري، أو إقامة قواعد عسكرية على أراضي البلاد.

في وثيقة أخرى تحمل رقم 542، بتاريخ 18 مارس 2008 نشر موقع «ويكليكس» عن السفارة الأمريكية في القاهرة برقية تقول «إن المشير طنطاوي رفض خلال مقابلة وفد أمني أمريكي قيام وحدات الأسطول الأمريكي بتفتيش الموانئ المصرية، وهي العمليات التي تتعرض لها معظم موانيء دول البحر المتوسط العربية والإفريقية»، وقال المشير مهددًا «إن وزارة الدفاع والجيش المصري سوف يتصديان للسفن الأمريكية التي تفكر في خرق الحدود المصرية.

وفي الوقت الذي أبدى فيه الوفد الأمريكي استياءه واندهاشه من الرفض المصري، قالت الوثيقة، إن المشير طنطاوي قال للوفد: «إنه طالما كان موجودًا على رأس وزارة الدفاع فإن الأسطول الأمريكي لن يمكنه أبدًا اختراق المياه الإقليمية المصرية».

وبالرغم من تهديدات الوفد الأمريكي بإدراج مصر علي قائمة الدول غير المتعاونة في تطبيق إجراءات السلامة البحرية، فإن المشير طنطاوي أَصَرَّ على الرفض، والتمسك بموقفه بالضبط، كما أنه رفض ضغوطًا لاحقة لتعديل استراتيجية الجيش المصري في التصدي لأية تهديدات إقليمية، حيث قال المشير لوفد أمريكي «إن الأمن القومي المصري خط أحمر لا يمكن للولايات المتحدة أو غيرها تجاوزه».

وخلال السنوات الأخيرة كان المشير طنطاوي غير راضٍ عن السياسات الجديدة التي بدأ يتبناها نظام الحكم، مع مجيء جمال مبارك، وسيطرة رجال الأعمال على الحكومة التي جرى تشكيلها برئاسة «أحمد نظيف» في يوليو 2004، كما كان رافضًا لبرنامج الخصخصة وبيع أصول الدولة الناجحة، وخاض معارك عديدة داخل اجتماعات مجلس الوزراء مع الداعين إلى بيع هذه الأصول، وكان أخطرها معركة بيع «بنك القاهرة» مما أثار استياء الرئيس مبارك ضده في هذا الوقت.

كان المشير يجاهر بموقفه من التوريث، وكان يقول دومًا «إن الجيش لن يقبل أبدًا بتوريث مصر»، ووفقًا لمصادر موثوقة فإنه بعد أن أعلن الرئيس مبارك عن النية

لتعديل الدستور في عام 2005، أثناء إعلان ترشُّحِه للانتخابات الرئاسية، التقى المشير طنطاوي بالدكتور فتحي سرور في الصالون الملحق بالقاعة التي عقد فيها اللقاء وقال له: «الجيش لن يسمح أبدًا بالتوريث، البلاد تواجه تحديات خطيرة، والجيش سيبقى محافظًا على مصر ونظامها السياسي دون تفريط حتى اللحظة الأخيرة»!!

كان المشير طنطاوي يتخوف من أن تكون التعديلات الدستورية في هذا الوقت بداية لفتح الطريق أمام إبعاد العسكريين عن كرسي الرئاسة، لم يكن طامعًا في السلطة، لكنه كان يقول: «إن هذا الكرسي سيبقى دومًا من نصيب العسكريين مادامت المخاطر تحيط بالبلاد».

لم يكن المشير راضيًا عن سلوك وممارسات حكومة رجال الأعمال التي شكلها د. أحمد نظيف في يوليو 2004، بل كان يرى أن زواج المال بالسلطة سوف يقود حتمًا إلى مزيد من الاحتقان، لأنه كان يعرف أن هناك من يريد خصخصة جميع مرافق الدولة وأصولها، وكان يرى أن ذلك سيمثل خطرًا كبيرًا على اقتصاديات البلاد وتوجهاتها التي سيدفع ثمنها الفقراء والطبقة المتوسطة.

وبالرغم من أن المشير طنطاوي حذَّر كثيرًا، وأشار إلى ضرورة تعديل مسار الحكومة وتوجيه معدلات النمو لصالح الطبقات الأكثر احتياجًا، فإن حكومة نظيف التي استمرت حتى اندلاع ثورة 25 يناير 2011، كانت ترى عكس ذلك تمامًا، مما قاد الأوضاع إلى حالة من الاحتقان الشديد بين المشير وقادة هذه الحكومة، حتى وصل الأمر به إلى اتهام عدد من الوزراء بخيانة البلد، أثناء محاولة تمرير بيع صفقة بنك القاهرة التي وقف ضدها بكل قوة..

لم يكن مبارك يسعى إلى الصدام مع المشير طنطاوي، حتى أن أحد أصدقاء الرئيس الأسبق ذهب إليه ليشكو قيام المشير باسترداد قطعة أرض كبيرة كان يضع يده عليها، وذلك لحاجة الجيش إليها، ساعتها قال له مبارك: «لن أستطيع التدخل،

الوحيد صاحب القرار في ذلك هو المشير نفسه، اذهب إليه وأبلغه بشكواك، ولكن إيـاك أن تبلغه أنك قابلتني أو شـكوت إليّ»، غير أن الرجـل صرف النظر عن الأمر، لأنه يعرف أن الباب سيغلق في مواجهته على الفور!!

بعـد رحيـل «محمد» نجل علاء مبـارك، وحفيد الرئيس الأسـبق، لم يعد مبارك راغبًا في الاستمرار في السلطة، أبلغ بعض المقربين منه، أنه لا يريد من الدنيا شيئًا، وأنه يفكر في الاعتزال وتفويض الجيش في إدارة أمور البلاد لحين إجراء انتخابات رئاسـية جديدة، إلَّا أن هؤلاء المقربين حـذروه من خطورة الإقدام على هذا القرار، وقالـوا لـه في هذا الوقت إن اسـتقالته تعني حدوث انهيار اقتصـادي كبير، وهروب للمستثمرين وتراجع معدل النمو الذي وصل إلى حوالي 7.5٪ في هذا الوقت.

اضطـر الرئيس مبارك إلى الاسـتمرار في موقعـه، إلَّا أن أداءه واهتمامه بأوضاع البـلاد، تراجع كثيـرًا عن ذي قبل، مما أعطـى الفرصة لبعض المقربيـن منه للهيمنة على كثير من السلطات والمواقع المهمة في البلاد.

كانت كل المؤشرات حينها تشير إلى أن جمال مبارك هو الذي سيخلف والده، بالرغم من أن هناك مؤشرات أخرى كانت تدفع إلى الاعتقاد بأن مبارك سوف يرشح نفسه لفترة جديدة في نهاية فترته الرئاسية لعام 2011.

في هذا الوقت وتحديدًا في عام 2010 طلب المشير طنطاوي من اللواء «صلاح حلبـي» رئيـس الأركان الأسـبق أن يعزمـه على العشـاء، وأن يدعو صهـره صفوت الشريف رئيس مجلس الشورى والأمين العام للحزب الوطني للحضور.

وخلال اللقاء كان المشـير طنطاوي واضحًا وحاسـمًا، حيـث طلب من الأمين العام للحزب الوطني، أن يبلغ الرئيس مبارك: «أن الجيش لن يوافق أبدًا على سيناريو التوريث، وأن هناك حالة غضب كبيرة داخل أوسـاط الضباط والجنود بسبب ذلك، وأنه يجب أن يكون هناك نفي واضح للأنباء التي تتردد حول هذا الأمر»!!

قد يتساءل البعض، ولماذا لم يتدخل المشير بشكل حاسم لإنقاذ البلاد في هذا الوقت، ربما تردد هذا السؤال كثيرًا، لكن الذين يعرفون المشير طنطاوي يعرفون أنه كان واعيًا بالتحديات والمخاطر، وكان يعرف أن زمن الانقلابات قد انتهى، وأن رهانه كان دومًا على التغيير الإصلاحي، وأنه ظل مخلصًا وأمينًا مع الرئيس مبارك حتى اللحظة الأخيرة، وكان كثيرًا ما يقدم إليه النصائح، ويسعى إلى فرملة جنوح الحكومة نحو الخصخصة، وإطلاق يد المحتكرين وعدم اتخاذ مواقف جادة نحو انتشار الفساد في البلاد.

في هذا الوقت كانت تقارير المخابرات الحربية تحذِّر من تحركات الإخوان، وصمت الحكومات المتعاقبة عليهم، كما أن الأجهزة الأخرى التي تتبادل المعلومات مع الجهاز، كانت تحذِّر من خطورة التحول الحاصل على استراتيجية جماعة الإخوان، والدعم الأمريكي - التركي - القطري المقدَّم إليهم.

كان ذلك في وقت مبكر، ولكن الرئيس مبارك لم يكن يعطي اهتمامًا لمثل هذه التقارير، كان يقول دومًا، «لا أريد صدامًا»، إلَّا إذا كان هناك خطر شديد، أو عمليات عنف مرصودة، ولذلك ترك لهم حرية التحرك في المجتمع، بل وأشار على جهاز أمن الدولة بالاتفاق على عقد صفقات معهم لدخول البرلمان بنسب محددة، لا تتعدى مرحلة الخطر على النظام وسلامته، وكان الإخوان يمارسون الخديعة مع النظام، ويقدمون أنفسهم على أنهم مؤيدون للرئيس واستمراره، بل ولسيناريو التوريث، مقابل الحصول على مكاسب التحرك والبناء التنظيمي، والتمثيل البرلماني دون مطاردات جادة، تعرقل مخطط التمكين.

كانت المخابرات الحربية قد قدَّمت للمشير مبكرًا تقارير تؤكد أن مخطط التمكين ماضٍ بكل قوة، وأن هناك خطرًا شديدًا يواجه البلاد، وأن مصر مقبلة على مرحلة عصيبة، وأن الجماعة بدأت التحرك والمضي سريعًا نحو الاستيلاء على السلطة في البلاد، بعد أن تستكمل مخططها الداخلي المدعوم خارجيًا.

في هذه الفترة رصدت الأجهزة المعنية بدايات مخطط الجماعة منذ عام 2006، وتحديدًا بعد الكشف عن الميليشيات والتدريبات العسكرية في جامعة الأزهر، وكشف استراتيجية التمكين التي وضعها خيرت الشاطر، في الإعداد لتكوين لجان نوعية عنقودية، تمارس الدور ذاته الذي مارسه التنظيم الخاص المسلح للجماعة في الأربعينيات وبداية الخمسينيات.

وأشارت التقارير إلى أنه ومنذ تولِّي المرشد الجديد د.محمد بديع مهام موقعه، تمكن التيار القطبي المتشدد من السيطرة على مكتب الإرشاد، وتنحية العناصر التي كانت تسمَّى بـ«المعتدلة»، ومن ثم تم وضع استراتيجية جديدة للجماعة منذ هذا الوقت.

كانت هذه الاستراتيجية الجديدة تقوم على فتح المزيد من قنوات التواصل مع القوى المجتمعية، بخاصة مجموعات الشباب الرافض لنهج النظام، وتأهيلها لتكون الاحتياطي الاستراتيجي لتنفيذ بعض مهام وخطط الجماعة في وقت لاحق.

واعتمد مكتب الإرشاد في هذا الوقت وضع خطة مشتركة مع حركة المقاومة الإسلامية «حماس» في قطاع غزة، والتي تعد فرعًا للتنظيم الدولي للإخوان في فلسطين، وكذلك الحال أيضًا مع حزب الله في لبنان، وبعض التنظيمات التي تطلق على نفسها التنظيمات «الجهادية».

أدرك الإخوان منذ هذا الوقت، أن الإعداد لثورة مسلحة في المستقبل، يكون هدفها الاستيلاء على السلطة يستوجب فتح قنوات مع الغرب، لاسيما بعد أن بدأ د.سعد الدين إبراهيم التحرُّك في هذا الاتجاه منذ عام 2003م، عندما استطاع تنظيم عددً من اللقاءات بين عناصر الجماعة وسفراء ودبلوماسيين غربيين في النادي السويسري بإمبابة، وغيره.

وقد نجحت الجماعة في إسناد مهمة الوساطة بينها وبين دول الغرب إلى بعض الدول، التي تتمتع معها الجماعة بعلاقة متميزة، خصوصًا تركيا وقطر.

وقد قدمت الجماعة في هذا الوقت خطابًا سياسيًا وإعلاميًا يبدو الأكثر اعتدالاً بين التنظيمات الإسلامية، يقوم على احترام الآخر ورفض الإقصاء، والاستعداد للدخول في اللعبة الحزبية، وانتهاج الديمقراطية للوصول إلي السلطة، واحترام حقوق المرأة والأقليات والاتفاقات الدولية، التي وقّعتها مصر مع إسرائيل وأطراف أخرى ونبذ العنف ورفض التطرف.

وعندما وجدت الجماعة تجاوبًا من الغرب للخطاب الجديد، واستعداده للدعم والمساندة في مواجهة النظام، الذي كان سائدًا والذي كان يوصف بنظام «الفساد والاستبداد» كان طبيعيًا أن تستمع الحكومات الغربية إلى تقارير أجهزتها الاستخباراتية، التي أكدت لها أن جماعة الإخوان هم الفصيل الشعبي المؤهل لأن يكون بديلاً للأنظمة «القمعية»، العسكرية التي تحكم في بلاد العالم العربي، وأنهم المؤهلون وحدهم للقبول بخطة الشرق الأوسط الجديد، التي طرحتها وزيرة الخارجية الأمريكية «كوندوليزا رايس» في هذا الوقت تحديدًا.

بدأت واشنطن في هذه الفترة، ومن خلال نواب الإخوان في مجلس الشعب، حوارات متعددة جرى بعضها داخل أركان السفارة الأمريكية، بل وداخل مؤسسات البيت الأبيض، والخارجية والأمن القومي، والكونجرس والـ«سي.آي.إيه»، وكان الهدف هو أن يبعث الإخوان برسائل طمأنة إلى الجميع.

وتنفيذًا للمخطط الجديد، كانت هناك خطة التأهيل الإعلامي لشباب الجماعة وعناصرها المتميزة، حيث تقرَّر سفر مجموعات تم تدريبها في الخارج على وسائل الاتصالات الحديثة، وشن الحروب النفسية، وإطلاق الشائعات، بهدف الهيمنة على الرأي العام وخداعه، وتوظيفه لخدمة المخطط الاستراتيجي للجماعة، وكانت أكاديمية التغيير التي أسسها «هشام مرسي» صهر «د.يوسف القرضاوي»، أحد كبار كوادر جماعة الإخوان هي صورة من صور مؤسسات التدريب الإخوانية.

في هذا الوقت كان هناك ثلاثة من شباب جماعة الإخوان، هم هشام مرسي، ووائل عادل، وأحمد عبدالحكيم، قد سافروا إلي لندن، والتقوا بعدد من رجال المخابرات الأمريكية والبريطانية، ودرسوا معهم فكرة التغيير في مصر والعالم العربي في ضوء المخطط الجديد.

كان هؤلاء الشباب الثلاثة قد تواصلوا في هذا الوقت مع أطروحات منظمة «أوتبور» الصربية، ونظريات المفكِّر الأمريكي «جين شارب» وتلميذه «بيتر أكرمان» وبدأوا تنفيذ المخطط الإعلامي بإنشاء موقع إلكتروني، في البداية للترويج للتغيير السلمي، عبر المظاهرات والإضرابات، وأنشأوا في هذا الوقت أكاديمية التغيير في لندن عام 2006، وقالوا في بيان إنشائها: «إنهم يستهدفون تطوير صناعة التغيير، وتزويد الحركات والأحزاب السياسية والحكومات بأدوات الفعل الاجتماعي والسياسي، لتكون قادرة على ممارسة التغيير والتحول الحضاري»، وبعدها تم تأسيس فرع للأكاديمية في قطر وآخر في «فيينا».

ومع تطور عمل هذه الأكاديمية، بدأت التنسيق المشترك مع مجموعات من الشباب الذين تم تدريبهم في الخارج، وأطلقوا على أنفسهم «حركة شباب 6 أبريل»، وذلك بعد نجاح هذه الحركة في إشعال المظاهرات العمالية في المحلة كبروفة أولية في أبريل 2008.

وفي 20 نوفمبر 2008 عقدت في نيويورك، «قمة تحالف الحركات الشبابية»، وشارك فيها العديد من الشباب المصري من 6 أبريل وشباب الإخوان وغيرهم، كما شارك في هذا اللقاء مسئولون من وزارة الخارجية الأمريكية، وبيت الحرية الأمريكي، وشخصيات استخباراتية للترويج لمخطط التغيير الاستراتيجي في المنطقة.

وبعد عقد هذا المؤتمر زار القاهرة وفد من منظمة «بيت الحرية الأمريكي» المموَّل من الكونجرس، والتقى عددًا من هؤلاء الشباب، وناقش معهم إمكانات التغيير في مصر، ولم يكن شباب الإخوان بعيدين عن ذلك، فقد

صـدرت إليهـم التعليمـات للتحـرك والمشـاركة في هـذه اللقاءات، ضمـن حركة «6 أبريل» بحيث لا يتعرضون للملاحقات الأمنية.

وحتى عام 2007 كان الآلاف من هؤلاء الشباب قد خضعوا لتدريبات عالية في إطـار البرنامج الإعلامي للتحرك الجماهيري، والذي وضعه مكتب إرشـاد جماعة الإخوان.

وقد حرص «الإخوان» في هذه الفترة على تأمين جميع الوسـائل التي من شأنها دعـم مخطط التواصل بيـن كوادر الجماعة، والقوى المسـاندة من عناصر الخارج، حيـث أثبتت التقارير، أن الجماعة اسـتعانت بعدد من رجال الأعمال المنتمين إليها فـي تأمين هواتف «الثريا»، وهواتف أخرى بشـرائح دولية على شـبكات المحمول الفلسـطينية واللبنانيـة والقطريـة والتركيـة، والأمـر نفسـه بالنسـبة لعناويـن البريـد الإلكتروني، ومواقع التواصل الاجتماعـي، وذلك بهدف تأمين الاتصالات الخفية بين جماعة الإخوان ومسئولين كبار في هذه الدول وغيرها، وذلك للتنسيق في إطار تنفيذ المخططات المشتركة التي تستهدف إسقاط نظام الحكم في مصر.

ثـم جرت لقـاءات عديدة بين كـوادر إخوانية مصرية، وعناصر مـن هذه البلدان والتنظيمـات، وذلك للاتفاق علـى تفصيلات المخطط حال اندلاع الثورة الشـعبية في أي وقت من الأوقات ضد نظام الرئيس مبارك.

وقـد رصدت الأجهـزة المعنية المصرية خـلال هذه الفترة، لقـاءات جرت بين قيـادات إخوانيـة، وعناصر من حماس وحـزب الله، كان أبرزهـا اللقاء الذي جرى فـي 14 فبرايـر 2006، بيـن محمد مرسـي العياط عضـو مكتب الإرشـاد، ومحمود الزهار أحد أبرز قيادات حماس، حيث جرى اللقاء في منزل محمد مرسي بمحافظة الشرقية، وفيه تم الاتفاق على العديد من نقاط التنسيق بين الطرفين.

وكان هنـاك لقـاء آخر فـي 6 يونيو 2007، بين محمد مرسـي وعـدد من قيادات حمـاس، فـي مقر اتحـاد الأطباء العـرب، بمقر نقابة الأطبـاء في القاهرة، وبتنسـيق مشترك مع عبدالمنعم أبو الفتوح الأمين العام لاتحاد الأطباء العرب.

وفي عام 2007 سـافر أيضًا «محمد سـعد الكتاتني» و«محمد البلتاجي» و«سعد الحسـيني» وآخـرون إلـى تركيا لحضـور اجتمـاع تنظيمي، عقـده التنظيـم الدولي للإخوان في العاصمة التركية «اسطنبول».

وفي عام 2009 عقد مؤتمر باسـم «نصرة غزة» في تركيا أيضًا، حيث دارت على هامشـه لقاءات سـرية بين عناصر من جماعة الإخوان، وعناصر من كتائب القسـام، الذراع العسـكرية لحركة حماس وذلك بهدف توحيد الجهود، بين التنظيم وجماعة الإخوان في مصر وتونس وليبيا وسوريا.

كان د.أحمد عبدالعاطي الذي تولّى منصب مدير مكتب الرئيس مرسـي لاحقًا، هـو المسـئول عـن فـرع التنظيـم الدولـي للإخوان فـي هـذا الوقت، وقـد رصدت الأجهـزة المعنيـة اتصالات خطيرة بينه وبين محمد مرسـي عضو مكتب الإرشـاد، قبـل أحـداث ثـورة ينايـر، وذلـك عبر هاتـف خـاص، وبريـد إلكتروني سـرِّي هو «drmarsy@gmail.com» وبريـد آخـر هـو «atty2011@gmail.com» وذلـك لتبـادل المعلومـات حـول اللقـاءات السـرية التـي كانت تعقـد في هـذا الوقت مع مسئولين عن الأجهزة الاستخباراتية في أمريكا وبعض دول الغرب الأخرى.

وفـي هذا الوقـت جرت أكبر عملية خـداع للمتعاطفين مع القضية الفلسـطينية، حيـث جـرى جمع مئات الملايين من الدولارات، لكـن غالبيتها ذهبت لصالح هذا المخطط الجديد، الذي تشـارك فيه حماس بهدف إسـقاط النظام الحاكم في مصر، وتمكين جماعة الإخوان من السيطرة على السلطة في البلاد.

وقـد نجح جهاز مباحث أمن الدولة في الحصـول على إذن من نيابة أمن الدولة في مصر، لتسـجيل الاتصالات التي جرت بين محمد مرسـي وأحمد عبد العاطي،

والتـي كشـف فيها النقـاب عن اتصـالات الإخـوان بالمخابرات الأمريكيـة، ودور الإخوان في إشعال الأوضاع على الساحة المصرية، ودور التنظيم الدولي في إجراء الاتصـالات مع الغرب من خلال وسـطاء أتراك وقطريين، بهدف ممارسـة الضغط الخارجي على نظام الحكم في مصر.

قبـل ذلـك وتحديدًا فـي 2009، كان محمد مرسـي قد تواصل مع خالد مشـعل للتباحث حول أسـس التنسـيق بين حماس وجماعة الإخوان، كما أصدر تكليفًا في هـذا الوقـت إلى القيـادي الإخواني حازم فاروق بالسـفر إلي لبنـان واللقاء مع «أبو هاشـم» أحد قيادات حركة حماس على هامش «منتدى بيروت» العالمي لاستكمال مهام التنسيق بين الطرفين، لإسقاط النظام من خلال إشاعة الفوضى في البلاد.

وفـي عـام 2010، كان هناك تكليف آخر من محمد مرسـي بتوجيه من المرشـد العـام لجماعـة الإخـوان محمد بديـع، إلي كل من محمد سـعد الكتاتنـي، ومحمد البلتاجـي، وحـازم فـاروق، وصلاح عبدالمقصود، بالسـفر إلي لبنـان لعقد لقاءات مـع عناصر حماس على هامـش مؤتمر «دعم المقاومة» والذي عقد تحت إشـراف حزب الله، وعقد أكثر من لقاء مع «عتاب عامر وأحمد حلية» للتنسيق المشترك بين الطرفين، في إطار مخطط إسـقاط الدولة المصرية، ونشـر الفوضـى وتقديم الدعم اللوجستي من حماس لتنفيذ المخطط.

في الجانب الآخـر كانت الخطة الإعلامية قد اكتملت أركانها، وفي هذا الوقت طلـب أحمـد عبدالعاطي مسئول التنظيم الدولـي للإخوان في تركيـا، من عدد من الكوادر الإخوانية منهم «خالد سـعد حسـين» و«عمار أحمد محمد فايد» بالسـفر إلـي لبنـان فـي الفتـرة من 11 إلـى 17 يوليـو لتلقـي تدريبـات إعلاميـة مكثفة حول المهـارات الإعلامية والإدارة الاحترافية للإعلام في الأزمات والطوارئ من خلال عناصر متخصصة من حماس وحزب الله في لبنان.

وبالفعـل تولَّى خالد سـعد مسئولية إدارة المواقع الإلكترونيـة للإخوان، والتي تولت إدارة الحرب النفسية والإعلامية والمسئولية عن اللجان الإلكترونية.

وفـي هـذا الإطار قام الـكادر الإخواني «عمر أحمد محمد فايد» بالاشـتراك مع «أنس حسـن» مؤسـس شـبكة رصد «RNN» في اسـتخدام برامج مشـفرة ومؤمنة، تنفيـذًا لمخطط إسـقاط الأنظمة والدول فـي المنطقة مع التركيـز بداية على كل من مصر وتونس وليبيا.

وقد استعان خالد سعد في هذا الوقت بخبرات كل من «أحمد رجب سليمان»، و«الحسـن خيرت الشـاطر» وهمـا مـن العناصر المحترفـة في مجـالات الإنترنت والبرامج المشفرة.

وفـي لبنـان أيضًا عقدت كـوادر إخوانية لقـاءات مع عناصر تنتمـي إلي حماس، و«جيـش الإسـلام» و«التوحيـد والجهـاد» و«جلجلـت»، وكلهـا تنظيمـات دينيـة «متطرفة» في قطاع غزة، وذلك للتنسـيق بينها في إطار تنفيذ المحور العسـكري، من أسـلحة واقتحام ومشـاركة في الأحداث المتوقعة في مصر، كما جرى عقد لقاء في شـهر نوفمبر 2010 في سـوريا، جمع بين قيادات حماس والحـرس الثوري الإيراني وعناصر تنتمي إلى جماعة الإخوان، وذلك لتدريب عناصر إخوانية من قبل الحرس الثوري الإيراني، يتم الدفع بها من قطاع غزة إلى مصر لإحداث الفوضى في البلاد.

كان المخطط قد اكتملت جوانبه السياسـية والإعلامية والعسـكرية، بين عناصر حمـاس وبين جماعة الإخوان في مصر، وفـي 9 يناير 2011، كان قطاع مباحث أمن الدولة قد أعد مذكرة تحريات قدمها الشهيد المقدم «محمد مبروك»، حيث أكد في التحقيقات «إنه منذ بداية عمله بجهاز مباحث أمن الدولة (قطاع الأمن الوطني حاليًا) عام 1997 تم تكليفه بمتابعة نشـاط جماعة الإخوان المسـلمين (المحظورة)، وأكد أنه وردت إليه معلومات من مصادره السـرية المنتشـرة في مصـر وخارجها، أكدت أنـه ومنذ عام 2005 وفي أعقاب تصريحـات وزيرة الخارجية الأمريكية «كوندوليزا رايس»، عن الفوضى الخلاقة والسعي لإنشاء الشرق الأوسط الجديد، تولَّى التنظيم الدولي للإخوان قيادة تحركات في الداخل والخارج لتنفيذ هذا المخطط».

وقال: «لقد أصدر التنظيم في هذا الوقت توجيهاته إلى جماعة الإخوان بالداخل، بالتنسيق مع حركة حماس «الفلسطينية» وحزب الله «اللبناني» «بمراقبة الأوضاع بداخل مصر واستثمار حالة الغضب الشعبي على النظام القائم آنذاك، وما تسفر عنه الأحداث لتنفيذ هذا المخطط، بإشاعة الفوضى بالبلاد وإسقاط الدولة المصرية ومؤسساتها، بهدف الاستيلاء على السلطة بالعنف من خلال الاستعانة بعناصر قتالية من الحركة والحزب المشار إليهما، وأخرى منتمية لجماعة الإخوان سبق تدريبها في قطاع غزة بمعرفة حركة حماس».

وقال محمد مبروك: «إنه في إطار السعي لتنفيذ هذا المخطط كلف التنظيم الدولي أعضاء الجماعة بالداخل بالسعي لإيجاد صلات قوية ببعض الحركات الإسلامية وأنظمة الحكم الأجنبية، والهيئات والجمعيات بالخارج، ووضع دراسات حول الأوضاع ببعض البلدان ومن بينها مصر، حيث أمكن رصد تكليف محمد البلتاجي بالسفر لمدينة اسطنبول خلال مايو 2006، ولقائه بأعضاء من مجلس شورى حماس، وخلال هذا الاجتماع أعلنت حماس مبايعتها وتبعيتها لجماعة الإخوان في مصر، وكذلك الحال تكليف محمد سعد الكتاتني وسعد الحسيني، لحضور اجتماع مكتب الإرشاد العالمي في اسطنبول بتركيا في الفترة من 30 يونيو إلي 2 يوليو 2007.

وأكّد المقدم محمد مبروك في التحقيقات أنه في عام 2007 التقى الكتاتني وسعد الحسيني في تركيا للمشاركة في اجتماع مجلس شورى التنظيم الدولي بهدف إيجاد مؤسسة عالمية تعمل على تأمين الاتصالات بين جماعة الإخوان داخل مصر، والتنظيم الدولي للإخوان تجنبًا للرصد الأمني.

وقال «إنه تم ضبط محضر ذلك الاجتماع ضمن مضبوطات الكادر الإخواني محيي الدين حامد في القضية رقم 909 لسنة 2010 حصر أمن الدولة العليا».

وأكد مبروك «إنه تمكن من رصد لقاء آخر بتاريخ 21/ 9/ 2008 التقى خلاله سعد الكتاتني، وسعد الحسيني بأعضاء التنظيم بعدد من الدول العربية والأوربية وآسيا الوسطي، وشمال القوقاز تحت مسمى «رابطة الإخوان المصريين بالخارج».

وقال «إنه تم ضبط وثيقة تنظيمية بمضمون ذلك الاجتماع، ضمن مضبوطات الكادر الإخواني عصام الحداد في القضية رقم 404 بسنة 2009 حصر أمن الدولة العليا».

وقال «إنه تم تكليف سعد الحسيني عضو مكتب الإرشاد بمرافقة أيمن على عضو التنظيم الدولي، ومسئول لجنة التربية باتحاد المنظمات الإسلامية بأوربا، في عام 2009 بالسفر إلى تركيا للمشاركة في اجتماع اللجنة العليا لاتحاد المنظمات الطلابية العالمي، والذي تم من خلاله استعراض خطة عمل التنظيم الدولي بالأقطار الداخلية، ومنها مصر، وتوسيع دائرة الاستقطاب بين العناصر الطلابية، وقد تم ضبط وثيقة تنظيمية بمضمون ذلك الاجتماع ضمن مضبوطات المتهم العاشر عصام الحداد في القضية ذاتها».

وقال محمد مبروك «إن تحرياته أكدت قيام التنظيم الدولي الإخواني في غضون عام 2008 بالتنسيق مع جماعة الإخوان بالداخل، وحزب الله اللبناني، وحركة المقاومة الإسلامية «حماس» لتشكيل تنظيمات إرهابية للتدخل المسلح داخل البلاد، حال اندلاع الفوضى، ولذلك كان لقاء حازم فاروق مع القيادي بحركة حماس «أبو هشام» حيث جرى الاتفاق على قيام حماس بتقديم الدعم اللازم لجماعة الإخوان، وتمكينها من الاستيلاء على السلطة في مصر، من خلال تدريب وتأهيل كوادر الجماعة عسكريًا بمعرفة حزب الله اللبناني وحماس»، وقال «إنه تنفيذًا لذلك قام حزب الله بارسال خلية تم ضبطها في عام 2009 كانت مكلفة بإحداث حالة من الفوضى باستخدام العنف في مصر، وحرر عنها القضية رقم 284 لسنة 2009 حصر أمن الدولة العليا».

وقال المقدم مبروك في التحقيقات: «إن التنظيم الدولي للإخوان كلف «خالد مشعل» رئيس المكتب السياسي لحركة حماس ومسئول الجناح الإخواني في فلسطين بلقاء «على أكبر ولايتي» مستشار خامنئي في نوفمبر 2010 بدمشق، واتفقا على استثمار أوضاع الغضب من نظام مبارك، والدفع بالعناصر السابق تدريبها بقطاع غزة عبر الأنفاق غير المشروعة الموجودة في الحدود الشرقية للبلاد، للقيام بعمليات عدائية داخل البلاد، واقتحام السجون وتهريب المساجين، على أن يتزامن ذلك مع قيام جماعة الإخوان في الداخل بإثارة الجماهير من خلال شبكات التواصل الاجتماعي، وفتح قنوات مع النظام القائم آنذاك لإيهامه بعدم مشاركة الجماعة في المخطط التآمري.

وأكد مبروك «إن التعاون العسكري بين هذه المجموعات بدأ منذ عدة أعوام، وأنه تأكد من صحة تحرياته من خلال ما تم ضبطه في القضايا أرقام 500 لسنة 2008 1414 لسنة 2008، 404 لسنة 2009 237 لسنة 2009، 909 لسنة 2010 حصر أمن الدولة العليا، والقضية رقم 2 لسنة 2007 جنايات عسكرية.

وقال إن أوراق القضية رقم 500 لسنة 2008 حصر أمن الدولة العليا شاهدة على بدء ذلك التعاون، إذ تضمنت أوراق القضية قيام عناصر من جماعة الإخوان في الداخل بالترويج لهذه الأفكار بين العناصر الطلابية بجامعة الأزهر، ودفعهم إلي السفر لفلسطين تحت زعم الجهاد، وتلقيهم تدريبات عسكرية بمعرفة عناصر من حركة حماس، ثم إعادة دفعهم إلي البلاد لتغيير الأوضاع القائمة بالقوة في الوقت المناسب».

وقال «إن تلك الأوراق حوت تشكيل لجنة باسم «لجنة المهمة بمدينتي رفح والعريش» لإدارة حركة التنظيم على الحدود المصرية الفلسطينية وتوفير الدعم المادي لحركة حماس، وإيفاد عناصر من جماعة الإخوان بشكل فردي إلي قطاع غزة لتلّقِي التدريبات».

وقال «لم تكن أوراق القضية رقم 1414 لسنة 2008 حصر أمن الدولة العليا عن ذلك ببعيد، إذ ثبت بها اضطلاع قيادات بجماعة الإخوان بمسئولية إحدى البؤر التنظيمية وقيام أعضائها بالتسلل إلي قطاع غزة خلال فترة الانفلات الأمني بالقطاع في شهر فبراير 2008، وجمع التبرعات التي يتم تحصيلها داخل البلاد بدعوى مساندة الشعب الفلسطيني، وتأمين وصولها لعناصر حركة حماس داخل فلسطين».

وقال «إن التحقيقات في القضية رقم 230 لسنة 2009 حصر أمن الدولة العليا المتعلقة بتفجيرات المشهد الحسيني، أكدت أن بعض عناصر تنظيم «جيش الإسلام»، تمكّنوا من التسلل لقطاع غزة وتلقوا تدريبات عسكرية، في إعداد وتصنيع المتفجرات ثم العودة للبلاد وتنفيذ عمليات عدائية بها.

كانت تلك فصول من المؤامرة التي كشف عنها المقدم محمد مبروك الذي تم اغتياله فيما بعد، على يد عناصر مرتبطة بالإخوان، وهي تؤكد أن المؤامرة التي جرى تنفيذها في أعقاب اندلاع المظاهرات في 25 يناير، كانت دليلاً على أن هدف إسقاط الدولة كان هو الأساس، وأن قوى وأطرافًا عربية وأجنبية عديدة دعمت الإخوان بكل ما تملك لتنفيذ هذا المخطط.

لقد نشرت صفحة تدعى «سلاح الجو المصري» على موقع التواصل الاجتماعي «فيس بوك» فيديو للمشير طنطاوي يكشف أبعاد المؤامرة والمتربصين بالوطن من الداخل والخارج ويؤكد عليها وعلى صحة المعلومات المتداولة حولها.

لقد قال المشير طنطاوي فى كلمة ألقاها وسط جنود وضباط القوات المسلحة قبيل ثورة 25 يناير بأسبوعين: «إنه لا يهتم كثيرًا بأعداء الخارج لأنهم معروفون جيِّدًا، ولكن المصيبة فى عملاء الداخل لأن هؤلاء الأشد خطرًا على مصر».

وقال المشير «إن الأحداث التي تشهدها المنطقة ليست مصادفة، بل ينفذها عملاء وخونة من الداخل»، وأضاف: «لا يجب أن نيأس أبدًا، لأننا نعرف أن عدو

الداخل هو من يعمل لمصلحته ومصالح أعداء الوطن، وهو خائن وأخطر علينا من العدو الخارجي».

وأكد المشير: «أن القوات المسلحة مسئولة عن أمن مصر ويجب أن نكون جاهزين لأية مهمة تُطْلَب منَّا حتى لا تصبح مصر مثل أفغانستان أو العراق، يجب الحرص على مصر لأن مصر هي القلب المستهدف، ولو حدث شيء تكون المنطقة بأسرها قد انتهت، وهذا لن يحدث ومصر ستستمر شعلة الوطنية والقومية والأمن والآمان في المنطقة كلها».

كانت تلك كلمات المشير قبل انطلاق أحداث الثورة بفترة وجيزة، وكان ذلك مبنيًّا على المعلومات الموثقة التي قدمتها إليه المخابرات الحربية المصرية، والتي حذَّرت مبكرًا من خطورة مخطط الشرق الأوسط الجديد، الذي يهدف إلى استغلال الرفض الشعبي لممارسات النظام في مصر في تفجير الأوضاع ونشر الفوضى في البلاد والعمل على إسقاط الدولة بزعم تغيير النظام.

كانت خطوط المؤامرة تتكشف أبعادها وحلقاتها يومًا بعد يوم، حاول المشير أن يطلع الرئيس على تفاصيل هذه الخطط الأمريكية - الإسرائيلية - الإخوانية إلَّا أن مبارك كان على يقين أن أحدًا لن يجرؤ على الاقتراب من نظامه.

كان المشير يشكو من أن المحيطين بالرئيس قد أغلقوا الأبواب المؤدية إليه من جميع الاتجاهات، حتى أنه أصبح يعيش في عزلة خلال الأيام الأخيرة من حكمه، لقد حجبوا كثيرًا من التقارير المهمة التي كانت تحذِّر من خطورة ما يجري من فساد واستبداد وممارسات حكومية زادت من حدة الاحتقان الشعبي في البلاد.

كانت الأمور تدار في مصر عبر مراكز القوى الجديدة، التي نشأت داخل مفاصل ومؤسسات الدولة، وكان أحمد عز قد صعد نجمه وتعددت سلطاته إلى درجة تنذر بالخطر، بعد أن ثبت أنه كان هو المسئول الأول عن التزوير الفاضح الذي شهدته الانتخابات البرلمانية في عام 2010.

لقد أسند إليه السيد جمال مبارك للمرة الأولى مسئولية التواصل بين الرئاسة والجهات المعنية بالانتخابات، وفي مقدمتها وزارة الداخلية، بعد أن ظل هذا الملف لفترة طويلة في يد د. زكريا عزمي رئيس ديوان رئيس الجمهورية، ولكن تم إبعاده فجأة ليحل محله النجم الصاعد في عالم السياسة والاقتصاد.

وقد ذكر لي السيد «عمر سليمان» بعد إجراء الانتخابات البرلمانية لعام 2010، أنه جاء بالمهندس أحمد عز إلى مكتبه بعد اتصال من الرئيس حسني مبارك في هذا الوقت، وأنه ناقش معه ملف الانتخابات البرلمانية، وطالبه بضرورة السماح بفوز من 120 – 150 من المعارضين، إلَّا أن أحمد عز رفض ذلك جملة وتفصيلًا وقال بلهجة حادة «ولا واحد»!!

لم يكن المشير طنطاوي راضيًا عن إقصاء المعارضين وإسقاطهم في الانتخابات البرلمانية، وكانت المؤسسة العسكرية تشعر بأن البلاد تمضي نحو مرحلة خطيرة في تاريخها، وأن الانفجار الشعبي سيكون مدمرًا، خصوصًا أن جماعة الإخوان والأمريكيين لديهم خطة جاهزة لاستغلال الأوضاع، والقفز على السلطة حال حدوث هذا الانفجار.

وقبيل هذا الوقت بقليل وتحديدًا قبيل نحو ستة أشهر من أحداث ثورة يناير 2011، كان المشير قد أصدر تعليماته لكبار القادة بإعداد الخطة «إرادة» للنزول إلى الشارع والسيطرة على الأماكن الاستراتيجية وحمايتها في حال انفجار الأوضاع في البلاد.

وقد كانت الخطة «إرادة» هي التي اعتمدها المشير لنزول الجيش في 28 يناير بعد انهيار الشرطة، وحدوث فراغ أمني كان من شأنه أن يؤدي إلى فوضى عارمة في البلاد.

أدرك المشير أن الخطة المشتركة بين الإخوان وبعض القوى المعادية في مصر، قد تؤدي إلى إحداث انقسام واسع في البلاد حال النجاح في تنفيذها، كما أن هذه المخاوف تزايدت لديه في أعقاب التزوير الفاضح للانتخابات البرلمانية

لعام 2010، وإقصاء المعارضين وزيادة حدة السخط الشعبي، ولذلك حذر في هذا الوقت مجددًا من خطورة تأزم الأوضاع.

وعندما حضر المشير الجلسة الافتتاحية للبرلمان في ديسمبر 2010، واستمع إلى خطاب الرئيس مبارك الذي رفض فيه الاعتراف بتزوير الانتخابات، واستهان بالبرلمان الموازي وقال «خليهم يتسلوا» أدرك أن الرئيس لم يعد يستمع إلَّا لصوت واحد وأن البلاد تمضي نحو الانفجار الكبير.

كانت الدعوات قد تزايدت في هذا الوقت بهدف حشد الجماهير للتظاهر في الخامس والعشرين من يناير، وكانت المخابرات الحربية قد بدأت ترصد هذه التطورات وتحذر منها، إلَّا أن دوائر صنع القرار لم تعط اهتمامًا لمثل هذه التقارير وغيرها، التي قدمت روشتة الإصلاح لإجهاض مظاهرات 25 يناير، ومن بينها التقرير الخطير الذي رفعه اللواء «حسن عبد الرحمن» رئيس جهاز مباحث أمن الدولة، وطالب فيه بإعادة تشكيل الحكومة وتعيين نائب لرئيس الجمهورية، وحل بعض المشكلات المزمنة وبعث الأمل في نفوس الشباب.

كان هذا التقرير الذي تم رفعه إلى الرئيس في 18 يناير تحديدًا بمثابة جرس إنذار أخير، إلَّا أن أحدًا لم يكلف خاطره بتفعيل أيٍّ من الاقتراحات التي تضمنها في هذا الوقت.

لقد تزايدت حدة القلق لدى المشير، لا سيما بعد أن أدرك أن تدهور الأوضاع سيقود حتمًا إلى تدخل الجيش لحماية الدولة ومؤسساتها من الانهيار، لكنه ظل حتى اللحظة الأخيرة يأمل في أن يتغلب صوت العقل على سياسة العناد، فيتم إفساد المخطط الذي يراد من ورائه إسقاط الدولة، وأن يدرك الرئيس أن الخطر قادم لا محالة!!

كان المشير قلقًا، يراقب الأوضاع ويحذر من خطورتها، لكنه كان يعرف أن هناك من يتعمد الصدام، وأن الرئيس يتجاهل الكثير من النصائح التي كان يستمع إليها من قبل.

كان مبارك يثق في أن المشير طنطاوي لا يسعى إلى السلطة، ويرفض التآمر، ولذلك كانت ثقته فيه كبيرة. وقد سبق أن رفض عزله من منصبه مرتين، الأولى في عام 2007، والثانية في عام 2009، وتحدى كل المناوئين والراغبين في إبعاده.

مضت الأحداث سريعًا، وظل «المشير» على يقين بأن الأيام المقبلة ستشهد تطورات خطيرة، استعد لها، وأدرك أن الجيش هو الذي سيتحمل المسئولية الكاملة، وأنه سيواجه تحديات خطيرة، وراح يكلف الجهات العسكرية بإعداد تقدير موقف استراتيجي للتعامل مع الأحداث المتوقعة.

2

الصراع المكتوم!!

كانت التقارير تؤكد أن 25 يناير لن يكون يومًا عاديًا في تاريخ الشعب المصري، أدرك المشير طنطاوي مبكرًا أن المؤامرة باتت على الأبواب، حذر منها في أكثر من لقاء مع العسكريين في العديد من المواقع واللقاءات، ومع انتصار الثورة التونسية، بات أن ما ستشهده مصر قد يتصاعد إلى حدود لا نهاية لها؛ حيث يجري استغلال معاناة المواطنين لدفعهم إلى الصدام مع السلطة ونشر الفوضى في البلاد.

في هذا الوقت عقدت القمة الاقتصادية العربية في شرم الشيخ، يوم التاسع عشر من يناير 2011، حيث طلب اللواء عمر سليمان من الرئيس مبارك على هامش القمة ضرورة عقد لقاء عاجل لبحث التطورات المتوقعة يوم 25 يناير، وبعد أن وافق الرئيس، قام بتكليف رئيس حكومته د. أحمد نظيف بالدعوة إلى اجتماع محدود لبحث سبل مواجهة الأحداث المنتظرة.

وفي القرية الذكية عُقِدَ اللقاء في اليوم التالي 20 من يناير 2011 وحضره إلى جانب المشير كل من حبيب العادلي وزير الداخلية، وأحمد أبو الغيط وزير الخارجية، وأنس الفقي وزير الإعلام، و د.طارق كامل وزير الاتصالات، وأيضًا الوزير عمر سليمان مدير المخابرات العامة، وكان الاجتماع برئاسة د. أحمد نظيف رئيس مجلس الوزراء.

كان الحوار ساخنًا استعرض فيه جميع المسئولين توقعاتهم وخططهم، وكان اللواء عمر سليمان لديه قناعة كبيرة بأن جماعة الإخوان ستشارك بشكل أو بآخر في

هذه المظاهرات، وعندما سـأل حبيب العادلي وقال له: ماذا ستفعلون، رد العادلي بأن الداخلية جاهزة، وأن الشـرطة قادرة على تفريق المتظاهرين بالمياه والغاز، وإذا لم تتمكن فالجيش موجود!!

ساعتها قال المشير طنطاوي بلغة حاسـمة «ابعدوا عن الجيش لا تضعوه وجهًا لوجه مع الشـعب، أعداؤنا هم خارج الحـدود وليس داخلها، دعونا نتبين أولًا، إلى أين سوف تمضي الأحداث ثم بعد ذلك نناقش الأمر مرة أخرى»!!

لم يكن هناك «عمار» بين المشـير وحبيب العادلي، كان دائمًا يبدي اسـتياءه من بعـض الأمـور التي يراها أحد أسـباب زيـادة الاحتقان في البـلاد، وكان يعيب على الرئيس مبارك اعتماده الكلي على وزير الداخلية والشرطة في مواجهة الجيش، وهو ما كان يرفضه!!

وفـي الثالث والعشـرين من يناير شـارك المشـير طنطاوي في احتفالية الشـرطة بحضـور الرئيـس مبارك، وفي هـذا اليوم لاحـظ المقربون وجود جفـوة عميقة بين المشير طنطاوي والوزير حبيب العادلي، وتردد المشير كثيرًا في الدخول إلى صالون الأكاديمية بعد انتهاء الحفل استعدادًا لتناول الغداء في وجود الرئيس مبارك، وظل منشـغلًا بالحديث مـع اللواء «أمين راضـي» الذي كان يترأس لجنـة الدفاع والأمن القومي في البرلمان في هذا الوقت.

في هذا اليوم وصلت تقارير خطيرة إلى جهاز المخابرات العامة، حول اتصالات سـرية جرت بين عناصر من المخابرات الأمريكية في تركيا، وبين جماعة الإخوان، جـرى فيهـا الاتفاق على متابعة التطورات المتوقعة، والتدخل في الوقت المناسـب لضمان السيطرة على الأوضاع في البلاد.

اتصل عمر سليمان بالوزير حبيب العادلي، وأبلغه بخطورة الموقف والمعلومات التـي وصلت إلى جهاز المخابرات العامة، وطلـب منه عقد لقاء ثلاثي بحضورهما وحضـور المشـير طنطـاوي، لم يعط حبيـب العادلـي إجابة على طلـب اللواء عمر

سليمان، بل قال حاضر، بس أن موش فاضي دلوقتي ولكن سأعاود الاتصال بك مرة أخرى.

أبدى عمر سليمان دهشته، كان يعرف حجم العلاقة بين مبارك والوزير حبيب العادلي، بادر على الفور إلى الاتصال بالمشير طنطاوي الذي كان ينتظر تحديد الموعد فقال له: تصور حبيب العادلي يقول لي موش فاضي!!

التقى المشير طنطاوي واللواء عمر سليمان في الوقت المحدد، وكان المشير منزعجًا من خطورة الموقف وطريقة إدارة الأزمة، وقال «إن مصر معرضة لمخاطر كبيرة، والبلد حتروح في داهية خصوصًا أن أركان المؤامرة أصبحت مكتملة ولا أحد يشعر بالمخاطر التي تهدد البلاد». وأبدى المشير استياءه من استهانة حبيب العادلي بهذا الاجتماع، وأرجع ذلك إلى علاقته القوية بالرئيس مبارك، الأمر الذي جعله يتصور أنه فوق الجميع.

وبعد تطور أحداث 25 يناير، وتزايد أعداد المتظاهرين، واستخدام العنف من قبل جماعة الإخوان، أدرك المشير أن الأوضاع ستمضي إلى المجهول، وأبدى استياءه من تجاهل النظام للتوصيات التي تم اعتمادها خلال لقاء القرية الذكية، ومن بينها إجراء تغييرات عاجلة وسريعة تجهض المظاهرات المتوقعة في 25 يناير.

وفي الثامن والعشرين من يناير 2011 كانت الأوضاع الأمنية في البلاد تزداد سوءًا، لقد انهارت الشرطة في هذا اليوم، بفعل المؤامرة الإخوانية، حيث بدأت عمليات واسعة لحرق الأقسام والاعتداء على مديريات الأمن، ومبنى وزارة الداخلية، كما شملت الاعتداءات عددًا من المنشآت الحيوية الحكومية والخاصة.

كان الجيش المصري يراقب الأوضاع ويتابعها، لقد تولّى المشير حسين طنطاوي القائد العام ووزير الدفاع بنفسه الإشراف على مركز عمليات القوات المسلحة الرئيسي رقم 66 منذ اليوم الأول لاندلاع الأحداث، في الخامس

والعشـرين من ينايـر، وكانت لديه قناعة بأن الاحتجاجات سـوف تتصاعد سـريعًا. وقد تقود إلى صدامات بين الشرطة والمتظاهرين.

أدرك المشـير أن الرئيس مبارك لن يسـتجب لمطالب المتظاهرين، كان المشـير يعـرف أن الرئيـس لـم يعد يسـتمع إلَّا لمجموعة صغيـرة تحيط بـه، ولا تجرؤ على إبلاغـه بحقائـق الأوضاع، وكان يعرف أن كل من يقترب من هذه الدائرة، أو يسـعى إلى مواجهتها أو كشـف دورها، لن ينجو من تآمرها؛ لقد سـبق أن حذر الرئيس من خطورة الأوضاع حتى فترة طويلة، إلَّا أنه لم يجد آذانًا مصغية فقرَّر التزام الصمت!

وعندمـا اتصل به حبيب العادلي، وزير الداخلية، ظهر الجمعة 28 يناير ليقول له إن الرئيس طلب منه إبلاغه بضرورة نزول الجيش إلى الشـارع بعد انهيار الشـرطة، سأله على الفور: ولماذا لم يتصل بي؟!

فـرد عليـه بالقول: لقد أبلغته بأن الشـرطة انهـارت وباتت عاجـزة عن التصدى للمخاطـر والمؤامـرة التي تتعـرض لها البلاد، فطلب منِّـي أن أبلغك بضرورة نزول الجيش إلى الشارع على الفور.

قال المشير: أنا حتصرف!!

لم يكن المشـير مرتاحًا للتعامل مع حبيب العادلي، كانت هناك جفوة غير معلنة بين الطرفين، وكان المشـير يحمِّل حبيب العادلي مسئولية الكثير من الأحداث التي شـهدتها البلاد، وأثارت سـخط الكثيرين، غير أنه أدرك أن اللحظة تسـتوجب النظر إلى الأمام.

وعلى الفور قام المشـير طنطاوي بالاتصال بالرئيس مبارك وقال له: لقد أبلغني حبيـب العادلي على لسـانك بضرورة نـزول الجيش إلى الشـارع لحماية البلاد بعد انهيار الشرطة.

قـال مبارك: نعـم هذا صحيح، وأرجو منك أن تحرك القوات على الفور لحماية المنشآت المهمة ومنع تدهور الأوضاع.

لـم ينتظر المشير كثيرًا، أصدر أوامره على الفور بنزول القوات، بعد أن عقد اجتماعًا قصيرًا مع القيادة العامة للقوات المسلحة، وقبيل الخامسة بقليل كانت طلائع قوات الجيش قد بدأت تصل إلى ميدان التحرير، كما أن قوات من الحرس الجمهوري بدأت تطوِّق مبنى الإذاعة والتليفزيون لحمايته، بعد أن وصلت معلومات عن احتمال اقتحامه، كما تم إعلان حظر التجول ليبدأ في هذا اليوم من الساعة السادسة مساء حتى السابعة صباح اليوم التالي.

وعندما تقدمت بعض السيارات العسكرية المدرعة إلى ميدان التحرير في هذا الوقت، قام عدد من المتظاهرين بإحراق ثلاث منها على الأقل، ظنًا منهم أنها من قوات الحرس الجمهوري، وأنها جاءت لإمداد رجال الشرطة بالأسلحة والذخائر.

وعندما اتصل اللواء حسن الرويني قائد المنطقة المركزية بالمشير ليبلغه بما حدث قال له: لا يجب التصدِّي لأحد، اتركوهم، ولا تنجروا إلى الصدام مع المتظاهرين بأي حال من الأحوال.

قال اللواء الرويني: ولكن هناك سيارة عسكرية تم اختطافها! رد المشير: ليس مهمًا، حتمًا سيتمكن رجالنا من إعادتها مرة أخرى المهم تفويت مخطط جر الجيش إلى الصدام مع المتظاهرين!!

في مساء اليوم نفسه جرى عقد اجتماع للقيادة العامة للقوات المسلحة، تم خلاله تدارس الأوضاع، كانت الصورة الماثلة أمام الجميع تقول: «إن النظام بات في خطر شديد»، وأن حركة الاحتجاجات سوف تتزايد، خصوصًا بعد نزول عناصر الإخوان بكامل قوتهم وارتكابهم أعمال عنف واسعة في البلاد.

كان السؤال المطروح في هذا الاجتماع: ماذا نفعل؟ وأي طريق سوف نسلك؟

جاءت الإجابة على لسان المشير طنطاوي: نحن مع الشعب ولن نستخدم العنف أبدًا ضده مهما كان، ومهما حدث!!

كان رئيس الأركان الفريق سامي عنان غائبًا عن القاهرة في هذا الوقت، حيث قام بزيارة إلى الولايات المتحدة لبحث أسس التعاون العسكري بين مصر والولايات المتحدة، كانت محددة سلفًا وقبل اندلاع الثورة بيوم واحد تقريبا: أي يوم الرابع والعشرين من يناير.

وفي الثامن والعشرين من يناير، قرَّر الفريق عنان قطع زيارته إلى الولايات المتحدة للعودة إلى مصر، ذلك أنه بينما كان يتناول إفطاره في هذا الوقت مع اثنين من القادة العسكريين الأمريكيين، تلقَّى اتصالاً من المشير طالبه فيه بضرورة العودة فورًا، فقام بإبلاغ القيادة العسكرية الأمريكية بقطع زيارته والعودة إلى مصر.

كان الرئيس الأمريكي «باراك أوباما» قد شكل غرفة عمليات رئيسية داخل البيت الأبيض من كبار مسئولي الخارجية والأمن القومي والبنتاجون، ووكالة الاستخبارات الأمريكية برئاسته لمتابعة تطورات الأوضاع في مصر.

وعندما علم أوباما بأن رئيس أركان حرب القوات المسلحة قد قطع زيارته، وقرر العودة إلى مصر، أرسل إليه قائد القوات الأمريكية المشتركة، حيث التقاه في قاعدة «اندروز» التي توجَّه إليها سامي عنان لبدء رحلة العودة إلى مصر.

أبلغ القائد الأمريكي الفريق عنان قلق الإدارة الأمريكية جراء الأحداث المتصاعدة في مصر، واستفسر منه عن موقف الجيش المصري تجاه سبل التعامل مع المتظاهرين، وعَمَّ إذا كان سيلتزم الحياد أم لا؟

كانت إجابة الفريق عنان: «إن الجيش المصري لن يستخدم القوة أبدًا ضد أبناء الشعب، بل ستكون مهمته هي حماية المتظاهرين والحفاظ على الأمن والاستقرار في البلاد».

وعندما وصل الفريق سامي عنان إلى القاهرة في صباح يوم السبت 29 يناير، توجه على الفور إلى مبنى وزارة الدفاع، والتقى المشير طنطاوي، وبعد مناقشات

حول أبعاد ما جرى، طرح الفريق عنان على المشير طنطاوي حسم الموقف والقيام بانقلاب عسكري للحيلولة دون تدهور الأوضاع، ثم يتلو ذلك إجراء انتخابات رئاسية جديدة بعد الانتهاء من الفترة الانتقالية، التي يجب ألَّا تزيد على عام واحد، ولكن المشير طنطاوي رفض ذلك، وقال: «إن زمن الانقلابات العسكرية قد ولَّى، وإن القوات المسلحة ستترك الخيار للشعب، هو الذي يقرر مصيره بنفسه، وإن كل دورنا هو حماية هذا الشعب ومنع استخدام أي عنف يمارس ضده».

اقتنع الفريق سامي عنان بوجهة نظر المشير، وتم صرف النظر عن هذا الاقتراح، خصوصًا أن الرئيس مبارك كان قد عيَّن السيد عمر سليمان، مدير المخابرات العامة، في منصب نائب رئيس الجمهورية، بعد أن رفض المشير طنطاوي تولِّي المنصب، رغم الإلحاح الشديد من الرئيس مبارك، وفضل أن يظل في منصبه وزيرًا للدفاع وقائدًا عامًا للقوات المسلحة، ورغم أن مبارك قال له: لا يصح أن تبقى وزيرًا وعضوًا في حكومة يترأسها الفريق أحمد شفيق الذي هو أقل منك في الرتبة العسكرية، إلَّا أن المشير طنطاوي قال هذا ليس مهمًا، المهم هو أن يؤدي كل منا دوره في حماية البلد من الانهيار، حاول مبارك كثيرًا، لكن المشير قال له: «إنه لا يريد شيئًا، ويوم أن يترك وزارة الدفاع فلن يذهب إلَّا إلى منزله، ولن يقبل بأي منصب آخر».

قبل أن يعرض مبارك المنصب على المشير طنطاوي كان قد خرج في ليلة الجمعة 28 يناير، بخطاب لم يَلْقَ تجاوبًا جماهيريًا كما توقع، بالرغم من أنه أقال الحكومة في هذا الخطاب، ووعد بتكليف حكومة جديدة.

وفي اليوم التالي تجددت المظاهرات، وقدمت الحكومة استقالتها، وأصدر الرئيس قرارًا باستمرارها في تسيير الأعمال، لحين تشكيل الحكومة الجديدة، برئاسة الفريق أحمد شفيق.

كان المشير يتابع الموقف عن كثب، وقد انزعج كثيرًا من المحاولة التي استهدفت حياة اللواء عمر سليمان، نائب الرئيس مساء 30 يناير، وأصبحت لديه

قناعة بأن هناك من لا يريد حدوث أي تغيير في البلاد، وعندما حضر الاجتماع الذي عقد برئاسة الرئيس مبارك يوم الاثنين 31 يناير 2011 للحكومة الجديدة، أدرك أن الرئيس مصمم على المضي في الطريق ذاته، وأن الأحداث التي تمر بها البلاد لم تدفعه إلى مراجعة مواقفه، وأنه يتعامل مع الأحداث الجارية دون اكتراث، واعتقد أن المظاهرات سرعان ما ستنفض ويعود المتظاهرون إلى ديارهم..

كان المشير طنطاوي يتحسَّب لاحتمالية صدور أمر من القائد الأعلى للقوات المسلحة، ورئيس الجمهورية إلى الجيش بالتصدي للاحتجاجات الشعبية، ولذلك قرر أن يعلن موقف الجيش مبكرًا.

في صباح الأول من فبراير 2011، دعا المشير إلى اجتماع للقيادة العامة للقوات المسلحة برئاسته، وبحضور الفريق سامي عنان رئيس الأركان، ورئيس هيئة عمليات القوات المسلحة، وقادة الجيوش الرئيسة ومدير المخابرات الحربية وبعض القادة الآخرين.

في هذا اللقاء تحدث المشير مطولاً عن المخاطر التي تمر بها البلاد، وقال: «إن الجيش أخذ على نفسه عهدًا منذ زمن طويل باحترام إرادة الشعب المصري، باعتباره أصل الشرعية».

وقال: «إن المرحلة التاريخية التي تمر بها مصر.. والاحتجاجات التي شهدتها البلاد، هي تعبير عن مطالب شعبية مشروعة، وأن الجيش المصري لا يمكن أن يقف في مواجهة هذه المطالب».

وقال المشير: إن القوات المسلحة حسمت خيارها وانحازت إلى الشعب منذ اللحظة الأولى، ونحن لن نسمح أبدًا باستخدام القوة أو أي شكل من أشكال العنف ضد المتظاهرين. وقال: إن جماعة الإخوان نجحت في احتواء المظاهرات وقيادتها من خلف ستار، وإن أحداث العنف التي شهدتها مصر خلال الأيام القليلة الماضية أكدت أننا أمام تنظيم مسلح، وأن الحل ليس في الصدام مع المتظاهرين، بغض

النظر عن مخطط الإخوان، ولكن تحركنا فـي المرحلة الأولى يجب أن يضع نظره على الشعب وحماية الدولة من مخطط السقوط المُعَدّ لها سلفًا.

واقترح المشـير طنطاوي إصدار بيان من القيادة العامة للقوات المسـلحة يؤكد هذه المعاني، وقال: إن هذا البيان سـيكون إلزامًا للجميع، وهو رسـالة أيضًا موجهة إلى الشـعب وإلـى النظام، وبالفعل تمـت صياغة البيان، الذي أكد رفض اسـتخدام القـوة وتفهم المطالب المشـروعة للشـعب. وأكـد أن القوات المسـلحة هي الدرع الواقية والحصن الأمين لهذا الشعب العظيم وحمايته من الأخطار المحيطة به، وأن تراب هذا البلد ممزوج بدماء المصريين على مر التاريخ.

بعد الموافقة على هذا البيان، أقسم الحاضرون على المصحف الشريف لحماية الشـعب وتنفيذ ما تم الاتفاق عليه، وبعد انتهاء الاجتماع تم تكليف اللواء إسماعيل عتمان مدير الشئون المعنوية، بإذاعة البيان في التليفزيون المصري دون إخطار وزير الإعلام أنس الفقي، حيث قام عبد اللطيف المناوي رئيس قطاع الأخبار بالتليفزيون بتسـهيل المهمة، مما أثار غضب كبار المسئولين وفي مقدمتهم الرئيس مبارك الذي فوجئ بصدور هذا البيان، الذي اعتبره البعض مؤشرًا على بداية النهاية للنظام.

أحدثـت إذاعة البيـان ردود فعل إيجابية واسـعة في الشـارع المصـري، وأدرك المتظاهـرون أن الجيـش المصري لن يتخلى عن مطالبهم، ووجدوا فيه سـندًا قويًا، وهتفوا في الميدان للجيش وللمشير طنطاوي.

كانت الشائعات قد انطلقت حول موقف الجيش بعد زيارة الرئيس مبارك ونجله إلـى مركز عمليات القوات المسـلحة 66 يـوم 30 يناير، حيـث راح البعض يردد أن الجيش ربما يدعم الرئيس. ورغم أن المشـير طنطاوي نزل في اليوم نفسـه إلى مبنى الإذاعة والتليفزيون، وظهر وهو يقول لأحد الجنود «شـدوا حيلكم.. مصر محتاجة لكم» فإن الشـائعات لـم تتوقف إلَّا بصـدور البيان التاريخي للقوات المسـلحة في الأول من فبراير. كان المشـير يريد أن يبعث برسـالة للجميع، تؤكد أن دور القوات المسلحة سيكون أساسيًا وفاصلا في هذه الأحداث.

في مساء اليوم ذاته، الأول من فبراير 2011، عقد الرئيس مبارك اجتماعًا بحضور كل من عمر سليمان، نائب رئيس الجمهورية، وأحمد شفيق رئيس الوزراء، والمشير طنطاوي القائد العام ووزير الدفاع، والفريق سامي عنان رئيس الأركان، واللواء نجيب عبد السلام قائد الحرس الجمهوري، بينما بقى كرسي وزير الداخلية الجديد اللواء محمود وجدي شاغرًا لحين وصوله.

في هذا الاجتماع وجّه الرئيس اللوم إلى المشير طنطاوي بسبب البيان الذي أصدرته القيادة العامة للقوات المسلحة، وأكدت فيه تفهمها للمطالب المشروعة للمتظاهرين، وعدم استخدام العنف ضدهم.

وعندما تساءل الرئيس عن السبب في إصدار هذا البيان رد المشير: بأن البيان يعكس موقف القوات المسلحة المعروف برفض استخدام العنف ضد أبناء الشعب المصري، وهو موقف ليس بجديد، بل هي عقيدة ثابتة!

وعندما قال الرئيس: ولكن هذا البيان سوف يشجع المتظاهرين على الاستمرار في التصعيد، ورفع سقف المطالب وأن ذلك ما كان يجب أن يتم دون التشاور مع القائد الأعلى؛ قال المشير: كان يجب أن تكون هناك خطوات عملية لتهدئة مشاعر الغاضبين والمتظاهرين.

وساعتها قال الرئيس: «ألا تدركون أنكم أنتم المسئولون عن حماية الشرعية؟! فرد الفريق سامي عنان قائلاً: نحن قلنا إننا لن نتورط في إراقة دم المتظاهرين، وهنا قاطعه الرئيس مبارك وقال «دم.. دم إيه كفانا الله شر الدماء، أنا أردت فقط أن أقول إنكم حسمتم أمركم مبكرًا دون العودة إليّ بصفتي القائد الأعلى للقوات المسلحة، وأكرر كلامي أرجو ألَّا تنسوا أنكم مسئولون عن حماية الشرعية!!».

في مساء هذا اليوم، أذاع التليفزيون المصري خطابًا جديدًا للرئيس مبارك، حذَّر فيه من خطر الفوضى، ووعد فيه بعدم الترشح مرة أخرى لرئاسة الجمهورية ونفى فيه شائعة التوريث جملة وتفصيلًا.

تميَّـز خطـاب مبارك في هذا اليوم بالعاطفية الشـديدة، وهو ما دفع الكثيرين إلى الانصـراف من ميدان التحرير في اليوم التالي، ولولا أحداث موقعة «الجمل» ودور الإخوان في إشعالها لانتهى كل شيء في هذا الوقت.

***

فـي الثامـن مـن فبرايـر 2011 دعـا نائب رئيس الجمهوريـة عمر سـليمان كبار الصحفييـن ورؤسـاء التحرير، إلى اجتمـاع في القصر الجمهـوري بالاتحادية، كان القصر محاطًا بمركبات عسكرية، وأسلاك شائكة من كل اتجاه، وبعد انتهاء الحوار الذي استمر لعدة ساعات، خرجنا للانصراف.

فـي هذا الوقـت التقيت المشـير طنطاوي في الصالة الرئيسـيَّة للقصـر، كان في طريقـه إلى الصعود لمقابلة الرئيس مبارك، سـألته عن الأخبار، قال: «ربنا يسـهل»، حاولـت أن أحصـل منه علـى معلومة واحـدة عن سـيناريو الأحـداث المقبلة، قال بابتسامته المعروفة: «متخافش على مصر»، وانصرف!!

مضيـت فـي طريقي إلـى مقر الصحيفة بوسـط القاهـرة، كان التوتر في الشـارع المصـري يتزايـد، وكان الإخوان يدفعون المتظاهرين لممارسـة المزيد من الضغط على الرئيس مبارك للرحيل.

فـي هذا الوقـت التقى «زكريا عزمـي» رئيس ديوان رئيس الجمهورية، بالمشـير طنطاوي وكرر عليه مجددًا القول: «شـيلها يا سـيادة المشـير، انت وافق بس واحنا نطـرح الموضـوع علـى الرئيـس، وهو لن يمانـع أبدًا، هو نفسـه لا يريد الاسـتمرار وخايف يسيب البلد تضيع، لكن مع الجيش موش حتضيع»!!

لـم تكن هنـاك إجابة محددة لدى المشـير، كان يعـرف تمامًا، أن القـرار هو بيد الرئيـس، وأن مبارك مازال متمسـكًا بالسـلطة بفعل ضغوط داخل البيت الرئاسـي، حتى وإن كان لا يرغب بالاستمرار في تحُمل المسئولية.

كان المشـير يريـد انتقـالاً سـلميًا للسـلطة، خوفًـا مـن ردود الفعـل وحـدوث انشـقاقات، وكان يعـرف أن القرار لم يصدر بعـد، وأن الرئيس يتعامل مع الأحداث ببطء شـديد.كان الموقف في منتهى الخطورة والحساسية، وكان يتمنَّى ألَّا يحدث أي صـدام بيـن الجيش والرئيس، لأنـه كان يعرف خطورة ذلـك وتداعياته، في ظل محاولات التربص بمصر، والضغوط التي تمارسها الولايات المتحدة، والعديد من الـدول الغربية جنبًا إلى جنب مع جماعة الإخـوان. كانت المعلومات تقول في هذا الوقت إن الرئيس أوباما يضغط من أجل تشـكيل حكومة انتقالية برئاسـة البرادعي، وإن مبـارك يرفض ذلك بكل قوة. بالضبـط كما رفض في مايو 2011 طلب أوباما له بـأن يكلف البرادعي بتشـكيل الحكومة في مصر، ومن يومهـا تزايدت حدة الصدام بين الرئيسين.

بدأت الشـائعات تنتشـر في كل مـكان، لقد قيل: إن مبارك يريـد إجراء تغييرات في القيادة العسكرية، والإتيان بوزير دفاع ورئيس للأركان جديدين، طرحت أسماء عديدة، إلَّا أن عمر سـليمان حذَّر من خطورة أي تغيير في المناصب العسكرية، لأن ذلك من شـأنه إحداث قلاقـل كبيرة داخل الجيش، كما أن مبارك لم يكن متحمسًـا لهذا التغيير الذي يحاول البعض دفعه إليه.

وفي يوم الأربعاء التاسع من فبراير 2011، التقى الرئيس بنائبه عمر سليمان ووزير الدفاع المشير طنطاوي، في جلسة مشتركة، وكان الهدف من اللقاء هو الاطلاع على سـيناريو الأحداث، شعر المشـير في هذا اللقاء أن مبارك قد تراجع عن وعوده بنقل السلطة إلى عمر سليمان، وأنه لا يزال مصرًّا على التعامل مع الأحداث الساخنة في الشارع المصري بسياسة رد الفعل نفسها والبطء الشديد في اتخاذ القرارات!

فـي اليـوم التالي دعا المشـير طنطـاوي إلى اجتمـاع للمجلس الأعلـى للقوات المسـلحة، وكان هـذا الاجتماع رسـالة واضحة للرئيـس مبارك، الـذي فوجئ بعقد الاجتماع دون أن يُدْعَى إليه، فأدرك حقيقة الموقف خصوصًا بعد صدور البيان الأول

في الساعة الخامسة وخمس وعشرين دقيقة من ذلك اليوم (الخميس 10 فبراير) حيث أكد البيان «أن المجلس سيظل مستمرًا في الانعقاد لبحث ما يمكن اتخاذه من إجراءات وتدابير للحفاظ على الوطن ومكتسبات وطموح شعب مصر العظيم».

وفي مساء الليلة ذاتها كان خطاب الرئيس مبارك الذي اعترف فيه أن نظامه ارتكب أخطاء عديدة، وقال إنه عازم على تصحيحها، وإنه لن يرشح نفسه مرة أخرى، وإنه يفوِّض نائب رئيس الجمهورية عمر سليمان في اختصاصات رئيس الجمهورية على النحو الذي يحدده الدستور.

وأكد مبارك في خطابه الذي جرت إعادة صياغته بطريقة مملة أنه بصدد إجراء التعديلات الدستورية المطلوبة ومتابعتها، وأنه أصدر تعليماته بالانتهاء من التحقيقات في سقوط الشهداء والجرحى وإحالتها للنائب العام.

بعد خطاب مبارك، أشعل الإخوان الاحتجاجات مرة أخرى، وراحوا يهتفون ويطالبون مبارك بالرحيل، لقد استطاعوا حشد الجميع خلفهم، وأصبح الميدان بأيديهم كاملاً، نظموا أنفسهم وأصبحوا على قناعة تامة، أن بقاء مبارك يعني تصفية وجودهم التنظيمي والقبض عليهم جميعًا، ومحاسبتهم على جرائمهم التي كانت ملامحها قد بدأت في الظهور تدريجيًا. مارس الإخوان ضغوطهم على «وائل غنيم» الناشط السياسي الذي لعب دورًا في إثارة الجماهير وتحريضها من خلال موقع «كلنا خالد سعيد»، بعد أن أدلى بتصريحات يؤيد فيها نقل اختصاصات الرئيس إلى عمر سليمان، إلّا أنه سرعان ما تراجع عنها بعد الهجوم الشديد الذي تعرض له وقال: «إن تصريحاته قد جرى تحريفها».

وبعد أن اشتعل ميدان التحرير بهتاف: «ارحل» قرَّر المجلس الأعلى للقوات المسلحة عقد جلسة أخرى في تمام الثانية عشرة والنصف من بعد منتصف ليل اليوم ذاته، وظل الاجتماع مستمرًا حتى الثالثة والنصف فجرًا.

وقـد استعرض المجلـس برئاسـة المشـير الأوضـاع فـي البـلاد، بعـد خطاب الرئيـس مبـارك، وكان الاتجاه الأغلب هو تأييد نقل الاختصاصات إلى نائب رئيس الجمهورية، دار نقاش طويل، وكان المشـير من أنصار نقل السـلطة سـلميًا لتجنيب البلاد مخاطر الفوضى والانهيار.

وعندمـا طـرح البعـض مـن أعضـاء المجلـس الموقـف الجماهيـري الرافض لمضمـون هذا الخطـاب، وحذَّر من خطـورة الزحف الجماهيري الـذي دعت إليه عناصر الإخوان إلى مبنى القصر الجمهوري، ومحاصرة مؤسسـات الدولة، ومباني الحكومة ومجلسـي الشـعب والشـورى، ومبنى الإذاعة والتليفزيون، كان الحل هو إصدار بيان يتعهد فيه الجيش بضمان تنفيذ المطالب الشعبية المعلنة.

كان اللـواء «مراد موافي» رئيس جهاز المخابـرات العامة، قد أكد في اتصال مع كل مـن عمر سـليمان والمشـير طنطـاوي، أن المعلومـات التي لديه تؤكـد احتمال وقوع صدامات واسـعة خلال زحف المتظاهرين إلى القصر الجمهوري، حال عدم إقناعهم بالتراجع.

لقـد ناقش أعضـاء المجلس الأعلى مضمـون هذا التقريـر وخطورته، في ضوء الرفـض الشـعبي، وتقـرر عقد اجتمـاع آخر للمجلس في العاشـرة من صبـاح اليوم التالي الجمعة 11 فبراير، وفي ضوء المناقشـات تقرَّر إصدار بيان للجماهير لتحديد الموقف من المطالب الشعبية.

وفي الحادية عشـرة وخمسـين دقيقة أصدر المجلس الأعلى للقوات المسلحة بيانًا تعهد فيه بإجراء التعديلات الدستورية، وإنهاء حالة الطوارئ بعد انتهاء الظروف الحاليـة، والفصل في الطعون الانتخابية، وإجراء انتخابات رئاسـية حرة ونزيهة في ضوء ما سـيتقرر من تعديلات دستورية، على أن تضمن القوات المسلحة تنفيذ هذه الإجراءات في التوقيتات المحددة.

لم يكن المشير طنطاوي يرغب في الانقلاب على مبارك، بل كان يأمل في تنفيذ المطالب الجماهيرية، وتهدئة الشارع بضمانة من الجيش المصري، الذي أعلن عن انحيازه لهذه المطالب الشعبية منذ اليوم الأول.

كان المشير يعرف أن الإخوان هم الذين يقودون التظاهرات، ويحرضون على الصدام، وكان يدرك أن البلاد تتعرض في هذا الوقت لمؤامرة كبرى، أطرافها خارجية وداخلية، وأن الهدف ليس تغيير النظام، وإنما إسقاط الدولة، وكان ذلك مبنيًا على معلومات سابقه أكدتها الأحداث الجارية.

كان هاجس المشير طنطاوي هو الحفاظ على الجيش المصري وتماسكه ووحدته، كان يدرك تمامًا أن المخطط يستهدف الجيش أولاً وأخيرًا، وكان يعرف أنه لو تمكنت أطراف المؤامرة من إحداث صدام بين الجيش والمتظاهرين، فستكون تلك هى بداية الانهيار.

من هنا كان إصراره على الحذر في كل التحركات، والتأكيد علي قادة الجيوش والأفرع، بعدم الصدام أو الخضوع للاستفزازات، وتفويت الفرصة على هؤلاء الذين يسعون إلى جرجرة الجيش المصري.

وكان المشير يدرك أيضًا أن التحريض الجاري في الشارع من الإخوان تحديدًا، يحتاج إلى تعامل من نوع مختلف، ولذلك كانت تعليماته للحرس الجمهوري بالامتناع عن الرد على أي استفزازات يتعرض لها خلال محاصرة المتظاهرين للقصر الجمهوري، بل زيادة في الحرص صدرت التعليمات إلى كبار الضباط بجمع الذخيرة الحية من رجال الحرس، وتسليمهم ذخيرة «فشنك»، خوفًا من أن يتهور أحدهم ويطلق الرصاص الحي على المتظاهرين، فتدخل البلاد في مرحلة خطيرة قد تؤدي إلى فوضى، يعقبها تدخل دولي وفرض عقوبات على الجيش المصري لإضعافه وتفكيكه.

وبالرغم من أن كثيرًا من الشباب الذين كانوا يقودون المظاهرات، ومنهم وائل غنيم، وعمرو سلامة، ومصطفى النجار، وعبدالرحمن يوسف، ومحمد دياب، ومحمد إمام، قد رحبوا ببيان القوات المسلحة رقم 2 مساء العاشر من فبراير 2011 فإن الصوت الأعلى كان لعناصر الإخوان في الميادين، ومن ثم فقد ضاعت جميع الأصوات الأخرى، التي رحَّبت بالضمانات التي وضعتها القوات المسلحة.

في هذا الوقت لم يكن أمام المشير طنطاوي وأعضاء المجلس الأعلى سوى استيعاب الموقف وتفويت الفرصة والتعامل مع الأحداث بطريقة الاحتواء.

كان المشير يدرك أن الصدام مع المتظاهرين سيحقق الهدف من وراء المؤامرة، ولم يكن في قدرته في هذا الوقت، أن يكشف عن مخطط الإخوان الذين استعدوا جيدًا لهذا الصدام، كما أن أحدًا من المتظاهرين الغاضبين لن يصدق غير ما يعتقد أنه صحيح، ناهيك عن الموقف الدولي والتربص بمصر، ومراقبة الأحداث استعدادًا لتنفيذ المخطط حيث كانت أمريكا تتمنى حدوث صدام بين الجيش والجماهير، وبذلك تحقق أهدافها مرة واحدة، وتعم الفوضى البلاد، ثم يحدث التدخل الأجنبي، بعد اشتعال الحرب الأهلية وسقوط النظام. إلَّا أن الجيش كان واعيًا بأبعاد المؤامرة، ولذلك تحرك بمسئولية ورفض الصدام أو الانقلاب وانتظر تطورات الأوضاع.

وكان مبارك أيضًا على قناعة بخطورة هذا المخطط، إلَّا أن حساباته كانت خاطئة منذ البداية، ولذلك عندما تصاعدت الأوضاع، لم يكن أمامه من خيار سوى الانتقال إلى شرم الشيخ، بعد نصيحة من المقربين، فغادر في تمام الثانية عشرة والنصف من ظهر الجمعة 11 فبراير، أي مع بدايات زحف المتظاهرين إلى القصر الجمهوري.

وفي هذا الوقت التقى عمر سليمان، والفريق أحمد شفيق، ووزير الخارجية أحمد أبو الغيط، ووزير الداخلية اللواء محمود وجدي، والدكتور زكريا عزمى رئيس الديوان، في مقر الحرس الجمهوري، القريب من القصر الرئاسي بحضور اللواء نجيب عبد السلام قائد الحرس.

وقـد تدارس الحاضـرون تطورات الأوضاع الخطيرة التـي تمر بها البلاد، وبعد المناقشـات، اتصل اللواء عمر سليمان بالمشير طنطاوي وقال له: سأحضر إليك أنا والفريق أحمد شفيق.

كان أعضـاء المجلس الأعلـى للقوات المسـلحة في حالـة انعقاد دائـم، ظلوا جميعًا في أماكنهم، وباسـتثناء قادة الجيـوش، فإن أحدًا لـم يغادر مبنى القيادة العامة في وزارة الدفاع، إلّا فيما ندر.

وفـي الواحـدة والنصـف ظهـرًا وصل إلـى مكتب المشـير كل مـن النائب عمر سـليمان، والفريق أحمد شـفيق، كان الموقف صعبًا للغايـة، أدرك الجميع أن أحدًا لن يستطيع إقناع الأصوات الهادرة التي كانت تزحف إلى القصر الجمهوري، وبقية المنشـآت الاسـتراتيجية، بعد أن أصبحوا وحدهم في الشـارع، وبات الوضع مهيَّئًا لاقتحام هذه المؤسسات رغم التنبيهات.

كان أكثـر مـا يخيف المشـير طنطاوي فـي هذا الوقـت، هو انفـلات الأوضاع، حاول الإخوان في هذا الوقت افتعال الصدام مع الحرس الجمهوري، إلّا أن حكمة العسكريين فوتت عليهم الفرصة!

لقد اعتمد المشـير طنطاوي في هذا الوقت سياسـة «الاحتواء» باعتبارها الخيار الوحيد الأكثر أماناً، كان يدرك أن الشحن المجتمعي ورفض النظام بسبب ممارساته، أكبـر من أن ينتهي بطلقة رصاص، ذلك أن الطرف الآخر (الإخوان وتابعيهم) كانوا قـد اسـتعدُّوا لذلك اليوم جيـدًاً، خصوصًا بعـد نجاحهم في حـرق وتدمير أكثر من 161 قسـمًا للشـرطة في يوم واحد، والاسـتيلاء على كثير من أسـلحتها، ناهيك عن إفراجهـم المتعمد على أكثر من 23500 سـجين من العناصـر الإجرامية الخطرة من جميع السجون المصرية التي جرى اقتحامها.

وكانـت التقاريـر المقدمة من الشـرطة العسـكرية وقائدها اللـواء حمدي بدين، تؤيـد معلومـات المخابـرات الحربيـة والعامة والتي تؤكـد أن هناك عناصـر أجنبية

من جنسيات متعددة أمريكية وبريطانية وألمانية وإسرائيلية، وتونسية وقطرية وحمساوية، كلها موجودة في ميدان التحرير، وبعض الميادين الأخرى، وأنها تلعب دورًا مهمًا في التحريض والإثارة.

وكانت لدى القيادة العسكرية معلومات تقول: إن عناصر الإخوان والتنظيم الخاص، تمتلك الأسلحة التي يمكن استخدامها في أي وقت، لإحداث سيناريو كالذي شهدته سوريا أو ليبيا فيما بعد، وأنها ستجد في هذا الوقت رد فعل شعبيًا مؤازرًا لهذه التحركات.

عندما وصل النائب عمر سليمان والفريق أحمد شفيق إلى مبنى وزارة الدفاع، كان الزحف الجماهيري قد حاصر القصر الجمهوري، لقد رفض المشير وضع حواجز في الطرق المؤدية إلى القصر الجمهوري؛ لأنه كان يعرف أن ذلك حتمًا سيقود إلى الصدام، ولذلك طلب رفع الأسلاك الشائكة التي كانت قد وضعت بالقرب من رئاسة الجمهورية، وكان رهانه في هذا الوقت، أن ذلك من شأنه أن يهدئ الأوضاع، ويمنع الصدام بهدف الوصول إلى القصر الرئاسي.

كانت المعلومات التي لدى المشير والتي أفصح عن بعضها قبل الثورة تقول: إن هناك عاصفة شديدة في الطريق، وإن التعامل مع هذه العاصفة بالحكمة والموضوعية، هو الذي سيؤدي إلى إنقاذ الوطن وحماية الجيش وتماسكه.

ومع تصاعد الأحداث، كانت تعليمات المشير طنطاوي لقوات الحرس الجمهوري، يجب حماية المتظاهرين، وعدم التصدي لهم أو إطلاق الرصاص عليهم.

وبالفعل خلال لقاء المشير وعمر سليمان والفريق أحمد شفيق بمقر وزارة الدفاع، طرح الفريق أحمد شفيق ضرورة أن يتولى اللواء عمر سليمان الطلب من الرئيس مبارك التنحي عن السلطة إنقاذًا للبلاد من خطر الفوضى.

لقد كان من رأي المشير طنطاوي أن الرئيس قد لا يوافق على هذا الاقتراح، مما يعرض أمن البلاد للخطر، إلَّا أن عمر سليمان عندما تحدث معه وأحاطه علمًا بالتطورات، فوجئ بأن الرئيس يبدي موافقة سريعة، أذهلت الحاضرين، عندما قال مبارك: «أنا لا أريد المنصب، المهم إنقاذ البلاد»، ولكنه اشترط ضرورة أن يتضمن قرار «التخلِّي» عن السلطة إسنادها إلى المجلس الأعلى للقوات المسلحة برئاسة المشير حسين طنطاوي.

كان القرار مفاجئًا للمشير، لكنه كان متوقعًا من قبل البعض، فالرئيس كان على ثقة بأن إنقاذ البلاد لن يتم إلَّا عبر الجيش، وأنه يثق تمامًا أن القوات المسلحة هي وحدها القادرة على مواجهة التحديات وامتصاص الغضب الجماهيري، الذي يموج به الشارع في هذا الوقت.

انتظر الحاضرون عدة ساعات لحين رحيل جمال مبارك والسيدة حرمه إلى شرم الشيخ، وقام السيد عمر سليمان بوصفه نائب رئيس الجمهورية، بتسجيل إعلان التنحي لإذاعته في وسائل الإعلام، وقد كان ذلك وحده رسالة تؤكد أن ما يجري في مصر ليس انقلابًا عسكريًّا، وإنما هو نقل طبيعي للسلطة جاء استجابة لمطالب الجماهير في الشارع.

لم يكن أمام المشير من خيار سوى تحمل المسئولية مهما كانت فداحتها، والثمن الذي يتوجب تقديمه، كان بإمكانه أن يقدم استقالته ويمضي أو يرفض التكليف، وينأى بالقوات المسلحة بعيدًا عن الصراع السياسي، إلَّا أنه تصدى بشجاعة، وقبل بتحمل المسئولية، ذلك أن الخيار البديل كان يعني الفوضى والقفز على السلطة بواسطة جماعة الإخوان التي كانت سوف تسعى في هذا الوقت إلى احتلال المشهد، وإسقاط الدولة ومؤسساتها، وإسالة الدماء في الشوارع والمضي في هذا الطريق بلا نهاية.

3

كرة اللهب

بعد إذاعة البيان الذي تضمن تخلّي الرئيس مبارك عن السلطة رسميًا في السادسة من مساء الجمعة 11 فبراير 2011، انصرف اللواء عمر سليمان، والفريق أحمد شفيق إلى خارج وزارة الدفاع، كان الاتفاق هو أن يحضرا في صباح اليوم التالي للتشاور حول اقتراح تشكيل مجلس رئاسي لإدارة شئون البلاد.

بعد قليل وصل إلى مبنى وزارة الدفاع، كل من المستشار ممدوح مرعي وزير العدل، والمستشار فاروق سلطان رئيس المحكمة الدستورية العليا، بعد أن جرى استدعاؤهما على عجل.

صعد الرجلان إلى مكتب المشير حسين طنطاوي رئيس المجلس الأعلى، وزير الدفاع، كان المشير يجلس متابعًا تطورات الأحداث من شاشة التليفزيون، وإلى جواره كان هناك عدد من أعضاء المجلس العسكري.

كانت التقارير الواردة من القادة الميدانيين تعرض عليه على عجل، كان المشير ورئيس الأركان الفريق سامي عنان، ومدير المخابرات الحربية «اللواء عبد الفتاح السيسي»، يتابعون الأوضاع أولاً بأول.

كان اللواء ممدوح شاهين المسئول عن الشئون القانونية والدستورية في المجلس الأعلى حاضرًا هذا اللقاء، إلى جانب آخرين، طلب المشير طنطاوي من وزير العدل، ورئيس المحكمة الدستورية الرأي في إمكانية إصدار إعلان دستوري

مؤقت، دار حوار مطول، كان اللواء ممدوح شاهين قد أعد المسودة الأولية التي كانت ستعرض بعد قليل على أعضاء المجلس العسكري.

تحدث المشير طنطاوي عن قرار الرئيس «السابق» - وقتها - حسني مبارك بتولِّي المجلس الأعلى للقوات المسلحة إدارة شئون البلاد، وقال «إنها مسئولية خطيرة، جاءت في ظرف تاريخي صعب».

طرح المشير طنطاوي على المستشار فاروق سلطان أن يتولَّى منصب رئيس الجمهورية المؤقت، فوجيء المستشار سلطان بطلب المشير، قال له على الفور: «هذا أمر مستحيل».

- قال المشير: ولماذا هو مستحيل؟ أنت رئيس المحكمة الدستورية العليا والشارع سيتقبل ذلك، ثم إننا لن نتركك وحدك، المجلس العسكري سيتولَّى المسئولية إلى جانبك.

- قال فاروق سلطان: ولكن سيادتك المسئول الأول الآن، وأنت تدير البلاد بحكم الشرعية الثورية وبقرار من الرئيس السابق.

- قال المشير: لكنني أطلب أن تتولى هذه المهمة.

- قال فاروق سلطان: أنا لا أريد أن أتولَّى أي منصب تنفيذي، كما أن اختياري لهذا المنصب يعني العودة إلى دستور 71، وقال إنه لو قبل بهذا المنصب، فوفقًا للدستور يجب أن تجري انتخابات رئاسية في مدة لا تزيد على60 يومًا، كما ينص هذا الدستور، وهذا يعني أننا سنبقى ندور في حلقة مفرغة؛ لأن الدستور يضع عقبات عديدة أمام ترشيح المستقلين، ذلك أنه وفقًا للمادة 76 من الدستور ذاته، فإن المرشح يحتاج إلى تأييد 250 عضوًا على الأقل من الأعضاء المنتخبين بمجلسي الشعب والشورى، كما أنها تضع قيودًا على مرشحي الأحزاب.

وقـال: إلى جانب ذلك فإن المادة 78 نصَّت على بدء الإجراءات لاختيار رئيس الجمهورية الجديد، قبل انتهاء مدة الرئيس بستين يومًا على الأقل، ولن نتمكن من تغيير مواد الدستور بهذه الطريقة.

اقتنع المشـير طنطاوي بوجهة نظر المستشـار فاروق سـلطان، وبدأ بعدها على الفور حوارًا معه ومع وزير العدل، حول تشكيل لجنة لإجراء التعديلات الدستورية المرتقبة.

كان هنـاك رأي يقـول بوجـوب إجـراء التعديلات الدسـتورية مـع الإبقاء على دسـتور 71، إلَّا أن الرأي الذي كان مرجحًا في هذا الوقت، هو الاسـتجابة لمطالب النخبة والمتظاهرين بوقف العمل بهذا الدستور لحين إعداد دستور جديد للبلاد.

كان أمام المشير أحد خيارين:

- إمَّـا البدء في تعيين جمعية تأسيسـية لوضع دسـتور جديد للبـلاد، وكان هذا الأمر مسـتحيلاً، باعتبار أن الشـارع كان رافضًا لمبدأ التعيين، كما أن التعيين كان سيجر على البلاد مشـكلات عديدة بسـبب عـدم التوافق الذي يمكن أن ينشـأ حول من سيتم تعيينهم.
- وإمَّا الاستجابة لاقتراح مُقدَّم يقضي بفتح باب الترشيح لعضوية الجمعية التأسيسية لوضـع الدسـتور، وإجراء الانتخابات في شـهر أبريـل 2011، وكان هذا الاقتراح سيؤدي بالقطع إلى فوز قائمة الإخوان والتيارات الدينية، مما يمكنهم من الانفراد بإعداد الدستور، وهذا أمر سيدفع البلاد إلى مزيد من الاحتقان.

كانـت هناك مخـاوف أيضًا مـن أن تأتي الانتخابـات بأعضاء غيـر قانونيين، لن يكون لهم هدف سوى إصدار دستور جديد يؤسس لدولة دينية في البلاد.

لم يكن أمام المشـير في هذه اللحظة سـوى البحث في تشـكيل اللجنة القانونية لإعداد الإعلان الدسـتوري للبلاد، كان الاقتراح المقدم من اللواء ممدوح شـاهين

المسئول عن الشئون القانونية والدستورية بالمجلس الأعلى للقوات المسلحة، هو أن يجري اختيار ثلاثة من المحكمة الدستورية، وثلاثة من أساتذة القانون الدستوري في الجامعات المصرية الأساسية القاهرة، عين شمس، الإسكندرية، وأن يتم اختيار ممثل عن جماعة الإخوان، وممثل عن قوى اليسار، إضافة إلى المستشار طارق البشري، باعتباره شخصية تمثل قاسمًا مشتركًا بين الجميع، وكان يتولى منصب النائب الأول لرئيس مجلس الدولة، ورئيس لجنة الفتوى والتشريع بالمجلس لفترة طويلة.

عندما طرح الأمر على كل من وزير العدل ورئيس المحكمة الدستورية العليا، تولّى المستشار ممدوح مرعي ومعه المستشار فاروق سلطان ترشيح ثلاثة من قضاة المحكمة الدستورية، وهم المستشار «حاتم بجاتو» رئيس هيئة المفوضين، والذي اختير فيما بعد مقررًا للجنة، والمستشار «د.حسن البدراوي» نائب رئيس المحكمة الدستورية العليا، والمستشار «ماهر سامي» نائب رئيس المحكمة الدستورية (ممثلاً عن وجهة نظر الأقباط إلى جانب دوره الدستوري).

كما تم اختيار ثلاثة من أساتذة القانون الدستوري بالجامعات المصرية الأساسية وهم: «د.عاطف البنا» (أستاذ القانون الدستوري في جامعة القاهرة)، «د.حسنين عبدالعال» (أستاذ القانون الدستوري في جامعة عين شمس)، و«د.محمد باهي يونس» (أستاذ القانون الدستوري في جامعة الإسكندرية).

وعندما جرى الحديث عن اختيار ممثل عن جماعة الإخوان المسلمين، رشح اللواء ممدوح شاهين، النائب السابق بمجلس الشعب «صبحي صالح»، وهو أحد كوادر الجماعة وزميل الدراسة، حيث كان منتسبًا وملازمًا للواء شاهين في كلية الحقوق، وأثنى على هذا الاختيار وزير العدل ممدوح مرعي، باعتبار أن صبحي صالح يمتلك خبرة تشريعية ويتمتع بالمرونة والمسئولية.

كانت تلك هي الأسباب التي دفعت إلى اختيار «صبحي صالح» في عضوية اللجنة، وعندما تم الاتفاق على أحد القانونيين المنتمين لتيار اليسار للانضمام إلى

اللجنـة اعتذر عن المشـاركة، وبذلك تم الاتفاق على التشـكيل المكـون من ثمانية أعضاء، بالرغم من أن الاتفاق كان على تسعة أعضاء، فإن اعتذار ممثل اليسار تسبب في إعلان التشـكيل خاليًا من تمثيل اليسـار، الذي كانت له قوته ونفوذه الجماهيري في هذا الوقت.

كان المجلس الأعلى للقوات المسـلحة قد عقد اجتماعًا برئاسـة المشير حسين طنطـاوي، بعد تخلِّـي الرئيس مبارك عن السـلطة. وكان السـؤال المطروح في هذا الاجتماع.. وماذا بعد؟!

اسـتمع المشير إلى آراء عدد ليس بالقليل من أعضاء المجلس العسكري، حول مقترحـات الفترة الانتقالية والمدى الزمني الذي يمكن أن تسـتغرقه، وطريقة إعداد الدستور الدائم للبلاد.

كان المشـير قـد أنهـى منـذ قليل اجتماعـه بكل من المستشـار ممـدوح مرعي، والمستشـار فـاروق سـلطان، وقـرر مناقشـة سـيناريوهات المرحلـة الانتقاليـة مع المجلس العسكري.

في هذا الاجتماع ناقش المجلس الأعلى اقتراح تشـكيل مجلس رئاسي برئاسة المشـير طنطاوي، على أن يتولَّى السـيد عمر سليمان منصب نائب رئيس المجلس، إضافة إلى ثلاثة آخرين يجري ضمهم لعضوية هذا المجلس.

كان مـن رأي بعـض أعضاء المجلس، أن هذا الاقتراح سـوف يجـر على البلاد مشاكل عديدة، حيث سيعتبره البعض امتدادًا لنظام الرئيس «السابق» حسني مبارك، ويتخـذون منه مـادة للتصعيد، ولذلك تـم الاتفاق على أن يتولـى المجلس الأعلى للقـوات المسـلحة وحـده إدارة شـئون البـلاد لحين تسـليم السـلطة لرئيـس مدني منتخب من الشـعب، وكان المشـير يصر منـذ البداية على أن الرئيـس المقبل يجب أن يكـون مدنيًّا، واتفق مـع أعضاء المجلس على عدم ترشـح أي منهم للانتخابات الرئاسية المقبلة..

لقد تم في هذا الاجتماع استعراض الموقف الأمني، وجدَّد المشير تعليماته بضبط النفس، وعدم الانسياق وراء محاولات الابتزاز، خصوصًا أن جماعة الإخوان كانت قد أحكمت قبضتها جيِّدًا على المظاهرات والمسيرات التي كانت لا تزال مستمرة في البلاد.

لقد أطلع المشير أعضاء المجلس على المباحثات التي أجراها عمر سليمان مع الرئيس «السابق» حسني مبارك والتي صمم خلالها، على البقاء في شرم الشيخ ورفض المغادرة إلى أي بلد آخر، وقال «إن السيد عمر سليمان بذل معه جهودًا كبيرة إلَّا أن مبارك رفض كل المحاولات»، وقال له: «إنه سيعيش ويموت على أرض مصر»!!

في نحو الثامنة والنصف من مساء اليوم نفسه أصدر المجلس الأعلى للقوات المسلحة بيانه الثالث في أعقاب انتهاء هذا الاجتماع، حيث أكد المجلس أنه لن يكون بديلاً عن الشرعية التي يرتضيها الشعب، وتعهد بالاستمرار في تنفيذ المهام الموكلة إليه في الفترة الانتقالية مهما كانت جسامة الأمر.

في هذا الوقت تلقَّى المشير طنطاوي العديد من الاتصالات العربية والدولية، التي استهدفت الاطمئنان على الأحوال في البلاد، وكان أهم ما يشغل الولايات المتحدة، هو موقف المجلس العسكري من اتفاقية السلام مع إسرائيل، وموقف النظام الجديد من تسليم السلطة لحكومة منتخبة، يومها أكد المشير أن الجيش ليس طامعًا في السلطة، وأن ما يهمه الآن هو عودة الأمن والاستقرار سريعًا إلى البلاد.

في السابعة من مساء السبت 12 فبراير 2011، حضر اللواء عمر سليمان والفريق أحمد شفيق إلى مقر وزارة الدفاع، والتقيا بالمشير طنطاوي حسب ما هو متفق عليه، وخلال اللقاء شعر اللواء «عمر سليمان» أن فكرة المجلس الرئاسي قد تم العدول عنها، وعندما قال للمشير أنا سأذهب إلى مكتبي في القصر الجمهوري بالاتحادية، رد عليه المشير طنطاوي بالقول: «مكتبك هنا معي، ولا داعي لذهابك إلى قصر الرئاسة».

تأكَّد عمر سليمان أن الأمر قد حسم وانتهى، ولم يعد له مكان في نظام الحكم الجديد، وعندما عاد إلى بيته فوجئ أيضًا بأن الخط الساخن قد سحب من منزله دون إخطار، بعد ذلك بقليل زار القاهرة الأمير سعود الفيصل وزير الخارجية السعودي، التقى في هذا الوقت بالمشير حسين طنطاوي رئيس المجلس الأعلى للقوات المسلحة، ناقش مع التطورات التي تشهدها مصر في هذا الوقت، وقبيل نهاية اللقاء قال الأمير سعود الفيصل «لقد علمت من بعض المصادر أن هناك من يرغب في ترشيح السيد عمر سليمان لمنصب رئيس الجمهورية عندما يحل الموعد، فهل يمكن أن يكون لديكم مانع؟

- قال المشير طنطاوي وقد أخذته الدهشة والمفاجأة: وما المانع نحن لسنا طرفًا، كل من يرغب في أن يرشح نفسه يوم أن يحل الموعد سيكون المجال مفتوحًا للجميع.

- قال الأمير سعود الفيصل: أنا لا أتدخل إطلاقًا في الشؤون المصرية وأنت تعرف سياسة المملكة، ولكن الحقيقة سمعت هذا الكلام من أكثر من مصدر، وأظنك تتذكر معي عندما انتشرت صور السيد عمر سليمان في العديد من المناطق تطالبه بالترشح لرئاسة الجمهورية.

- قال المشير: المجلس العسكري أخذ على عاتقه الوقوف على مسافة واحدة من الجميع، ولن يكون له مرشح في الانتخابات المقبلة، وإذا أراد السيد عمر سليمان أن يرشح نفسه فهذا قراره، ونحن لن نقف عقبة أمام ذلك، لكننا لن ننحاز لأحد.

- قال الأمير سعود: كل ما نتمناه لمصر هو الاستقرار والأمن، والمملكة معكم في الخندق نفسه بكل إمكاناتها.

انتهى الاجتماع، وعندما علم السيد عمر سليمان بما حدث تخوف من أن يكون المشير قد ظن أنه وراء ذلك فطلب مقابلته، وبالفعل حدثت المقابلة على الفور.

- قال عمر سليمان: سيادة المشير أنت تعرف العلاقة التي بيني وبينك، لا يحدها حاجز وعلاقتنا صريحة ومفتوحة.

- قال المشير: إيه الحكاية؟

قال عمر سليمان: لقد علمت أن الأمير سعود الفيصل قد استفسر عن مسألة إمكانية ترشحي لمنصب رئيس الجمهورية، وأنا أريد أن أقول لك إن دوري قد انتهى، ولا أريد شيئًا من الدنيا، أريد أن أمضي ما تبقى من عمري مع أولادي وأحفادي.

- قال المشير مبتسمًا: جرى إيه يا سيادة اللواء، إنت عارف اللي بينا، وأنت تعرف موقفي منك وأهلًا لو فكرت في ذلك، مفيش أي مشكلة إحنا على مسافة واحدة من الجميع.

- قال عمر سليمان: ليس في تفكيري إطلاقًا، فقط جئت إليك، لأبلغك بأنني عرفت هذا الموضوع بالمصادفة.

- قال المشير: متاخدشي في بالك، الراجل كان بيتساءل فقط.. متبقاش حساس زيادة عن اللزوم.

يومها جرى حوار طويل بين المشير ونائب رئيس الجمهورية السابق عمر سليمان حول آفاق المرحلة المقبلة، وكان من رأي عمر سليمان أنه بالرغم من صعوبة الأوضاع واستمرار المؤامرة، فإن صمود الجيش وحكمة المشير في التعامل مع الأوضاع كفيلة بخروج البلاد من الأزمة، وتفويت الفرصة على الخونة والمتآمرين.

ثار جدل كبير داخل المجلس الأعلى، حول مدة الفترة الانتقالية التي سوف يجري خلالها إجراء الانتخابات البرلمانية والرئاسية، وتسليم السلطة، كان المشير من أنصار ألَّا تزيد المدة على ثلاثة أشهر، إلَّا أن البعض اقترح ألَّا تقل عن العام، وبعد حوار مطول تم الاتفاق على اقتراح يقضي بألَّا تزيد المدة على ستة أشهر.

كان المشــير طنطاوي يشــعر بعــبء ثقيل على كاهلــه، وكان يقــول دومًا: «إنني أريــد التخلــص من كرة «اللهب» التي ألقيت في حجري ســريعًا» وكان يقصد بذلك المسئولية التي يتحملها في إدارة شئون البلاد!!

فــي هذا الاجتماع دار حــوار حول مضمون الإعلان الدســتوري الصادر في 13 فبرايــر، والذي أشــرف على إعــداده اللواء ممدوح شــاهين، لقد اســتعان في إعداد المشروع بآراء عدد من أساتذة القانون الدستوري.

تمــت مناقشــة الصيغة المطروحة بعد عرضها على المشــير طنطــاوي أولاً، وتم الاتفاق بعد المناقشــة والتعديلات على حل مجلســي الشــعب والشورى، وتعطيل العمل بأحكام دســتور 71 علــى أن يتولَّى المجلس الأعلى للقوات المســلحة إدارة شــئون البلاد بصفة مؤقتة، ولمدة ســتة أشهر أو لحين الانتهاء من انتخابات مجلسي الشعب والشورى.

لقد تضمَّن الإعلان النص على حق المجلس الأعلى في إصدار مراسيم بقوانين خلال الفترة الانتقالية، والتعهد بتشــكيل لجنة لتعديل بعض مواد الدستور، وتحديد قواعــد الاســتفتاء عليهــا من الشــعب، كما تضمن الإعــلان تكليف حكومــة الفريق أحمد شــفيق بالاســتمرار في عملها لحين تشــكيل حكومة جديدة، مع التأكيد على التزام المجلس بإجراء انتخابات مجلسي الشعب والشورى، والانتخابات الرئاسية خلال الفترة الانتقالية.

فــي هذا الوقــت أثار اختيار لجنة التعديلات الدســتورية ردود فعل متباينة داخل الأحزاب والأوســاط السياسية، وكان د.رفعت السعيد رئيس حزب التجمع في هذا الوقت هو أول من حذر من هذا الاختيار.

كانت المهمة المحددة للجنة الجديدة هي دراسة إلغاء المادة 179 من الدستور، وتعديل المواد 76، 77، 88، 93، 189 من دستور 71، وجميع ما يتصل بها من مواد

تـرى اللجنـة ضـرورة تعديلها بما يحقـق ديمقراطية ونزاهـة الانتخابـات البرلمانية والرئاسية.

وقد اشترط القرار انتهاء عمل اللجنة من عملها في مدة لا تتجاوز عشرة أيام من تاريخ إصدار هذا القرار في 14 فبراير 2011.

كان معنـى تشـكيل اللجنة الجديـدة، إلغاء اللجنة السـابقة التي شـكلها الرئيس حسني مبارك بمضمون القرار رقم 54 لسنة 2011 قبل سقوط النظام بأيام قليلة.

وكانـت هـذه اللجنـة قد جرى تشـكيلها بنـاء على ترشـيح وزير العـدل في هذا الوقت «ممدوح مرعي»، حيث ترأسـها المستشـار «سـري صيـام» رئيس المجلس الأعلى للقضاء، وضمت كُلًا من المستشـار «كمال نافع» والمستشار «أحمد مكي» والمستشـار «محمد عبد العزيز الشـناوي» والمستشـار «محمد أحمد» والمستشار «كمـال لمعـي» والدكتـور «أحمـد كمال أبـو المجـد» والدكتـور «يحيـى الجمل» والدكتور «إبراهيم درويش» والدكتور «حسنين عبد العال».

وكان المقتـرح أمـام هـذه اللجنة تضمن تعديـل بعض المواد الدسـتورية، ومن بينها المواد 76، 77، 88 بهدف تحقيق إصلاح سياسي يلبي طموحات الشعب الثائر في الميادين، وكذلك أيضًا ما تتطلبه التعديلات الدسـتورية المقترحة من تعديلات تشريعية لبعض القوانين المكملة للدستور.

غير أنه وبعد رحيل الرئيس مبارك عن السلطة، كان من رأي البعض تغيير أعضاء اللجنة، حتى لا يقال إنها امتداد للنظام السـابق، بالرغم من أنها قطعت شـوطًا كبيرًا في إجراء تعديلات المواد الدستورية المقترحة.

بعـد انتهـاء اللجنـة الجديـدة مـن إعـداد مشـروع التعديـلات، حـدد المجلس العسـكري يوم 19 مارس للاسـتفتاء على هـذه المواد المقترحـة، إضافة إلى ثلاث مواد أخرى هي المواد 75، 139، 148.

وقبيل إجراء الاستفتاء على الإعلان الدستوري الجديد، ثار جدل كبير حول التعديلات، إلَّا أن جماعة الإخوان والتيارات الأصولية الأخرى، شنت حملة تحريضية من على منابر المساجد ودور العبادة في مواجهة كل من كانوا يرفضون هذه التعديلات، بل ويتهمونهم بأنهم معادون للمادة الثانية من الإعلان والتي تنص على أن الشريعة الإسلامية مصدر رئيسي للتشريع.

في 19 مارس، كانت الأجواء مهيأة للإعلان الدستوري الجديد، وقد جرى الاستفتاء الذي شارك فيه أكثر من 14 مليون ناخب مصري بطريقة أذهلت الكثيرين، وكانت النتيجة هي الموافقة على الإعلان بنسبة تزيد على 77 في المائة، في حين عارض التعديلات ما يقارب الـ23٪ من الناخبين.

أدرك المجلس العسكري أن هناك مواد دستورية عديدة يتوجب إضافتها، لسد الفراغ الناشيء عن الأوضاع الجديدة في البلاد، ولذلك جرى تكليف اللجنة المعنية بالتعديلات باستكمال الإعلان المستفتى عليه، والذي تم إصداره في الثلاثين من مارس 2011 من 63 مادة.

كان من بين هذه المواد الجديدة، المادة 60 من الإعلان والتي نصت على أن: «يجتمع الأعضاء غير المعينين لأول مجلسي شعب وشورى في اجتماع مشترك بدعوة من المجلس الأعلى للقوات المسلحة خلال ستة أشهر من انتخابهم، لانتخاب جمعية تأسيسية من مائة عضو تتولى إعداد مشروع دستور جديد للبلاد، في موعد غايته ستة أشهر من تشكيلها، ويُعرض المشروع، خلال خمسة عشر يومًا من إعداده، على الشعب لاستفتائه في شأنه، ويعمل بالدستور من تاريخ إعلان موافقة الشعب عليه في الاستفتاء».

وأوكلت المادة 61 للمجلس الأعلى للقوات المسلحة الاستمرار في مباشرة التخصصات المحددة في هذا الإعلان، وذلك لحين توليٍّ كل من مجلسي الشعب والشورى لاختصاصاتهما، وحتى انتخاب رئيس الجمهورية ومباشرته مهام منصبه كلٌ في حينه.

في هذا الوقت صرح اللواء ممدوح شاهين «أن الانتخابات الرئاسية ستُجْرى بعد شهر أو شهرين من الانتخابات البرلمانية»، وكان يعني بذلك أن البرلمان المقبل وفقًا لنص المادة 60 من الإعلان الدستوري مطالب بالإعداد فورًا لتشكيل الجمعية التأسيسية التي كان عليها أن تضع الدستور الدائم للبلاد وفقًا للآلية المحددة في الإعلان.

لقد سعى الإخوان إلى تحريض فئات عمالية عديدة على الاحتجاج والإضراب عن العمل، وكان الهدف هو زيادة حدة الأزمة في البلاد والضغط على المجلس العسكري لتسليم السلطة وترك البلاد حتى تكون لقمة سائغة في فم الإخوان.

وبعد اقتحامهم لمبنى مباحث أمن الدولة، في الخامس من مارس، سادت البلاد حالة من الفوضى العارمة، وتصاعدت حدة التوتر الطائفي، ووقعت أحداث طائفية عنيفة في أطفيح (7 مارس 2011) والمقطم (9 مارس) وإمبابة (8 مايو 2011).

لم تكن الأحوال داخل الحكومة أحسن حالاً، فقد اشتد الخلاف بين د.عصام شرف رئيس الوزراء الذي جاء في أعقاب استقالة الفريق أحمد شفيق، وبين د.يحيي الجمل نائب رئيس الوزراء، سواء بسبب ما أسماه د.الجمل بتراخي الحكومة واستجابتها لكثير من مطالب الإخوان والسلفيين، مما دفع بالدكتور يحيي الجمل إلى التقدم باستقالته أكثر من مرة، إلَّا أن المشير طنطاوي رفض الاستقالة وطالبه بالاستمرار في أداء مهام منصبه.

عندما أصر الدكتور يحيي الجمل على مواقفه، اضطر المشير للموافقة على قبول الاستقالة في التعديل الوزاري الذي جرى بمقتضاه تغيير 13 وزيرًا بعد ذلك.

في هذا الوقت شنت جماعة الإخوان والقوى السلفية، وبعض ما يسمى بالقوى الثورية، هجومًا عنيفًا ضد الدكتور على السلمي نائب رئيس الوزراء للشئون السياسية والتحول الديمقراطي، بعد أن طرح وثيقة «المبادئ فوق الدستورية» والتي أطلق عليها «وثيقة السلمي» بناء على تكليف من المجلس العسكري وموافقة الحكومة.

لقد تبنت هذه الوثيقة إعلان المبادئ الأساسية ومعايير تشكيل الجمعية التأسيسية لوضع الدستور، بطريقة تؤدي إلى حماية ثوابت الدولة من السيطرة والهيمنة عليها من قبل هذه التيارات، ولم يكن ذلك إلّا ترجمة عملية للإعلان الدستوري الصادر فى 30 مارس من العام ذاته.

لقد استغلت جماعة الإخوان وأنصارها المادتين 9 و10 في الوثيقة، واللتين تحددان دور المؤسسة العسكرية، وراحت تحرِّض بقية القوى السياسية بزعم أن الجيش يسعى لأن يكون له وضع مميز في هذه الوثيقة وأن ذلك يمثل ردة على أهداف ثورة يناير!!

كان الهدف أبعد من ذلك بكثير، كان المقصود هو إفشال الوثيقة؛ وتأجيل حسم الموقف من الدستور إلى وقت لاحق، على أن يترك للبرلمان وحده سلطة تقدير الموقف.

كانت الفقرة (أ) من المادة 22 من هذه الوثيقة، قد تضمنت تحديد هوية وانتماءات المائة عضو المطلوب انتخابهم من البرلمان القادم للجمعية التأسيسية لوضع الدستور الجديد بطريقة تمنع سيطرة «الإخوان والسلفيين» عليها.

لقد اقترحت وثيقة السلمي، وكان ذلك هو سبب ثورة الإخوان وأنصارهم عليها، أن يجري اختيار ثمانين عضوًا من غير أعضاء مجلسي الشعب والشورى، يمثلون كل أطياف المجتمع المصري، وعشرين فقط من أعضاء مجلسي الشعب والشورى من غير المعينين.

ومن بين هؤلاء الثمانين 15 يمثلون الهيئات القضائية، و15 من أساتذة الجامعات، و15 من ممثلي النقابات المهنية، و5 من ممثلي النقابات العمالية، و5 من الفلاحين ترشحهم اتحاداتهم، و5 من ممثلي اتحاد الجمعيات الأهلية، وشخص واحد عن كل من جمعيات رجال الأعمال، المجلس القومي لحقوق الإنسان، القوات المسلحة، الشرطة، الاتحادات الرياضية، اتحاد طلاب الجامعات، الأزهر، الكنيسة. إضافة

إلـى 10 شـخصيات عامة يرشـحها مجلـس الوزراء، أما العشـرون عضـوًا الباقون، فهـؤلاء يختـارون من بين ممثلي الأحزاب والمسـتقلين بحسـب نسـبة تمثيلهم في مجلسي الشعب والشورى بحد أقصى خمسة أعضاء.

عندمـا درس الإخـوان والعناصـر المرتبطة بهم هـذا الاقتراح، أدركوا أن نسـبة تمثيلهـم فـي الجمعية التأسيسـية سـوف تكـون محدودة، ولـن يحصلـوا فيها على الأغلبية، التي تؤهلهم لصياغة الدستور وفقًا لحساباتهم ومصالحهم السياسية.

وكانت ثورتهم عارمة على الفقرة الثانية من هذه المادة، والتي حوت نصًا يحمي مـواد الدسـتور الجديد مـن أية محاولات للعبـث بها، أو توظيفها لحسـاب أهداف تتناقض مع المقومات الأساسية للمجتمع المصري، لقد نصت هذه الفقرة على أنه: «إذا تضمَّن مشروع الدستور الذي أعدته الجمعية التأسيسية نصًا أو أكثر يتعارض مع المقومات الأساسـية للدولة والمجتمع المصري، والحقوق والحريات العامة التي استقرت عليها الدساتير المصرية المتعاقبة، بما فيها الإعلان الدستوري الصادر في 30 مارس 2011، والإعلانات الدستورية التالية له، يطلب المجلس الأعلى للقوات المسـلحة بما له من سـلطات رئيس الجمهورية في المرحلـة الانتقالية من الجمعية التأسيسـية إعادة النظر في هذه النصوص، خلال مدة أقصاها خمسة عشر يومًا، فإذا لم توافق الجمعية، كان للمجلس أن يعرض الأمر على المحكمة الدسـتورية العليا، على أن تصدر المحكمة قرارها في، شـأنه خلال سبعة أيـام من تاريخ عرض الأمر عليهـا، ويكون القرار الصادر من المحكمة الدسـتورية العليا ملزمًا للكافة ولجميع سلطات الدولة».

أما الفقرة الثالثة فقد جاءت تحذيرية، وكان هدفها الحض على الإسـراع بإعداد الدسـتور، إذ نصَّـت علـى أنـه «إذا لـم تنتـه الجمعيـة التأسيسـية من إعداد مشـروع الدسـتور خلال السـتة أشـهر المنصوص عليها في الإعلان الدسـتوري، لأي سبب من الأسـباب، يكون للمجلس الأعلى للقوات المسـلحة بما له من سـلطات رئيس

الجمهورية، سلطة تشكيل جمعية تأسيسية وفقًا للمعايير المتوافق عليها لإعداد مشروع الدستور، خلال ثلاثة أشهر من تاريخ تشكيلها، ويعرض المشروع على الشعب لاستفتائه عليه، خلال خمسة عشر يومًا من تاريخ الانتهاء من إعداد هذا المشروع».

فور أن طرحت هذه الوثيقة للحوار المجتمعي، قامت الدنيا ولم تقعد، وبدأت الجماعة في شن حملات تحريضية ودفع العديد من القوى الأخرى للمشاركة فيها.

لقد تعرض المشير والمجلس العسكري لاتهامات ظالمة، وحملوهم المسئولية عن هذه الوثيقة، بهدف الحصول على امتيازات لصالح المؤسسة العسكرية، واختراع وثيقة المبادئ فوق الدستورية، وراحوا يرددون في كل مكان، وهل هناك وثيقة أعلى من الدستور، واستُغِلَّ الإعلام في هذا الوقت أسوأ استغلال، وبدأت حملات التحريض تؤتي نتائجها!

لقد تصاعدت الأحداث سريعًا. وبدأت الدعوة إلى مليونية جمعة «استرداد الثورة» في 18 نوفمبر 2011، مما دعا المستشار محمد عطية وزير التنمية المحلية إلى القول «إن الأحداث الجارية هتودي البلد في داهية» وقال «الناس اللي عايزة تحكم البلد من ميدان التحرير أهلاً وسهلاً بيهم، يتفضلوا، إحنا عايزين نمشي النهاردة قبل بكرة» ثم تساءل بالقول «هل الاعتراض على وثيقة السلمي يؤدي إلى حرق أقسام الشرطة، ومديريات الأمن في المحافظات والاعتداء على وزارة الداخلية»؟!

كان المشهد يمهد لفوضى عارمة في البلاد، وكان المجلس العسكري يدرك أن الإخوان يسعون إلى تكرار سيناريو 28 يناير الذي جرى بمقتضاه حرق أقسام الشرطة، واقتحام السجون والتحريض ضد المؤسسة العسكرية.

في هذا الوقت التقى رئيس الوزراء عصام شرف فى حضور د.علي السلمي بكل من د.محمد مرسى رئيس حزب الحرية والعدالة ود.محمد عبد المقصود، ممثلاً عن

التيار السلفي، جرى حوار مطول حول وثيقة السلمي، ورغم إبداء د.علي السلمي استعداده للاستجابة لمطالب المعترضين على بعض المواد المتعلقة بسلطات الجيش في الوثيقة، فإن الطرفين كانا يستهدفان بالأساس تغيير المواد المتعلقة بتشكيل الجمعية التأسيسية، ودور المحكمة الدستورية وحقها في الاعتراض على بعض أو كل المواد التي تتصادم مع ثوابت المجتمع والدولة.

بعد فشل هذا اللقاء، بفعل إصرار الإخوان والسلفيين على موقفهم، أعلنت جماعة الإخوان انضمامها إلى مليونية (18 نوفمبر) التي كان أبرز أهدافها إسقاط الوثيقة وسرعة تسليم السلطة للمدنيين قبل أبريل 2012.

لقد ضمت هذه المليونية عشرات الآلاف من المشاركين، وتحول ميدان التحرير، وشارع محمد محمود إلى ساحة للحرب، كما انضم إليها 39 حزبًا وحركة، وتحولت منابر المساجد إلى منصات تطالب المجلس العسكري بإلغاء الوثيقة وتسليم السلطة.

في هذا الوقت أعلن المهندس سعد الحسيني عضو مكتب الإرشاد لجماعة الإخوان، رفض جماعة الإخوان للوثيقة جملة وتفصيلاً، وقال: «إن التعديلات مرفوضة، لأننا نرفض الوثيقة من الأساس، شكلاً وموضوعًا، وعلى الدكتور السلمي أن يجلس في منزله، ويكفى خيره شره، فليس له دخل في هذا الأمر»، وتساءل: «من هو حتى يقوم بمهمة التشريع»؟ وقال «لن نسمح أبدًا بإصدار هذه الوثيقة»!

كانت الحشود في ميدان التحرير تتزايد، وقد تصاعدت أحداث العنف في شارع محمد محمود، وأشعل الإخوان وحلفاؤهم النيران في العديد من أقسام الشرطة، وحاولوا اقتحام مبنى وزارة الداخلية، مما أدى إلى سقوط وجرح العشرات، اجتمع المجلس العسكري في هذا الوقت برئاسة المشير طنطاوي، تم تدارس الأمر من جميع اتجاهاته، ولم يكن أمامه من خيار سوى القبول باستقالة الحكومة واستقالة د.علي السلمي والتراجع عن الوثيقة.

كانت الضغوط على المشير طنطاوي عنيفة، وكان سقوط عشرات القتلى، ومئات الجرحى مصدر قلق شديد، لقد سعى إلى تجاوز الأزمة بأي ثمن، لم يكن أحد مستعدًا أن يستمع إلى صوت العقل، لقد استخدم الإخوان كل أنواع الحروب النفسية والإعلامية والميدانية، لإجبار المشير على التراجع والتسليم بإلغاء الوثيقة، والقبول باستقالة حكومة عصام شرف.

بعد الحادث بفترة من الوقت، التقيت لساعات طوال بالدكتور على السلمي في منزله، كان يتحدث بمرارة شديدة، وكان على ثقة من أن جماعة الإخوان سوف تستمر في ضغوطها على المجلس العسكري، في ظل غيبة جماهيرية، وعدم إدراك من القوى السياسية بحقيقة المخطط وأهداف الإخوان.

لقد قال لي: «أعرف أن المشير مع الوثيقة وما تضمنته، لكن لم يكن أمامه من خيار، فقد استطاع الإخوان استقطاب الشارع ودفعه للوقوف معهم، ولم يكن أمام المجلس العسكري في نهاية الأمر سوى تفويت الفرصة»، وكان إحساس المرارة لديه عاليًا.

كان المشير طنطاوي مُصِرًّا على إجراء الانتخابات البرلمانية في موعدها المحدد، (28 نوفمبر 2011) وقد رفض كل التحذيرات الأمنية، بما فيها تحذيرات اللواء «منصور العيسوي» وزير الداخلية نفسه الذي طالب علانية بتأجيل إجراء الانتخابات في ظل الظروف التي كانت تعيشها البلاد.

كان المشير طنطاوي يعرف أبعاد المؤامرة، ويدرك أهدافها، وكان يعرف أن من بين هذه الأهداف، عدم إجراء الانتخابات البرلمانية، وتصعيد الموقف لإجبار المجلس العسكري على تسليم السلطة، وإبعاد الجيش عنها، حتى ينفردوا بالإدارة الجديدة ويسعوا إلى توظيفها لخدمة أهدافهم.

كان المشير يقول إنه اضطر لإلغاء وثيقة السلمي رغم أنها الضمانة الحقيقية لإعداد دستور يؤكد الثوابت المجتمعية، ويحمي البلاد من خطر الوقوع في قبضة الإخوان.

عندما سألته في وقت لاحق في مقر وزارة الدفاع: ولماذا تراجعت عنها؟ قال لي: «المهم تفويت الفرصة على المتآمرين من تنفيذ مؤامراتهم ضد مصر، أنا أدرك أبعاد المؤامرة جيِّدًا، وأعرف أن هناك من لا يريدون لمصر الاستقرار وإعادة بناء المؤسسات، ولذلك علينا أن نتحمل وأن نتصرف بحكمة، حماية للوطن وتحقيقًا لهدف أكبر، كلنا نعرفه، وهو أمن مصر واستقرارها وحمايتها من محاولات التفتيت ودفعها إلى الفوضى».

كانت كلمات المشير تعبر عن إحساس بالخطر، كان لديه شعور كبير بالمرارة، كان يدرك حتى هذا الوقت، أن الإخوان لن يحققوا الأغلبية، كان يراهن على الشعب، كانت التقارير تؤكد له أن القوى المدنية ستحقق فوزًا كبيرا في البرلمان، إلَّا أن كل ذلك ذهب أدراج الرياح.

كان المجلس العسكري قد أصدر بعد نقاشات وحوارات مطولة مع رجال القانون الدستوري، قانونًا للانتخابات بموجبه يتم انتخاب مجلس شعب من 504 أعضاء، يجري انتخاب نصفهم بنظام الانتخاب الفردي، والنصف الآخر بنظام القوائم الحزبية المغلقة.

لم يرض هذا القانون جماعة الإخوان، بل انضم إلى موقفها في هذا الوقت كثير من الأحزاب السياسية من بينها حزب الوفد، واجتمع نحو 26 حزبًا وقرروا مقاطعة الانتخابات، إذا لم يستجب المجلس العسكري لمطالبهم، فكانت هذه المادة تحديدًا التي منحت الحزبيين حق الترشح على القوائم والفردي، بينما لم تعط ذات الحق للمستقلين هي السبب في حل البرلمان فيما بعد.

كان المشير يلتقى كثيرًا قادرة الأحزاب والقوى السياسية في محاولة لدفعهم إلى الاصطفاف الوطني في هذه المرحلة التاريخية المهمة، غير أن كثيرين منهم كانوا يخضعون لابتزازات بعض المجموعات الشبابية المتحالفة مع جماعة الإخوان والتي كانت تمارس ضغوطها على الجميع.

وكان المشير يحذر دومًا من دور القوى الأجنبية في النفاذ إلى الجسد المصري.

وفي السابع والعشرين من يوليو 2011 كان المشير طنطاوي قد التقى بقادة وضباط الجيش الثالث الميداني، وقد أكد خلال هذا اللقاء: «إن جهات خارجية تدفع البعض داخل مصر في اتجاه خاطئ ضد الدولة المصرية».

وأكد المشير على أن هناك أناسًا من الخارج يغذون ويقومون بعمل مشروعات ينفذها بعض الأفراد في الداخل، معتبرًا أن بعض الشباب الذين اعتصموا في ميدان التحرير في هذا الوقت؛ «لا يفهمون الوضع ومعنيون بأشياء غير حقيقية لا تخدم مصر، وأن هناك جهات خارجية تدفع الناس في اتجاهات غير صحيحة».

ونفى المشير طنطاوي ما يردده البعض من أن المجلس العسكري طامع في السلطة وقال: «إن القوات المسلحة عازمة على تسليم البلاد إلى سلطة شرعية منتخبة انتخابًا حرًا نزيهًا من الشعب، وهي حامية لذلك وحددت مهام محددة وفي توقيتات محددة لتنفيذ المهمة».

وأكد رئيس المجلس الأعلى للقوات المسلحة: أن الجيش اضطر لتولي هذه المهمة في هذه المرحلة من أجل مصر، وقال: «نحن في مهمة خاصة سنعود بعدها إلى ثكناتنا وحماية مصر ضد أي اعتداء».

وقال: إن التطاول على القوات المسلحة نأخذه بسعة صدر ويكفي أن الشعب مقتنع بالقوات المسلحة بنسبة 100 ٪»، وقال: إن المجلس العسكري تعهد في أول بيان له بعد تسلمه السلطة غداة تنحي الرئيس السابق حسني مبارك بأنه سيسلم البلاد إلى سلطة مدنية منتخبة، بعد مرحلة انتقالية مدتها ستة أشهر، تجري خلالها انتخابات برلمانية ورئاسية، ويتم إعداد دستور جديد، غير أن هذا البرنامج – قال المشير – سيتأخر إلى وقت لاحق لأسباب خارجة عن إرادة المجلس العسكري.

كان هناك من يغذي الشـائعات التي تحرض ضد المجلس العسكري وتقول إنه عازم على الاستيلاء على السلطة وترشيح المشير طنطاوي لرئاسة الجمهورية.

وعندما فوجئ المواطنون بمنطقة وسـط البلد بالمشـير طنطاوي مرتديًا ملابسه المدنية ويتجول بين المواطنين في مسـاء الاثنين 27 سبتمبر 2011، وقام التليفزيون المصري في هذا اليوم ببث مشـاهد فيديو تم تسـجيلها للمشير وهو يقوم بمصافحة المواطنين بشارع قصر النيل بالقرب من ميدان التحرير، قامت الدنيا ولم تقعد.

لقد انتشر مقطع الفيديو الذي ظهر فيه المشير على مواقع التواصل الاجتماعي، كما قام بعض مسـتخدمي هذه المواقع بتناول الفيديو بتعليقات سـاخرة مؤكدين أن المشـير عازم على الترشـح لمنصب رئيـس الجمهورية، وأن جولته اسـتهدف منها «جس نبض» المواطنين لمعرفة ردود الأفعال قبل أن يقدم على هذه الخطوة.

وقد احتلت هذه الزيارة التي قام بها المشير لوسط البلد مرتديًا الملابس المدنية اهتمامًا خاصًا لدى جميع الأوسـاط السياسـية والإعلامية والشعبية، وأطلقت حالة من الجدل السياسي ومحاولات تفسير الأسباب التي دفعته إلى ذلك.

ورغم اسـتقبال الجماهير للمشـير بالترحاب الشـديد والتقاط الصور التذكارية معه، فإن نشطاء الفيس بوك راحوا يؤكدون أن الزيارة تمهد الطريق لكرسي الرئاسة. ممـا اسـتدعى صدور تصريـح عن مصدر عسـكري أكد فيه أن المشـير طنطاوي لم يفكر مطلقًا في الترشح لرئاسة الجمهورية.

أبدى المشير دهشته من الأخبار التي انتشرت في هذا الوقت، بالرغم من أنه أكد أكثر من مره أنه ليس في نيته الترشح أبدًا لرئاسة الجمهورية.

لقد رفض المشير محاولات كثيرة استهدفت دفعه إلى الترشح لمنصب الرئيس إنقـاذًا للبلاد من المخاطر التي تتعرض لها، وخوفًا من سـقوطها في يد قوى معادية للدولة المصرية ومؤسساتها.

ومـن بين هذه المحـاولات التي رفضها المشـير الاقتراح الـذي طرحه الكاتب الكبيـر محمـد حسـنين هيـكل في حديثـه للأهـرام فـي 15 مايـو 2011، عندما قال هيكل: «يجب أن نعترف بأن عندنا اليوم غيابًا للدولة، لأنه يوجد خلط بين تأسـيس شـرعية دائمة مؤسسية، وهو ما يعني رئاسـة جمهورية، والوضع المؤقت الانتقالي، فلا يوجد شعب يستطيع أن يعيش بلا دولة».

وقال هيكل: «إنه يمكن تسـمية المشـير رئيسًـا للدولة خلال الفترة الانتقالية إذا رأى أن تكون رئاسة الدولة لمجلس رئاسي، فليس من الصعب العثور على عضوين فيه إلى جانب طنطاوي، مع اسـتمرار مسـئوليته عن وزارة الدفاع والمجلس الأعلى للقوات المسلحة، والذي يمكن أن يتحول إلى مجلس أعلى للأمن الوطني».

وأشـار إلـى «أنـه إذا كان بجـوار رئاسـة الدولـة نـوع من مجلـس أمنـاء الدولة والدستور يشـارك في التحضير لانتخابات جمعية تأسيسـية، تطرح دستورًا جديدًا، فهذه ضمانة كبرى لسـلامة وشـرعية فترة الانتقال ذاتها، ولا بد وبلا تردد أن يحدث عنهـا فصـل بين الدولة الحاضـرة دائمًا، ومن يملأ هيكلها السياسـي والدسـتوري، بمعنى أن ضرورات الحياة تحتاج لوجود تنظيم الدولة».

كنت قد التقيت الأسـتاذ محمد حسـنين هيكل في هذا الوقت وناقشـته في هذا الاقتراح، وكان يجد فيه مخرجًا للحالة التي تعيشها مصر مع غياب الدولة وسلطتها المركزية.

وعندمـا عـرض هـذا الاقتـراح علـى المشـير طنطـاوي كان يقـول دومًـا «ربنا ميحكمشـي عليا أكون رئيس أبدًا؛ أنا انتظر بفارغ الصبر لتسـليم السـلطة إلى رئيس مدني منتخب في أقرب وقت».

وقد حرص المشـير طنطاوي في اليوم التالي، وخلال لقائه بضباط الشـرطة في أكاديميتهم على أن يؤكد مجددًا أن المجلس الأعلى للقوات المسلحة، سوف يسلم السـلطة إلى رئيـس مدني منتخـب، وأن المجلـس الأعلى لا يرغب فـي الاحتفاظ

بالسلطة ولا يحكم، وإنما يدير البلاد لحين إعداد الدستور، وإجراء الانتخابات البرلمانية والرئاسية، وأكد المشير في خطابه في ذكرى ثورة 23 يوليو من العام نفسه، أنه يعتزم المضي قدمًا في بناء مصر دولة مدنية حديثة، قوية بشعبها وجيشها ومؤسساتها الأمنية والقضائية الساهرة على مصلحة الوطن والشعب، وعلى المضي على طريق ترسيخ أركان الدولة الديمقراطية التي تعزز الحريات وحقوق المواطنين، من خلال انتخابات برلمانية حرة ونزيهة، ووضع دستور جديد للبلاد وانتخاب رئيس جمهورية يختاره الشعب طبقًا لما سبق وأعلنه المجلس الأعلى للقوات المسلحة».

كان المشير صادقًا في تعهداته، وهو ما أثبتته الأيام بعد ذلك، ولكن في هذا الوقت كانت محاولات التشويه والإساءة تستهدف إرغامه على الاستقالة وترك البلاد لحالة الفوضى، إلَّا أنه صمد وتحمل من أجل أن يصل بسفينة الوطن إلى بر الآمان.

4

لقاء المصادفة

لـم تكن تلك هي المرة الأولى، كنت ألتقيه بيـن الحين والآخر في البرلمان، أو العزاءات، أو الأفراح أو بعض اللقاءات الخاصة، وجه أسـمر، مغموس بتراب هذا الوطن، وقلب صاف ومفتوح، وإنسانية بلا حدود.

كان الموعد الثانية عشـرة من ظهر الثلاثاء التاسـع عشر من أبريل عام 2011، لم يكـن هنـاك ترتيب خاص، وإنما هـي المصادفة وحدها، التي كانـت وراء لقائي مع المشير محمد حسين طنطاوي في هذا الوقت.

في العاشـرة من صباح اليوم ذاته، كنت ضمن وفد من أبناء منطقة حلوان، نلتقي اللـواء حسـن الرويني قائـد المنطقة العسـكرية المركزية، كنت قـد تحدثت معه في اليـوم السـابق، وأبلغته غضب أبنـاء حلوان من قـرار رئيس الوزراء بإلغـاء محافظة حلوان، وإعادة تبعيتها مرة أخرى إلى محافظة القاهرة.

اسـتقبلنا اللواء حسن الرويني بترحاب شديد، شرحنا له خطورة القرار، وطالبنا بإعـادة المحافظة مـرة أخرى، وأثناء الحوار الذي اسـتمر لما يقرب من السـاعتين، تلقَّى الرويني اتصالًا هاتفيًا مهمًّا، غادر المكتب الذي اسـتقبلنا فيه، ثم عاد إلينا بعد قليل.

وبعـد انتهـاء حوارنـا معه، طلـب منِّي اللـواء الرويـني الانتظار لبعـض الوقت، وأبلغنـي أن المشـير طنطاوي، عندما علم أنني موجـود طلب أن يراني في مكتبه في مبنى وزارة الدفاع القريب من مقر المنطقة المركزية.

فـي هـذا الوقت كانت مدينة قنا في جنوب الصعيد قد شـهدت توتـرًا كبيرًا، بعد الإعـلان عـن تعيين محافظ قبطـي هو اللواء «عمـاد ميخائيل» خلفًـا للواء «مجدي أيـوب» مما أعتبره البعض ترسـيخًا واسـتمرارًا لسياسـة تعيين محافـظ قبطي للمرة الثانية علي التوالي بالمحافظة.

ازدادت حـدة الأزمة اشـتعالاً، وبـدأ بعض خطباء المسـاجد يصعدون من حدة انتقادهم للقرار، الذي أصدره المشـير طنطاوي في 14 أبريل 2011، في إطار حركة المحافظين التي شملت تعيين 18 محافظًا.

بدأت الأحداث بمظاهرة محدودة في ميدان «الساعة» يوم صدور القرار، إلَّا أن حركة الاحتجاجات قد تزايدت حتى وصلت إلى ذروتها يوم الجمعة 15 أبريل.

وفي هذا اليوم احتشد نحو ثلاثين ألفًا من أبناء قنا، وبدأوا اعتصامًا مفتوحًا أمام مبني ديوان المحافظة، وقرروا منع أي موظف من الدخول إلى المبنى، ثم سرعان ما تصاعدت الأحداث بالتهديد بقطع طريق السكة الحديد القاهرة أسوان.

وعندمـا أدى المحافـظ «القبطـي» اليمين الدسـتورية أمام المشـير طنطاوي في اليوم التالي؛ اعتبر أهالي قنا أن ما جرى هو استخفاف بهم ورفض لمطلبهم، فقاموا علي الفور بقطع الطرق السـريعة بين القاهرة وأسـوان، حيث تم قطع طريق السـكة الحديد أولاً، ثم الطريق الغربي، وطريق قنا البحر الأحمر.

وقد قام وفدٌ ضـم وزير الداخلية اللواء منصور العيسـوي، ووزير التنمية المحلية اللواء محسـن النعمانـي، بزيارة قنا، والتقيـا بزعماء القبائل وعدد من الشـخصيات العامـة فـي المحافظة، إلَّا أنهما فشـلا في فض الاعتصام، أو اقناع المحتجين بفتح الطرق التي تم قطعها.

وكان اللواء حسن الرويني يَقوم باتصالات عديدة، بعد أن علم بتدهور الموقف، والاستمرار في قطع الطريق وشـل جميع مظاهر الحياة في منطقة جنوب الصعيد، إلَّا أنه لم يجد ردًا شافيًا في هذا الوقت.

وقبيل أن نمضي إلى مكتب المشير طنطاوي، أبلغني اللواء الرويني، أن المشير قــرر إيفاد وفد شـعبي إلـى أهالي قنا للتفـاوض معهم بقصد إنهـاء الاعتصام، وفتح الطرق المغلقة، وسألني إذا كنت أقبل أن أكون عضوًا في هذا الوفد؟

وعندما سألته على الفور، ومن سيكون ضمن أعضاء الوفد؟!

ـ قال لي الرويني: أنت والشيخ محمد حسان، وصفوت حجازي.

توقفت لبعض الوقت وسألته: ولماذا صفوت حجازي، تحديدًا؟!

ـ قال اللواء الرويني: يبدو أن له أنصارًا هناك، كما أن الشـيخ حسـان أوصى بأن يرافقه في هذه الزيارة.

أبديـت موافقتي علي المشـاركة ضمـن الوفد، فأنـا أنتمي إلى هـذه المحافظة، ومهتم بما يجري فيها، ولديَّ معرفة عميقة برموزها القبلية والعائلية.

* * *

مضينا في سيارة عسكرية من مبنى المنطقة المركزية إلى وزارة الدفاع، ثم صعدت أنا واللواء حسن الرويني، إلى صالون الاستقبال الرئيسي في مبنى الوزارة.

دقائق معدودة، وجاء المشـير طنطاوي،، كان جسده نحيلاً للغاية، ووجهه يبدو شاحبًا، والإرهاق والتعب باديين عليه، وكأنه يحمل هموم الدنيا علي ظهره.

تعانقنا، وبادرني بالسؤال.. أنت فين؟!

ـ قلت له: موجود يا فندم.. تحت أمرك

ـ قال: موجود فين، انتوا سايبني لوحدي.

ـ قلت له: إزاي يافندم – الناس كلها معاك، وبنقول لك كان الله في عونك.

تدخل اللواء حسن الرويني في الحديث، وقال:

ـ علـي فكـرة يـا فندم، خـلاص أنا بلَّغت الشـيخ محمد حسـان وصفـوت حجازي ومعاهم مصطفى بكري، حيسـافروا عصر اليوم إلى قنا علشان موضوع الاعتصام وقطع الطرق.

ـ قال المشير طنطاوي: وليه بس صفوت حجازي، أنا لا أحب هذا الشخص!!

ـ قال اللواء الرويني: الشيخ حسـان تمسـك بيه، وخلاص أهوه حيروح وكل شيء ينتهي.

ـ نظر إلى المشير وقال: لازم تروح معاهم، دول أهلك وناسك، وحاولوا تهدوهم، البلـد موش مسـتحملة، وقطع الطرق ده أسـلوب مرفوض، حيـاة الناس متعطلة، وأنا موش عاوز ألجأ لأي أساليب، لأن دول أهلنا برضه.

اسـتأذن اللواء حسـن الرويني في الانصراف من الغرفة، وتركني وجهًا لوجه مع المشير طنطاوي، في لقاء استمر لأكثر من الساعة.

ـ قلت للمشـير طنطـاوي: خلِّي بالك من صحتك يا فندم، أنا شـايفك فقدت الكثير من وزنك.

ـ قـال المشـير: أنـا مبروحـش بيتي إلَّا فيمـا ندر، أحـوال البلد صعبـة، وكل أعضاء المجلـس الأعلى شـبه مقيمين في المبنى، أنا مبعرفش أنام، مسـئولية البلد موش هينة، البلد في حالة انفلات ودورنا نحمي الناس والمنشـآت ونحافظ على مصر، المؤامرة كبيرة علينا.

ـ قلت له: ولكن الخطر الرئيسي تراجع يا فندم.

ـ قـال: اتراجـع إزاي، الأوضاع خطر للغاية، الخونة موش عاوزين يسـيبوا البلد في حالهـا، إحنا عارفين المخطط كويس، علشـان كده إحنا لـن نعطيهم الفرصة أبدًا لتنفيذ مخططهم.

ـ قلت له: الشعب المصري عنده ثقة كبيرة في سيادتك وفي الجيش المصري.

ـ قال: إحنا ولاد الشعب، الجيش دول همه مين، دول ولاد الشعب، ولاد العمال والفلاحين، أبناء كل المصريين، الجيش ده هو مصر، علشان كده إحنا عمرنا ما حنسمح لأي حد يهدد البلد دي .. ولازم كل المخلصين يقفوا مع البلد.

ـ قلت له: اطمئن يا سيادة المشير، كل الشرفاء مع مصر ومع الجيش، أنتم الأمل، والمنقذ من المؤامرة.

ـ قال: أريدك إلى جواري عاوزك مستشار سياسي جنبي.

ـ قلت له: أنا تحت أمرك يا فندم، ممكن أحضر إليك في أي وقت، ولكن دون مكتب أو تسمية، اطلبني وقتما تشاء، وسوف تجدني إلى جوارك.

صمت المشير، وقال: خلاص أنا حخلي اللواء الرويني صلة الوصل بيننا وأتمنى أن أراك بين الحين والآخر.

ـ قلت: وأنا تحت أمرك في أي وقت.

ـ قال المشير طنطاوي: أنت تعرف إننا لم نكن راغبين في السلطة، ولم نَسْعَ إليها أبدًا، ولكن القدر الذي أوجدنا في هذه الظروف، البلد مثل كرة اللهب، كان لابد للجيش أن يتلقاها ويسعى إلى تبريدها لتعود الأمور إلى نصابها الصحيح، إحنا عارفين من البداية أن المشاكل كبيرة، وأن الأوضاع صعبة، ولكن ثقتنا في الشعب المصري ووعيه أكبر من كل شيء، ولذلك لن نفقد الأمل أبدًا، فقط علينا بالصبر، وكل شيء حيبقى كويس إن شاء الله.

ـ قلت له: ولكن الشعب يثق فيكم وفي وعودكم وقدرتكم على إنقاذ البلاد مما يحاك لها من مخططات.

قال: حجم المؤامرة علي مصر أكبر مما نتصور، ومع ذلك سوف نتعامل مع الأحداث بكل هدوء، هم يريدون جرَّنا إلى الصدام مع الشعب، ولكن هؤلاء أبناؤنا

ولازم نستحملهم، وقد أعطيت تعليماتي لكل القادة والضباط والجنود، بأن يكتموا غيظهم وألَّا يستجيبوا للاستفزازات، لأن هذا ما يريده البعض ضد مصر.

* * *

ملاحظة: (تأكدت صحة هذا الكلام من خلال المواقف العملية وأيضًا عندما قال الرئيس السيسي: «إن المشير طنطاوي، إنسان وطني عظيم، تحمل ما تنوء عن حمله الجبال» لم يكن يبالغ، بل كان يؤكد علي حقيقة كان قريبًا منها، إلى جوار المشير طنطاوي، وتحديدًا خلال الفترة الانتقالية» اثناء وبعد ثورة الخامس والعشرين من يناير).

وعندما قال الفريق صدقي صبحي في 16 ديسمبر 2012وكان رئيسًا لأركان حرب القوات المسلحة في هذا الوقت: «إنَ المشير طنطاوي طلب منه أثناء ثورة 25 يناير 2011 عدم إطلاق أية طلقة رصاص واحدة ضد المتظاهرين، كان يؤكد أيضًا على الحقيقة ذاتها.

لقد قال الفريق صدقي صبحي في هذا الوقت «حينما كنت قائدًا للجيش الثالث الميداني، تلقيت حينها تعليمات من المشير تقول: خلِّي بالك أوعى طلقة تطلع في صدر مواطن علشان التاريخ هيكتب إنه في يوم 28 يناير 2011 قتل الجيش المصري الشعب المصري».

وقال «حينما تعرضت القوات المسلحة للإيذاء والإهانة في بعض الأحيان، كان التنبيه من سيادة المشير بعدم رفع السلاح في وجه أحد».

نظر الفريق إلى القادة والضباط والجنود وقال لهم «أنا هنا أؤدي التحية العسكرية لهذا الرجل الآن، لأنه لن يعطيه حقه إلَّا المولي عز وجل، لأنه قام بدور عظيم لصالح هذا البلد والشعب، ولنا أن نقدر هذا الدور العظيم».

صفق الحاضرون بشدة، فقد كانت الكلمات تعكس مشاعر حقيقة تجاه ما قدَّم هذا الرجل لوطنه وشعبه وأمته.

أعـود مرة أخرى إلى اللقاء مع المشـير طنطاوي، لقد قلـت له: «إن حديثك عن المخططـات والمؤامـرات ضد مصر يؤكد الواقـع، ولكن ثق أن الشـعب يثق فيكم وفي وعودكم وقدرتكم على إنقاذ البلاد مما يحاك لها».

ـ قال: منذ اليوم الأول لتسـلمنا السـلطة أخذنا على أنفسـنا عهـدًا بحماية البلاد من خطـر الفوضـى، وإعادة الأمن والاسـتقرار إليهـا، وإجراء الانتخابـات البرلمانية والرئاسـية في أسرع وقت ممكن، نحن كما قلت لك لا نرغب في السلطة، ونريد أن نسلمها إلى رئيس مدني منتخب على وجه السرعة.

ـ قلت له: ولماذا تحدده بأن يكون رئيسًـا مدنيًا، لماذا لا ترشح نفسك أنت أو غيرك من أعضاء المجلس العسكري؟!

ـ رد المشير سريعًا وقال: لا.. لا.. دي أمانة حنسلمها للرئيس المنتخب من الشعب، ليس في نيتي ولا في نية أحد من أعضاء المجلس العسـكري أن يرشـح نفسـه في الانتخابات، الشـعب سيختار رئيسًـا مدنيًا بإرادته، وأنا أعلنت ذلك أكثر من مرة، وسأنفذ الوعد بإذن الله، وبعدها نعود جميعًا إلى ثكناتنا.

ـ قلت له: ولكن ماذا إذا طالب الناس بترشحك للانتخابات الرئاسية؟

ـ قال: سأرفض، أنا موش عاوز، ولا أرغب في ذلك، نحن تسلمنا الأمانة من الرئيس السابق وعلينا أن نسلمها للشعب.

ـ قلت له: ولكن هل حقًا، الجيش أرغم الرئيس السابق على التنحي عن السلطة.

ـ قال: أبدًا، إحنا وقفنا مع الشـعب ومطالبه المشـروعة، ورفضنا استخدام العنف أو القوة، وهذه عقيدة ثابتة لدى القوات المسلحة، ثم أنه ترك السلطة بإرادته، عندما أدرك أن البلاد يمكن أن تمضي إلى المجهول، ثم نظر المشـير إلى نظرة لا تخلو من معنى وقال:

ـ علي فكرة دول كانوا شـاحنينه ضدك، وبيحرضوه عليك، أنا تابعت المشـادة اللي حصلت بينك وبينه في معرض الكتاب العام الماضي.

ـ قلت له: وأيضًا كانوا بيحرضوه عليك وعلى الجيش خصوصًا بعد موقفك في مجلس الوزراء الذي رفضت فيه بيع بنك القاهرة.

ـ قال المشير: أنت عملت لي مشكلة كبيرة معاه بعد الأخبار اللي أنت نشرتها.

***

تذكرت في هذا الوقت ما نشرته في صحيفة «الأسبوع» في عام 2007 عندما كتبت أقول: إن المشير طنطاوي احتد على الدكتور أحمد نظيف وعدد من وزراء المجموعة الاقتصادية عندما اعترض على محاولة عرض الحكومة بيع بنك القاهرة، ووصل الأمر إلى حد اتهام البعض منهم بخيانة مصر، والتفريط في مقدراتها لصالح الأجانب.

ساعتها حمل مانشيت صحيفة «الأسبوع» عنوانًا يقول: «وزير سيادي يتهم حكومة نظيف ببيع مصر للأجانب».

ويومها قامت الدنيا ولم تقعد، وثار أحمد نظيف وشكا للرئيس، وطلب من وزير الداخلية حبيب العادلي معرفة المصدر الذي أمدني بوقائع ما حدث في جلسة مجلس الوزراء.

كان الرئيس مبارك يتابع تفاصيل ما جرى في اجتماع الحكومة، بعد أن أبلغه بها أحمد نظيف رئيس الوزراء في هذا الوقت، وغضب غضبًا شديدًا، وخلال افتتاح الرئيس مبارك لفندق «الفورسيزون جراند بلازا» في الإسكندرية في 3 يوليو 2007، قال للمشير طنطاوي أمام الحاضرين: بلاش تتدخل في الاقتصاد يا حسين، لقد عرفت بما حدث داخل مجلس الوزراء في صفقة بيع بنك القاهرة، وأنا أنصح أن تترك الاقتصاد لأصحابه من الاقتصاديين.

أدرك المشير معنى الرسالة، وثبت له يقينًا أن مبارك منحاز إلى توجه المجموعة الاقتصادية التي كان يرى المشير أنها تشكل خطرًا علي البلاد وأمنها القومي.

***

قلت للمشير طنطاوي خلال اللقاء: أنا عرفت أن الرئيس كان غاضبًا، ولكن موقفك سيسجله التاريخ بأحرف من نور، لأنك تصديت لبيع بنك القاهرة وبنوك ومصانع وشركات عديدة.

لم يعلق المشير علي ما قلت، انتقل علي الفور إلى موضوع آخر، سألني عن الانتخابات البرلمانية وعما إذا كنت متفائلاً.

ـ قلت له: الانتخابات ستكون ساخنة جدًّا.

ـ قال: متخافش.. الجيش سيؤمن كل شيء.

ـ قلت: هناك أحزاب عديدة ستدخل الانتخابات.

ـ قال: في اعتقادك الإخوان ياخدوا كام في هذه الانتخابات؟

ـ قلت: أظن أن الإخوان لن يحصلوا علي أكثر من 20 أو 25٪.

في هذا الوقت كان اللواء حسن الرويني قد عاد إلى جلسة اللقاء مع المشير، واستمع إلى ما قلته عن احتمالية حصول الإخوان علي نسبة من 20 أو 25٪ من مقاعد البرلمان المقبل.

نظر المشير إلى اللواء حسن الرويني وقال له:

اسمع يا حسن، مصطفى قال نفس النسبة اللي أنا متوقعها للإخوان في مجلس الشعب، أنا عندي ثقة أن الشعب المصري واع وسيختار من يحرص على مصالحه أيًّا كانوا.

ساعتها قال اللواء حسن الرويني اسمح لي، أنا بختلف يا فندم، الإخوان لديهم أساليب عديدة وطرق ملتوية وحيخدعوا الناس بكلامهم المعسول وأحاديثهم عن الدين، أنا موش مطمئن يا فندم.

ـ قال المشير: في كل الأحوال، إحنا حنعمل انتخابات نزيهة، والشعب يتحمل مسئوليته في الاختيار، ولن نصادر حقَّه أبدًا.

ـ قلت للمشير: واضح أن هناك إصرارًا علي تسليم البلاد سريعًا إلى السلطة المدنية التي سيجري انتخابها.

ـ قال: عندما تسلمنا السلطة من الرئيس السابق، تعهدنا فيما بيننا على تسليمها في فترة لا تزيد على ستة أشهر، ولكن كما شاهدت، الأحزاب وشباب الثورة طالبوا بفسحة من الوقت، حتى يتمكنوا من تنظيم صفوفهم، وأنا شخصيًّا أتمنى أن تكون هذه القوى ممثلة في البرلمان المقبل، وقال: «نحن سيكون موقفنا على الحياد، ولن نتدخل ضد أحد، أو لصالح أحد، ولن نسمح أبدًا بتزوير الانتخابات».

ـ واستكمل المشير حديثه بالقول: نحن على ثقة أن مصر ستعبر هذه الأزمة، رغم أننا نعرف أنهم لن يتركونا في حالنا، كثير من الحقائق غائبة عن الناس، وأنا سبق أن حذرت أكثر من مرة من أن البلد مستهدف ولكن للأسف، هناك من يصور الأمور على غير حقيقتها، ومع ذلك أقول لك إن الجيش مستعد لتحمل دفع الضريبة كاملة، لقد رفضنا توجيه طلقة رصاص واحدة إلى الشعب أثناء ثورة 25 يناير، وسيبقى موقفنا ثابتًا، برغم كل محاولات الاستفزاز والتحريض، لكن لازم الجميع يتأكد أن جيش مصر لا يمكن أن يرفع السلاح في وجه شعب مصر، وهذا موقفنا وسيظل كذلك لحين تسليم السلطة والانسحاب إلى ثكناتنا العسكرية.

في هذه اللحظة كان الحوار قد وصل إلى منتهاه، ساعات قليلة وسوف نغادر إلى قنا، ودعت السيد المشير، ومضيت مع اللواء حسن الرويني إلى خارج غرفة الصالون، بينما مضى المشير إلى مكتبه ليواصل عمله.

بعد ذلك بقليل كنت أغادر على الطائرة المتجهة إلى الأقصر، جنبًا إلى جنب مع الشيخ محمد حسان و«صفوت حجازي» كما رافقنا في هذا الوقت اللواء «علي القرشي» أحد كبار قادة المنطقة العسكرية المركزية متجهين إلى قنا، حيث كان في استقبالنا هناك اللواء «محسن الشاذلي» قائد المنطقة الجنوبية، واللواء محمد إبراهيم مدير أمن قنا والذي عين بعد ذلك وزيرًا للداخلية.

وقـد بدأنا حـوارًا مع ممثلي هذه الجماعات، وتمكنا فقط من فتح الطريق البري الذي يربط بين القاهرة وأسـوان، واسـتمر قطع طريق السـكة الحديد، ولم يسـتطع المحافظ القبطي الحضور إلى مكتبه وممارسة مهامه، وظل الوضع معلقًا إلى أن تم تغيره فيما بعد، مما اعتبره البعض رضوخًا من الدولة، ولكن المشير كان يقول دومًا لم يكن أمامنا خيار آخر!!

5

اللعب مع الذئاب

لـم تكـن أركان المؤامـرة علـى مصـر تتمثـل فقـط فـي التدريـب والتحريض، والضغـوط التي مورسـت ضـد النظام لإحـداث الفوضى فـي البلاد، بـل اعتمدت اعتمـادًا كبيرًا على «المال الفاسـد» الذي قُدِّم بشـكل كبير قبـل وأثناء وبعد أحداث 25 ينايـر، إلى عدد من النشـطاء ومنظمات المجتمع المدنـي ذات الطابع الحقوقي والسياسي، بهدف إسقاط الدولة.

كانـت البدايـة معروفـة، منذ عام 2004، حيـث أمريكا تقتطع جـزءًا من المعونة وتقدمـه إلى منظمات المجتمـع المدني، الحقوقية والسياسـية، في مخالفة صريحة لاتفاقية المساعدات الأمريكية المقدمة إلى مصر منذ توقيع اتفاقية كامب ديفيد عام 1978،حتى بلغت قيمة التمويل المقدم طيلة السـنوات العشر التي سبقت ثورة يناير للمنظمـات حوالـي 60 مليون دولار، اقتُطعت من قيمـة المعونة الأمريكية المقدمة إلى مصر.

بعـد انطلاق ثـورة الخامس والعشـرين من ينايـر، أصبح الحديث عـن التمويل الأجنبـي تتردد أصـداؤه في كل مكان، هذه المرة دخلت قطـر على الخط بكل قوة، غير أن كل من كان يسعى إلى كشف هذا التمويل ومخاطره كان يقابل بالسخرية من هذه العناصر ومن الجمهور بشكل عام.

***

بعد سقوط نظام مبارك بأسبوع واحد، بدأت الملامح تظهر، هناك حادثة غريبة ترددت بقوة، لم أصدقها، ولكن عندما التقيت شهودها وهم أحياء أكَّدوا صدقها، بعد أن كنت قد استمعت إليها من أحدهم.

في هذا الشهر، كانت مصر تموج بالحركات الثورية، شباب وأحزاب، ائتلافات وتنظيمات، الكل يريد أن يحصل على نصيبه من الكعكة.

لقد فوجئ الفريق «جلال هريدي» -المشرف على جمعية إسكان قُدَامى ضباط الصاعقة- باتصال هاتفي من رئيس الجمعية، يطلب منه الحضور إلى مقر الجمعية لأمر مهم وعاجل.

وصل (الفريق) جلال هريدي - لم يكن قد حصل على هذه الرتبة في هذا الوقت- إلى مقر الجمعية، كان في الانتظار هناك شخصان غريبان، ليسا من أعضائها، عرَّفا نفسيهما، كان الأول ناشطًا سياسيًّا، أصبح رئيسًا لحزب سياسي مناوئ، وكان الآخر أيضًا ناشطًا سياسيًّا أصبح عضوًا في البرلمان وكان مقربًا من الدكتور محمد البرادعي قبل أن يتركه.

استمع (الفريق) جلال هريدي إلى مطلبهما.. لقد طلبا الاستفسار عما إذا كانت جمعية الإسكان، مستعدة أن تقبل تحويل مبالغ مالية كبيرة قادمة من الخارج على حسابها، ثم تقوم الجمعية بتسليم المبالغ إليهما مقابل عمولة تحصل عليها من هذا المبلغ الكبير.

سأل الفريق جلال هريدي: ولماذا لا تُحوَّل المبالغ إلى حسابكما إذا كانت مشروعة؟! كان السؤال صادمًا لهما، ثم استكمل حديثه بالقول: «يؤسفني أن أسمع هذا الكلام منكما؛ لأن هذه أموال مشبوهة ويبدو أنكما اخترتما العنوان الخطأ».

لم يجد الناشطان من خيار أمامهما، سوى الانسحاب يجرَّان أذيال الخيبة، وهو أمر أثار مخاوف الحاضرين على مستقبل مصر، فقد كان الناشطان من الذين يتصدرون المشهد الثوري في هذا الوقت.

كانـت المخابـرات الحربية والمخابـرات العامة، تتابعان في هـذا الوقت عملية الاختراق الأجنبي للعديد من المنظمات والنشـطاء، خصوصًا بعد إصرار واشـنطن علـى فتـح مكاتـب لثلاث مـن المنظمـات الحقوقيـة الأمريكيـة، هـي: «المعهـد الجمهـوري الدولـي الأمريكـي»، و«المعهـد الديمقراطـي الوطنـي الأمريكـي»، و«منظمة بيت الحرية الأمريكي»، وغيرها.

كانت مصر قلقة من دور هذه المنظمات، كانت تتابعها عن كثب، وترصد تواصلها مع العديد من نشطاء المظاهرات والمنظمات الحقوقية المصرية في هذا الوقت.

كانت تعليمات المشير طنطاوي إلى الأجهزة المعنية تقضي بضرورة متابعة دور هذه المنظمات، في عملية التمويل لمخطط الفوضى وإسقاط الدولة.

في شـهر مايـو 2011، تم الإعـلان عن تفاصيل جلسـة لجنة الشـئون الخارجية بمجلس الشـيوخ الأمريكي التي شـهدت إدلاء السـفيرة الأمريكية «آن باترسـون»، المرشحة كسفيرة للولايات المتحدة في مصر بشهادتها أمام اللجنة.

لقـد أكـدت «باترسـون» أثناء جلسـة الاسـتماع أن الولايـات المتحـدة قدمت فـي الفتـرة من فبرايـر 2011 إلى مايـو 2011 مبلغًا يزيد على 40 مليـون دولار لدعم الديمقراطية في مصر، وأن هناك 600 منظمة مصرية تقدمت بطلبات للحصول على منح مالية أمريكية.

فـي هـذا الوقت عقد مجلس الوزراء برئاسـة د.عصام شـرف، اجتماعًا غاية في الأهميـة، قرَّر خلاله تشـكيل لجنـة لتقصِّي الحقائق حـول قضية التمويـل الأجنبي لهـذه المنظمات، برئاسـة وزير العدل «محمد عبد العزيـز الجندي»، وعضوية عدد من الوزراء والمسـئولين، كان أبرزهم «د.فايـزة أبو النجا» وزيرة التخطيط والتعاون الدولي، كان ذلك في يونية 2011.

لقـد باشـرت اللجنـة أعمالهـا مـن خـلال مخاطبـة الجهـات المعنيـة، وتلقت المعلومـات والأدلـة حول مصـادر التمويل وآليـات صرفه، والدور السياسـي لهذا

التمويل في عمليات الفوضى، والمليونيات التي شهدتها البلاد في هذا الوقت.

بعـد التحقيقات والمعلومات التي توصَّلت إليها اللجنة، رأت أنه من الضروري عـدم قصر إجـراء التحقيق على التمويـل الأمريكي فقط، بل يجب أن يمتد ليشـمل جميع أنواع التمويل الأجنبي والأغراض التي صُرفت فيه.

توصلـت اللجنة بعد عدة أشـهر إلى معلومات ودلائل فـي منتهى الخطورة، تم اتخـاذ قـرار بإحالة جميع هذه المسـتندات إلـى النيابة العامة، التـي طلبت من وزير العدل انتداب قاضٍ للتحقيق في هذه القضية الخطيرة واستجواب المتورطين فيها.

بالفعل طلب وزير العدل من محكمة استئناف القاهرة، انتداب قاضيين للتحقيق، وصدر القرار بندب كل من المستشارين «سامح أبوزيد» و«أشرف العشماوي».

فـي هذا الوقت قالت د. فايزة أبوالنجا: إن لجنة تقصِّي الحقائق توصلت إلى أن مجموع ما تم صرفُه من هذه المنظمات على النشطاء، ومنظمات المجتمع المدني، ذات الطابع السياسي والحقوقي، بلغ نحو مليار ومائتي مليون جنيه، صُرفت جميعُها في أعمال وأفعال مشبوهة.

وقد باشر قضاة التحقيق أعمالهم، استمعوا إلى نحو 50 شاهدًا، وبعدها تم البدء في استجواب المتهمين الذين تلقوا تمويلًا خارج القانون.

لقـد توصل قضاة التحقيق في هذا الوقت، إلى أن عدد المنظمات المصرية التي تلقت هذا التمويل بلغ نحو 400 منظمة بخلاف النشطاء.

مـع نهاية شـهر أكتوبـر 2011، قـام فريق مـن محققى النيابـة العامـة بتفتيش 17 مقـرًا لمنظمات مجتمـع مدني، مصرية وأجنبية من بينها «المركز العربي لاسـتقلال القضاء»الذي يترأسه الناشط السياسي «ناصر أمين»، ومقرات المعهدين الجمهوري والديمقراطـي الأمريكييـن وغيرهما، وقد عُثر في أحدها على خريطة تقسـيم مصر إلى أربع دويلات، كما عُثر على أسـماء العديد من المنظمات والنشطاء الذين تلقوا

دعمًا من هذه المنظمات المرتبطة بأجهزة الاستخبارات الأمريكية، وكذلك الحال مستندات مهمة عن 67 موقعًا للقوات المسلحة في السويس، وتحركات وتمركزات الوحدات العسكرية.

لقد أبدت واشنطن انزعاجها الشديد من حملات التفتيش والتوقيف، وطلبت من الحكومة المصرية وقف ما أسمته بـ«إرهاب المجتمع المدني»، وسط تلميحات بوقف مساعداتها للحكومة المصرية، بينما قامت الخارجية الألمانية باستدعاء السفير المصري في أمريكا، وسلمته احتجاجًا رسميًا على الإجراءات التي اتخذتها جهات التحقيق المصرية، وطالبت «كاثرين آشتون» (مفوضة الاتحاد الأوربي، في هذا الوقت) بوقف عمليات المداهمة، معتبرة أنها لا تشجع المناخ السلمي المطلوب للانتقال الديمقراطي.

قامت د. فايزة أبوالنجا، بالرد على هذه الحملات، وقالت: إن حملات التفتيش تمت استنادًا إلى قرارات صادرة من جهات التحقيق القضائية، ولا علاقة للحكومة المصرية بها، وهو الموقف نفسه الذي أكده وزير الخارجية في هذا الوقت «محمد كامل عمرو».

أما جماعة الإخوان المسلمين فقد كان موقفها مريبًا، إذ أعرب د. محمد سعد الكتاتني (الأمين العام لحزب الحرية والعدالة، عضو مكتب الإرشاد) عن رفض حزبه الطريقة التي تم التعامل بها مع منظمات المجتمع المدنى وغلق بعضها.

وقال الكتاتني: «إن النظام السابق نظام مبارك لم يقم باقتحام المنظمات وغلقها بالشكل الذي نراه الآن، والذي كنا نتوقع ألَّا يحدث أبدًا بعد ثورة 25 يناير، خصوصًا أن هذه المنظمات تتلقى التمويل الخارجي منذ فترة طويلة».

وطالب الكتاتنى الحكومة والمجلس العسكري بمراعاة ما أسماه بـ«الشفافية» في كشف المعلومات الخاصة بهذه المنظمات، بحيث يكون الرأي العام على اطلاع بمجريات الأمور الخاصة بتلك القضية.

لقد كشفت التحقيقات، التي أسفرت عن إحالة 43 متهمًا لمحكمة الجنايات، من بينهم 19 أمريكيًا، عن أن هذه الأموال المقدمة تم اقتطاعُها من المبالغ المخصصة من قيمة المعونة والمساعدات الأمريكية لمصر.

وكشفت د. فايزة أبوالنجا، في شهادتها أمام جهات التحقيق، التي استمرت لنحو 6 ساعات خلال شهر أكتوبر من عام 2011، «أن أحداث ثورة 25 يناير، كانت مفاجأة للولايات المتحدة وخرجت عن سيطرتها، حيث تحولت إلى ثورة للشعب المصري بأكمله، وعندها قررت الولايات المتحدة تجنيد كل ما لديها من إمكانات وأدوات لاحتواء الموقف وتوجيهه في الاتجاه الذي يحقق مصالح أمريكا وإسرائيل معًا».

قالت د. فايزة أبوالنجا: «إن كل الشواهد كانت تدل على رغبة واضحة، وإصرار على إجهاض أية فرصة لكي تنهض مصر كدولة حديثة ديمقراطية ذات اقتصاد قوي، حيث سيمثل ذلك أكبر تهديد للمصالح الإسرائيلية والأمريكية، ليس في مصر وحدها، وإنما في المنطقة ككل».

وذكرت «أن ثورة 25 يناير، خلقت الفرصة المواتية للنهضة المصرية لتبوُّء مصر مكانتها، إلَّا أن السبيل لإجهاض هذه الفرصة، كان عن طريق خلق حالة من الفوضى، وبحيث تتمكن القوى المناهضة لمصر إقليميًا ودوليًا من إعادة ترتيب أوراقها في التعامل مع التطورات في مصر بعد ثورة يناير».

وقالت د. فايزة أبوالنجا في التحقيقات: «إن الهدف الأمريكي للتمويل المباشر للمنظمات خلال الفترة من 2005 إلى 2010 كان يقتصر على مضايقة النظام السابق، والضغط عليه بدرجة محسوبة لا تصل إلى حد إسقاطه، حيث كان الوضع في علاقة الولايات المتحدة وإسرائيل بالنظام السابق مثاليًا وبالتالي لم يكن أي منهما يرغب في إسقاطه».

وقالـت د. فايـزة أبو النجا «إن أمريكا وإسـرائيل يتعذر عليهمـا القيام بخلق حالة الفوضـى، والعمـل على اسـتمرارها في مصر بشـكل مباشـر، ومن ثم اسـتخدمت التمويـل المباشـر للمنظمـات، خصوصًـا الأمريكـي منهـا، كوسـائل لتنفيـذ تلـك الأهـداف، مشـيرة إلى إصـرار الجانـب الأمريكـي على تقديـم التمويل المباشـر، لمنظمات المجتمع المدني المصرية والأمريكية العاملة على الأراضي المصرية».

***

لقـد تضمنـت التحقيقـات التـي أجراهـا قاضيـا التحقيـق «سـامح أبـو زيـد» و«أشـرف العشـماوي» اتهـام 43 مصريًـا وأجنبيًـا فـي هـذه القضية، على رأسـهم «صموئيـل آدم لحود»، المدير الإقليمي للمعهد الجمهـوري الأمريكي لدى مصر، ونجل وزير النقل الأمريكي، ووجهت إليه وإلى الآخرين اتهامات بتأسيس منظمات دون ترخيص، وتلقّي الأموال من جهات أجنبية، لتنفيذ أهداف معادية لمصر. وتقرر منعهم من السفر، وإحالتهم إلى محكمة جنايات القاهرة.

قرر المكتب الفني لمحكمة استئناف القاهرة، إحالة القضية إلى دائرة المستشار محمد شـكري، خصوصًا أنها كانـت الدائرة الوحيدة التي تعمل خلال شـهر فبراير 2012، وذلك لنظر الطعن على قرار قاضي التحقيق بمنع المتهمين من السفر.

وعمـلًا بالمادتيـن 166، 167 من قانون الإجـراءات الجنائية، كان يجب الفصل في الشق المستعجل من القضية في خلال ثمانٍ وأربعين ساعة من تقديم التظلمات، وهو ما أكد عليه المستشار محمد شكري

غيـر أن المكتـب الفنـي للمحكمة قـام بتحديد جلسـة 26 فبرايـر 2012، إلّا أن المستشـار محمد شـكري أجّـل نظر القضيـة بكاملها إلـى جلسـة 26 أبريل 2012، قامـت الدنيـا ولـم تقعد، احتشـد المحامـون المدافعـون عن المتهميـن أمام مكتب رئيس محكمة اسـتئناف القاهرة، وقدموا مذكرة قالوا فيها: إن الدائرة بذلك خالفت

نـص المادتيـن 166، 167 مـن قانون الإجـراءات الجنائية، ورفعوا الأمـر إلى رئيس محكمة استئناف القاهرة.

وقيل إن المستشـار عبد المعز أحمد إبراهيم، رئيس محكمة الاسـتئناف في هذا الوقـت، اتصَّـل تليفونيًّا مع المستشـار محمد شـكري، وأبلغه بأن قـرار التأجيل فيه مخالفة لقانون الإجراءات، وأنه أصدر تعليماته بنظر القضية في جلسة تُعقد في يوم 28 فبراير، بعد أن قدم المحامون الموكلون عن المتهمين طلبات يتضررون فيها من مخالفة القانون، وضرورة الفصل في الشق المستعجل من قرار المنع.

لقد أكد المستشـار محمد شـكري أنه لا توجد أية مخالفة قانونية وأنه فوجئ بما جرى على غير الحقيقة، وحمل المستشـار عبـد المعز أحمد إبراهيم رئيس محكمة استئناف القاهرة مسئولية ما جرى.

عاود المستشـار عبـد المعز أحمـد إبراهيم الاتصـال برئيس الدائرة المستشـار محمد شـكري، وأبلغه بوجود حشـد من المحامين أمام مكتبه، فكانت الإجابة التي أبلغها المستشـار محمد شـكري، أن الدائرة كلها تستشـعر الحـرج وقررت التنحي لأن لديها شـعورًا بأن هنـاك تدخلًا غير مبرر في الإجـراءات القانونية الخاصة بهذه القضية، وتوافق جميع أعضاء المحكمة على ذلك.

وبالفعـل تم نظر الأمـر، وعملًا بقانون الإجـراءات الجنائية، تم قبـول التنحي، وإعـادة القضيـة إلـى المكتب الفنـي لرئيس محكمة الاسـتئناف، الـذي أحالها إلى دائرة أخرى برئاسـة المستشـار مجدي عبد الباري، وعضوية المستشارين «ممدوح طمبوشة» و«حسام الطماوي»، رؤساء الاستئناف للفصل في الشق المستعجل فقط أي النظر في مدى قانونية قرار منع المتهمين من السفر.

فـي هـذا الوقـت طلب المستشـار «عبـد المعـز أحمد إبراهيـم» مقابلة المشـير طنطـاوي، لأمـر عاجـل ومهم، لقد جرى اللقـاء في صباح اليوم ذاتـه، وحضره إلى

جانب المشير كل من الفريق سامي عنان رئيس الأركان واللواء ممدوح شاهين مسئول الشئون الدستورية والقانونية بالمجلس الأعلى للقوات المسلحة.

في هذا اللقاء، تحدث المستشار «عبد المعز أحمد إبراهيم»، عن قضية التمويل الأجنبي، وأكد أن القضاء المصري هو قضاء مستقل، وأن الحملة التي تستهدف النيل من القضاء تَلْقَى استياءً كبيرًا في جميع الأوساط، وأن قضية التمويل الأجنبي شأنها شأن غيرها من القضايا، وأن الحملة لا تقتصر على مواقف دول الغرب فقط، وإنما امتدت إلى مصر أيضًا.

قال المشير طنطاوي: نحن نعتز بقضائنا، ورغم جميع الضغوط التي تمارس والتهديد بمنع قطع الغيار، وزيارة رئيس الأركان الأمريكي وغيره، لكننا نرفض أي تدخل في شئونه، ولا نسمح لأنفسنا أبدًا بأي مواقف مناقضة لقناعاتنا. وقال إن: المجلس العسكري أخذ على نفسه عهدًا بعدم التدخل أبدًا في شئون القضاء، والأحداث السابقة التي عاشتها مصر تؤكد ذلك.

لقد استمر الاجتماع لفترة من الوقت، خرج بعدها المستشار «عبد المعز أحمد إبراهيم» من الاجتماع، إلى مكتبه في دار القضاء العالي، بينما راحت الاتهامات تلاحقه وتحمله مسئولية إصدار هذا الحكم الذي اعتبره البعض مخالفًا ويمثل اعتداء على محكمة الجنايات برئاسة المستشار محمد شكري.

كان المحامون عن المتهمين ينتظرون عقد الجلسة والقرار الذي يمكن أن يصدر عنها، بدأت الأنباء تتردد في كل مكان، وصلت معلومات لوزيرة الخارجية الأمريكية «هيلاري كلينتون» التي أكدت أن الأزمة في طريقها إلى الحل.

وكانت السفيرة «آن باترسون» تواصل استفزازاتها واتصالاتها بجميع الجهات المعنية، وقد تلقت تحذيرًا من وزارة الخارجية المصرية بعد قيامها بإرسال خطاب باسمها إلى المستشارين «سامح أبو زيد» و«أشرف العشماوي» قاضيي التحقيق، تطالبهما بالسماح لواحد وعشرين أمريكيًا ممنوعين بالسفر إلى بلادهم».

في هذا الوقت اجتمعت الدائرة الجديدة برئاسة المستشار «مجدي عبد الباري»، وناقشت الأمر واستندت إلى القانون والقرارات السابقة، وأصدرت قرارها بإلغاء منع الأجانب المتهمين من السفر، وقدرت مبلغ مليوني جنيه كفالة لكل منهم.

فور صدور القرار قامت الدنيا ولم تقعد، فوجئ الرأي العام بتوارد الأنباء عن ترحيل المتهمين الأجانب، حيث جرى اتهام المشير طنطاوي والمجلس العسكري بالضغط علي القضاء لترحيل المتهمين.

سادت حالة من الإحباط في الشارع المصري، وبدأت الشائعات تتردد في كل مكان عن «الصفقة المريبة» وقيل إن أمريكا هددت بنزول المارينز والطائرات في ساحة مبنى السفارة الأمريكية لترحيل المعتصمين داخل مبني السفارة.

وامتدت الشائعات التي انتقلت إلى الفضائيات والصحافة المطبوعة، ووسائل التواصل الاجتماعي تقول: إن أمريكا قررت وقف المعونة العسكرية، ووقف توريد قطع غيار الطائرات والدبابات.

التزم المشير الصمت، ورفض المجلس العسكري أن يُصدر بيانًا يبرر فيه ما حدث، وكلما كان السؤال يوجَّه إلى أحدهم، كانت الإجابة على لسان الجميع: «القضاء مستقل ولا علاقة للمجلس العسكري بالقرار الصادر من المحكمة من قريب أو بعيد»!

ولم تتوقف السهام الموجهة إلى المجلس العسكري، بل امتدت إلى القضاء، وتحديدًا إلى المستشار «عبد المعز أحمد إبراهيم» والدائرة التي أصدرت الحكم بإلغاء قرار المنع من السفر للأجانب.

تزايدت حدة الحملة الإعلامية وشراستها، وبالرغم من أن جماعة الإخوان انخرطت في الحملة ضد المجلس العسكري، فإن واشنطن وجهت الشكر إليهم، كما أن «جون ماكين» فضح حقيقة دورهم.

لقد كتب جون ماكين على صفحته في موقع التواصل الاجتماعي «فيس بوك» يقول: «في الأسبوع الماضي في القاهرة، كانت لنا لقاءات مع رئيس البرلمان (سعد الكتاتني) وغيره من البرلمانيين المنتخبين حديثًا من مختلف ألوان الطيف السياسي، ومع قادة من جماعة الإخوان المسلمين، ومع المشير طنطاوي وغيره من قيادات المجلس الأعلى للقوات المسلحة، هذه الاجتماعات أعادت التأكيد لنا أن الناس من ذوى النوايا الحسنة في كل من البلدين، كانوا يعملون بجد لإيجاد حل إيجابي لهذه الأزمة الأخيرة».

وقال ماكين: «سعدنا الدور الذي قامت به جماعة الإخوان المسلمين وحزبها الأسبوع الماضي، وكان بيانهم في 20 فبراير مهمًا في المساعدة على حل الأزمة الأخيرة».

وقال ماكين: «نحن علمنا في اجتماعاتنا الأخيرة في القاهرة مع رئيس مجلس النواب، وقادة آخرين من حزب الحرية والعدالة والإخوان المسلمين، وأعضاء البرلمان من مختلف ألوان الطيف السياسي مثل: «محمد أنور السادات» أن البرلمان يدرس سَنَّ تشريعات جديدة لضمان حقوق المنظمات غير الحكومية في مصر، ونحن نؤيد بقوة هذه الجهود، ونأمل أن تسفر عن بيئة جديدة من الحرية والحماية لجماعات المجتمع المدني في مصر».

لم تقتصر الحملة على الإعلام، وبعض القوى والأحزاب السياسية والجماهيرية، بل امتدت إلى بعض القضاة أنفسهم الذين شككوا في الحكم.

كما أن هناك من راح يتعامل مع ما جرى بمنطق «الصفقة» التي بمقتضاها -كما يدَّعون- أجبر المجلس العسكري المستشار عبد المعز أحمد إبراهيم، على إحالة القضية من دائرة المستشار محمد شكري، إلى دائرة المستشار مجدي عبد الباري، مما أثار غضبًا شديدًا لدى الرأي العام.

في هذا الوقت أكدت وزارة الطيران أنه تم السماح للطائرة الأمريكية التي أقلت المتهمين باعتبارها طائرة حكومية مدنية، وقد تم أخذ موافقات جميع الجهات المعنية، ولم يتم إخطار المجلس العسكري، لأن التعليمات التي كانت لدى الوزارة في هذا الوقت هي أن يتم إخطار المجلس العسكري فقط عن أي طائرات خاصة إقلاعًا وهبوطًا.

كان وزير الطيران «حسين مسعود» قد أكد أمام جلسة مجلس الشعب التي ناقشت هذه القضية في شهر مارس 2012، أنه بعد هبوط الطائرة تبين أنها طائرة حكومية تابعة لوزارة الخارجية الأمريكية، وأنها قد حصلت على تصريح دخول المجال الجوي والهبوط على هذا الأساس في نحو الساعة 2.30 ظهر يوم التاسع والعشرين من فبراير 2012.

وقال الوزير عندما تبين أن الطائرة ستنقل أفرادًا مدنيين عاديين وليسوا رسميين، تم فرض عقوبة مالية عليها ومنع طاقمها من الخروج من الطائرة والنزول على الأرض.

وهكذا يتضح أن الطائرة الأمريكية قد هبطت في مطار القاهرة بتصديق دبلوماسي، وأن هبوطها جاء بعد صدور قرار المحكمة الصادر في 28 فبراير 2012، والطائرة لم تصل إلَّا بعد أن قامت الجهات الرسمية بإبلاغ قرار المحكمة إلى الجهات الأمريكية المعنية بعد صدور الحكم، وليس قبله كما حاول البعض أن يروج لذلك، لقد وصلت الطائرة في الثانية والنصف من ظهر يوم الأربعاء 29 فبراير وغادر المتهمون علي متنها مساء اليوم ذاته.

وأمام الحملة العنيفة في وسائل الإعلام والشارع المصري، اضطر المستشار مجدي عبد الباري إلى إصدار بيان للرد على ما أثير في هذا الوقت، رغم أن ذلك ليس من تقاليد القضاء المصري، حيث عدَّد الأسباب القانونية التي دفعته لإصدار حكم إلغاء قرار المنع من السفر للأجانب المتهمين في قضية «التمويل الأجنبي».

ـ أول هذه الأسباب هو أحقية هذه الدائرة في نظر أي طلبات تعرض عليها، طبقًا لقرار الجمعية العمومية، بالإضافة للعمل بالمكتب الفني لمحكمة استئناف القاهرة.

وقد أكد البيان تفاصيل ما جرى، وأسباب قرار تنحّي الدائرة السابقة عن نظر القضية، وقرار الإحالة إلى الدائرة الجديدة.

وقال رئيس الدائرة إن جلسة النظر في قرار إلغاء المنع من السفر، التي نظرتها الدائرة الجديدة برئاسته، قد عُقدت قرابة الساعة الرابعة والنصف عصر ذلك اليوم 28 فبراير 2012، عقب ورود القضية من مأمورية شمال القاهرة بالعباسية، وتبين أن الدائرة المتنحية هي التي عجّلت نظر الطلب من جلسة الأربعاء 29 فبراير 2012 إلى جلسة الثلاثاء 28 فبراير 2012.

وأكد أن مرافعة محاميي المتهمين الأجانب، استمرت لنحو ساعتين تقريبًا، وأنصبّت المرافعة على طلب رفع منع السفر أسوة بالمتهمين المصريين، الذين لم تصدر ضدهم قرارات بالمنع من السفر، كما أن أيًا من المتهمين المصريين أو الأجانب ليس محبوسًا على ذمة القضية.

وقال المستشار مجدي عبد الباري: إن الدائرة المتنحية لم تصدر قرارًا بشأن منع سفر الأجانب، مع إخلاء سبيل المتهمين المصريين منذ الجلسة الأولى، بالرغم من وجوب صدور قرار في طلب رفع المنع من السفر، خلال ثمانٍ وأربعين ساعة، كما لم يسبق حبس أي منهم احتياطيًا أثنا فترة التحقيق.

وأكد رئيس الدائرة الجديدة بعد نظر القضية، أنه استقرَّ في وجدان المحكمة منذ الوهلة الأولى لمطالعة الأوراق، دون أي تأثيرات خارجية، أن قرار رفع منع سفر المتهمين مقدمي الطلبات، يتفق وصحيح القانون إعمالًا لأحكام المحكمة الدستورية العليا ومحكمة النقض والقانون.

وقدَّم رئيس الدائرة للرأي العام المواد القانونية والأحكام التي صدرت من المحاكم المختلفة، والتي تؤيد وقف قرار المنع من السفر للأسباب المبينة تفصيليًا.

وقد انتقد رئيس الدائرة في ختام بيانه رئيس مجلس الشعب د.محمد سعد الكتاتني، ورد على تصريحه الذي اتهم فيه بعض القضاة بالتورط في قرار رفع منع السفر عن هؤلاء المتهمين الأجانب بالقول: «إن بيانه لا سند له من الدستور أو القانون، وكان يجب عليه قبل إصدار هذا التصريح مراجعة القانون خصوصًا قانون الإجراءات الجنائية، ومدى مطابقة قرار رفع منع السفر لهذا القانون، ولحكم المحكمة الدستورية الذي أوضح جليًّا عدم دستورية منع المتهم من السفر، بعد أن تقاعست السلطة التشريعية حتى الآن في إقرار هذا الإجراء، وتنظيمه تشريعيًّا، وتخلَّت عن مسئوليتها في هذا الخصوص وتركته للسلطة التنفيذية.

لقد ظلت الحملة في هذا الوقت تتصاعد ضد المجلس العسكري، وضد المستشار «عبد المعز أحمد إبراهيم» الذي بلغ سن التقاعد في 30 يونيه 2012، ولم يسأله أحد حتى هذا الوقت عن شيء.

وبعد تولِّي الإخوان الحكم أصدر المستشار «أحمد أبو المعاطي» (رئيس محكمة استئناف القاهرة) قراره بندب المستشار عاصم عبد الحميد (الرئيس بمحكمة استئناف القاهرة) لمباشرة التحقيق في هذه القضية.

وقد باشر القاضي تحقيقاته في البلاغات المقدمة، وسأل كلَّ مَنْ رأى ضرورة لسؤاله، واطلع على الأوراق كاملة، ولم يجد منها دليلاً واحدًا لاستدعاء المستشار عبد المعز أحمد إبراهيم، أو الدائرة التي أصدرت القرار، بعد أن جاءت خالية من أدلة ثبوت أي من الجرائم أو المخالفات التي توجب السؤال.

لقد حدث ذلك في زمن حكم الإخوان، الذين لم يجدوا دليلًا واحدًا يستدعي التحقيق مع مَنْ وُجِّهت إليهم السهام من رجال القضاء، كذلك الحال بالنسبة للمشير طنطاوي الذي حمَّلوه المسئولية الكاملة عن سفر الـ 17 أجنبيًا إلى الخارج.

لقد لعب الإعلام دورًا خطيرًا في هذه القضية، كما أن الإخوان سعوا إلى «صب الزيت على النار»، كانت ثقتي في المجلس العسكري كبيرة، وأنا شخصيًّا شعرت بإهانة بالغة جرّاء القرار قبل اتضاح المواقف كاملة.

وعندما قلت في هذا التوقيت «إن مَنْ لا يستطيع أن يتحمل مسئولية حكم مصر، فليترك السلطة لغيره» غضب المشير طنطاوي، وأبلغني اللواء حسن الرويني قائد المنطقة المركزية، في هذا الوقت أن المشير كان غاضبًا، وقال إن الأيام ستثبت حقيقة ما حدث.

وفي أول لقاء لي مع المشير طنطاوي، خلال مناقشة تشكيل الجمعية التأسيسية للدستور قلت له: لابد من بيان يوضح حقيقة ما جرى، حتى تتبدد الشكوك، لدى الكثيرين.

قال المشير: اترك الأيام تكشف الحقائق، نحن لم نتدخل ولا يمكن أن نتدخل في شئون القضاء، رغم أن الأمريكيين وصل بهم الأمر إلى حد التهديد، وأثاروا حملة إعلامية معادية في كل أنحاء العالم.

لم يكن بإمكان المشير أن يعترض، خصوصًا أن الدلائل القانونية والحيثيات كانت فاصلة في الأمر، لقد كان بإمكانه أن يُصدر قرارًا بالعفو، أو يطلب إصدار قرار يسمح لهم بالسفر لدواعي الأمن القومي للبلاد، لكنه لم يفعلها، وترك القضاء يُصدر قراره استنادًا إلى القانون والأحكام السابقة.

لقد مارست أمريكا ضغوطًا شديدة، من أجل أن يسمح المشير بممارسة هذه المنظمات الأجنبية عملها مرة أخرى على أرض مصر، إلَّا أنه كان يقول دائمًا: «هذا مستحيل.. لقد أغلقنا الصنبور وانتهى الأمر».

كان المشير يدرك تمامًا، أن الهدف قد تحقق، وأن المليونيات قد تراجعت بعد وقف تدفق المال السياسي إلى جيوب النشطاء والبلطجية، وكان ذلك هو غاية المراد.

كان المشــير يقول دومًا: أعرف أن المعركة صعبة، وأن التصدي للمخطط ليس سـهلاً، وسـيجر المتاعب علينا جميعًـا، لكن المهم هو تفويت الفرصة، وسـاعة أن ننجح في إغلاق صنبور المال، فحتمًا ستتراجع حدة الفوضى كثيرًا!!

وسواء كان المشير طرفًا أم لم يكن فيما حدث، إلَّا أن الأهم كان هو إغلاق هذا الملف إلى غير رجعه، وهذا هو ما حدث.

6

اللهو الخفي!!

سافرت إلي قرية «الماريناب» الواقعة بالقرب من مدينة «إدفو» في محافظة أسوان، حيث كانت القرية قد شهدت أحداثًا طائفية في نهاية شهر سبتمبر من عام 2011 بعد أن قيل إن بعض المواطنين اعتدوا علي كنيسة «الماريناب»، وأحرقوا الصلبان الخشبية وأشعلوا النيران فيها.

ذهبت إلى هناك والتقيت المواطنين ورجال الكنيسة والمسئولين، وأدركت أن الأيدي الخفية تسعى إلى إشعال الفتنة، ولكن هذه المرة انطلاقًا من الجنوب.

كانت بعض وسائل الإعلام قد لعبت دورًا مشبوهًا في هذه الأحداث، وكانت الأخبار الواردة من الجنوب قد زادت الأوضاع احتقانًا في القاهرة.

وبالرغم من أن الأنبا «هيدرا» أسقف أسوان قد أدلي بحديث لقناة «الكرمة القبطية» أكد فيه عدم صحة ما ينشر في الداخل والخارج، فإن الحرب الإعلامية لم تتوقف، الأمر الذي مهد لأحداث ماسبيرو، حيث قررت ائتلافات الشباب القبطي التجمهر في مظاهرة سلمية أمام ماسبيرو، لإعلان رفضهم لهذه الأحداث، والمطالبة بإقالة محافظ أسوان، وإصدار قانون بناء دور العبادة والتحقيق في أحداث «الماريناب».

احتشد الآلاف في التاسع من أكتوبر 2011م، وحدثت المأساة المروعة التي راح ضحيتها 28 شخصًا منهم جندي وسبعة وعشرون مسيحيًا، علاوة على

321 من الجرحى، وراحت الحرب المكشوفة تشن ضد «المشير طنطاوي»، وتحمل الشرطة العسكرية وقائدها اللواء حمدي بدين المسئولية عن الأحداث.

وأمام اللغط والجدل وغياب الحقيقة، قرر المجلس الأعلى لحقوق الإنسان تشكيل لجنة تقصّ للحقائق في العاشر من أكتوبر 2011، ضمت عددًا من الشخصيات المعروفة برئاسة الحقوقية المعروفة «منى ذو الفقار»، وضمت اللجنة كلًا من د.أسامة الغزالي حرب، د.إسكندر غطاس، إنعام محمد علي، جورج إسحاق، د.درية شرف الدين، د.سمير مرقس، عمرو الشوبكي، د.عمرو حمزاوي، د.فؤاد رياض، محسن عوض، ناصر أمين، يوسف القعيد أعضاء المجلس.

وقد استمعت اللجنة إلى شهادات ميدانية تم تجميعها من موقع الأحداث، وتقارير بعض المنظمات المصرية غير الحكومية العاملة في مجال حقوق الإنسان، ومتابعة المصادر الإعلامية المرئية والمكتوبة والمسموعة حول الأحداث، إضافة إلي جلسات استماع شملت الكثيرين من الشهود والمصابين وأهالي الضحايا، والمجموعات التي شاركت في المظاهرات والإدارات المتخصصة في المستشفيات التي استقبلت الجثامين وغيرها.

ويروي التقرير تطورات الأحداث وفقًا للمعلومات والشهادات التي توافرت لديه على الوجه التالي:

في الساعة الرابعة عصرًا خرجت مظاهرة تضم نحو خمسين ألفًا من المتظاهرين، واتجهت مباشرة إلى مبنى ماسبيرو، حيث قطعت المسافة البالغة نحو 6.5 كيلو متر في ساعتين تقريبًا.

وأكد التقرير أن المظاهرة كانت سلمية، وأنها ضمت إلي جانب المواطنات والمواطنين والأطفال المسيحيين، العديد من المواطنات والمواطنين المسلمين، وأن المتظاهرين لم يحملوا سوى الصلبان الخشبية أو البلاستيكية والأعلام

المصريـة، واللافتـات التي تندد بهـدم الكنائس، وتطالـب بقانون موحـد لبناء دور العبادة، وتندد بالحكم العسكري وتطالب بسقوطه.

وأكـد التقرير أن ائتلافات شـباب ماسـبيرو، هـي التي تولت الدعـوة للمظاهرة قبلها بثلاثة أيام، وذلك إثر أحداث مساء الثلاثاء 4 أكتوبر 2011 في ماسبيرو، حيث استخدمت الشـرطة العسـكرية كما يقـول التقرير القـوة المفرطة لفـض المظاهرة ومحاولـة الاعتصـام بجوار ماسـبيرو، والتي كانت من الأسـباب الدافعـة لمظاهرة الأحد 9 كتوبر 2011.

وقـال التقريـر إن المظاهرة تعرضـت للقذف بالحجارة والزجـاج من أعلى نفق شـبرا، من قبل بعض المدنيين المجهولين القادمين من منطقة السبتية مرددين هتاف «إسـلامية إسـلامية»، بالإضافة لإطـلاق الأعيرة النارية عليهم مـن مصدر مجهول، حيث اسـتطاعت المظاهرة اسـتئناف مسـيرتها بعد أن نجح الشـباب المشـارك في المظاهـرة (لجنـة النظـام) فـي الصعود لأعلـى النفق ومطـاردة هؤلاء الأشـخاص المعتدين.

وقال التقرير : إنه عند كوبري 26 يوليو، تعرض المتظاهرون مجددًا إلي القذف بالطـوب والحجـارة والزجاجـات الفارغة، من مجاميـع المدنييـن المجهولين في منطقة بولاق أبو العلا، وتم إطلاق أعيرة نارية دون أن تحدث إصابات للمشـاركين في المظاهرة، ثم استأنفت المظاهرة خط سيرها، ثم توقفت أمام مبنى الأهرام مندددة بالإعلام الفاسد ثم تم احتواء الموقف واستمر المتظاهرون في مسيرتهم.

وقـال التقريـر: إنه فـي حوالـي السادسـة والربع بعد وصـول مقدمـة المظاهرة السـلمية الموجودة أصـلاً منذ السـاعة الخامسـة بمنطقة ماسـبيرو، تحركت قوات الشرطة العسكرية لتوقف تقدم المظاهرة، وألقى الأفراد الحجارة وزجاجات المياه البلاسـتيكية علي قوات الشرطة العسكرية المتقدمة صوبهم، وقامت قوات الشرطة العسـكرية بتفريق المتظاهرين باسـتخدام الدروع والضرب بالعصي الخشـبية، كما

أطلقت الرصاص «الفشنك» لتفريق المتظاهرين، مما أثار الرعب لديهم، فتسبب ذلك في تراجعهم للوراء بعيدًا عن مبنى الإذاعة والتليفزيون بسرعة للهروب من هجمة قوات الشرطة العسكرية.

وقال التقرير: إنه مع الازدحام والأعداد الكبيرة واستمرار اعتداء قوات الشرطة العسكرية، تساقط الكثيرون من المتظاهرين بعضهم فوق بعض، وأصيبوا بإصابات مختلفة، وحاول بعض المتظاهرين إثر ذلك ملاحقة بعض أفراد الشرطة العسكرية، في أماكن تمركزهم مستخدمين العصي والحجارة.

وقال التقرير: إنه في نفس وقت إطلاق الشرطة العسكرية لطلقات الصوت «الفشنك» لتفريق المتظاهرين جرى إطلاق نار حي من مصادر لا يمكن تحديدها بدقة، وسقط عدد 7 من القتلى والعديد من المصابين من المتظاهرين، وكذلك سقط أحد القتلى وعدد من المصابين من أفراد القوات المسلحة (الشرطة العسكرية).

وقال التقرير: رغم اتهام البعض للشرطة العسكرية بالمسئولية فإن الشهادات التي تم الاستماع إليها، أكدت أن الشرطة العسكرية استخدمت طلقات «الفشنك» ولم تستخدم الذخيرة الحية.

وقال تقرير اللجنة: إن عددًا من الشهود أكدوا أن بداية إطلاق النار كانت من خلال عدد من المدنيين المجهولين، الذين اندسوا على المتظاهرين، واختطلوا بالمظاهرة بدراجات بخارية في الاتجاه المعاكس لماسبيرو، وقاموا بإطلاق النار علي المتظاهرين، وعلي قوات الشرطة العسكرية، ويؤيد ذلك شهادة أخرى أكدت رؤية قناص مسلح على مطلع كوبري أكتوبر المواجه للمبنى المجاور لفندق رمسيس هيلتون، يطلق الرصاص علي المتظاهرين والشرطة العسكرية، وحوله مجموعة تساعده، والعديد من الشهادات التي أكدت تعرض المظاهرة لإطلاق الرصاص الحي مرتين أثناء مسيرتها من شبرا إلي ماسبيرو.

ويقول التقرير: إن العديد من الشهود أكدوا في شهادتهم وقوع المصابين والقتلى نتيجة إطلاق الأعيرة النارية الحية، ولكنهم لم يتمكنوا من تحديد القائم بإطلاقها، ووفقًا لروايات البعض، كان من أول ضحايا إطلاق النار الشهيد «مينا دانيال» أحد شباب ثورة 25 يناير، كما أشارت شهادة أخرى إلى أن أول القتلى نتيجة إطلاق الأعيرة النارية الحية كان أحد أفراد الشرطة العسكرية، وهو ما يؤيد أن المدنيين المجهولين أطلقوا النار علي المتظاهرين والشرطة العسكرية.

ويقول التقرير: من الشهادات الأخرى المتعلقة بإطلاق النار، قيام أحد المدنيين بالاستيلاء علي بندقية آلية بها طلقات فشنك وهروبه، إلَّا أنه وفقًا لبيان وزارة الداخلية فإن أحد الضباط تمكن من استردادها والتحفظ عليها، بالإضافة لبندقية آلية أخرى وخزان طلقات استخدام الشرطة العسكرية لطلقات الفشنك.

وفي شهادة أخرى أكد صاحبها علي إصابته برصاص مطاطي، من قبل قوات الأمن المركزي، في محاولة لتفريق المتظاهرين أسفل كوبري 6 أكتوبر.

وتحدث التقرير عن المركبات المدرعة التي بدأت التحرك بعد دقائق قليلة من بداية استخدام الشرطة العسكرية للقوة لتفريق المتظاهرين، ومنعهم من التقدم للمنطقة المحيطة بمبنى ماسبيرو، فتحركت ثلاث مركبات مدرعة الواحد تلو الأخرى، بشكل متلاحق وسريع في شارع كورنيش النيل في اتجاه كوبري أكتوبر، ثم تبع ذلك تحرك مركبتين مدرعتين في الاتجاه نفسه لكوبري أكتوبر، وكانت حركة المدرعتين الأولى والثانية بين المتظاهرين بالغة السرعة ودائرية، فغيرت خط سيرها من الاتجاه صوب كوبري أكتوبر، إلى الاتجاه المعاكس صوب ماسبيرو، ونتيجة للسرعة الشديدة التي كانت تسير بها المدرعتان الأولى والثانية قامتا بدهس عدد من المتظاهرين، ليسقط 12 من القتلى بالإضافة إلى حوالي خمسة من الجرحى بإصابات بالغة.

ويقول التقرير: إنه نتيجة لذلك قام بعض المتظاهرين برشق بعض أفراد الشرطة العسكرية بالحجارة، واستخدموا العِصِيَّ ضدهم، وذكرت بعض الشهادات أن بعض المتظاهرين كانوا يحملون أسلحة بيضاء (السيوف والمطاوي والسكاكين) تم استخدامها ضد أفراد الشرطة العسكرية، وأكد بعض الشهود أن المجموعات التي تستخدم السيوف والأسلحة البيضاء كانت من المدنيين المجهولين والبلطجية المأجورين من المناطق المجاورة لماسبيرو.

وأكد التقرير قيام بعض المتظاهرين بالقفز علي إحدى المركبات المدرعة، كما قام آخرون بإضرام النار في المركبة المدرعة التي عُطِّلَتْ نتيجة اصطدامها بحائط خرساني، وقد حاول سائقها الهرب منها، إلَّا أن المتظاهرين أمسكوا به وتم ضربه بعنف، فتدخل أحد القساوسة لحمايته وتم إنقاذه حتى تم تسليمه إلي الشرطة العسكرية.

وأكد التقرير قيام أحد المدنيين باستقلال ناقلة للجنود وحاول قيادتها، ثم قفز خارجًا منها، مما أدَّى لاصطدامها بعربيتن جيب من مركبات الشرطة العسكرية، والتي كادت أن تدهس بعض المتظاهرين.

وأشار التقرير إلي إنه تم إشعال النيران في أحد الأتوبيسات التابعة للشرطة العسكرية، وأيضًا بعض السيارات الخاصة بموقع الحدث من قبل بعض المدنيين، وذلك وفقًا لبعض الشهادات، كما قام أحد المدنيين بالصعود إلى إحدى ناقلات الجنود التي شاركت في الدهس وقذف الجندي الموجود بها بحجر ضخم.

ووجه التقرير انتقادات إلى معالجة التليفزيون المصري، وقوله إن الأقباط يعتدون على الجيش، مما نتج عنه وقوع بعض الاعتداءات ضد الأقباط.

تلك هي الرواية التي جسدها تقرير لجنة تقصي الحقائق المكلفة من المجلس القومي لحقوق الإنسان، وهي رواية كافية للتأكيد على براءة الشرطة العسكرية، وأفراد القوات المسلحة، مما ألصق بهم من اتهامات، وهو الأمر الذي أكده المجلس الأعلى للقوات المسلحة في بيانه الصادر في 11 أكتوبر من العام نفسه.

لقد قال البيان: «لقد تابع شعب مصر بقلق شديد الأحداث المؤسفة التي شهدتها البلاد مساء أمس، والتي حولت التظاهرات السلمية إلى تظاهرات دموية، أدت إلى وقوع ضحايا ومصابين من أبناء هذا الشعب».

وأكد المجلس «حرصه علي عدم التجاوب مع محاولات الوقيعة بين القوات المسلحة والشعب المصري، والتي أكد مرارًا ضرورة الحذر منها ومن آثارها الخطيرة علي أمننا القومي».

وشدد المجلس العسكري «علي استمراره في تحمل المسئولية الوطنية والحفاظ علي مقدرات الشعب ومكتسباته بعد ثورة 25 يناير، وتنفيذ خارطة الطريق التي التزم بها حتى نقل المسئولية إلي سلطة مدنية منتخبة، وذلك بالرغم من بعض المحاولات التي تهدف إلى هدم أركان الدولة ونشر الفوضى للحيلولة دون إجراء عملية التحول الديمقراطي المنشود».

وأكد المجلس «أنه سيقوم باتخاذ التدابير والإجراءات اللازمة لضبط الموقف الأمني للحفاظ علي أمن البلاد وسلامتها».

كانت المعلومات التي لدى المجلس العسكري في هذا الوقت تقول: «إن الطرف الثالث هو الذي يقف وراء تلك الأحداث»، وكان الطرف الثالث هو جماعة الإخوان وبعض السلفيين وعناصر من 6 أبريل.

لم يكن المشير مستعدًا للصدام في هذا الوقت، ذلك أن أطرافًا في الشارع كانت مشحونة ضد المجلس العسكري وضده شخصيًا، بسبب الادعاءات والشائعات والأكاذيب الإعلامية، خصوصًا الدور الذي لعبته «إحدى القنوات الخاصة في حملة الإثارة والأكاذيب».

لقد أدلى البابا تواضروس بابا الإسكندرية وبطريرك الكنيسة المرقسية، بتصريحات لشبكة «سكاي نيوز» التليفزيونية في 2 يناير 2015، حمل فيها جماعة

الإخوان مسئولية مذبحة ماسبيرو وقال «إن حادث ماسبيرو كان خدعة من الإخوان للشباب المسيحي، استدرجوهم لمواجهة الجيش ثم تركوهم»!

أما الناشط السياسي د.عمار علي حسن فقد قال في شهادته عن هذه الأحداث: «إنه شاهد خزائن أسلحة جنود الشرطة العسكرية فارغة من الرصاص الحي، وإنهم لا يحملون سوى طلقات صوت فقط، وأنه شاهد أشخاصًا على كوبري 6 أكتوبر يطلقون النار على المتظاهرين، لكنه لم يتمكن من تحديد هويتهم».

أما موقع العربية «نت» فقد نقل عن شهود عيان من موقع الحادث «أن قوات الجيش لم تكن تحمل ذخيرة حية في خزائن أسلحتهم، وأنهم شاهدوا أشخاصًا يرتدون ملابس شبه عسكرية وليست زيًا عسكريًا كاملاً كانوا يطلقون النار على المتظاهرين وجنود الجيش».

أما الدكتورة بثينة عبد الرؤوف مدرس أصول التربية بجامعة القاهرة فقد أكدت لـ «بوابة الأهرام» وجود عدد من المواطنين العاديين كانوا يقفون أسفل وأعلى كوبري 6 أكتوبر، وقت اندلاع الأحداث، وأنها رأت بعض المواطنين يرتدون ملابس شبه عسكرية، عبارة عن جاكيت عسكري وبنطلون جينز أسود اللون، مما يؤكد أنهم ليسوا تابعين للقوات المسلحة، وأن الجنود أنفسهم كانوا يلاحقونهم ويطاردونهم أعلى الكوبري وأسفله، قبل اندلاع الأحداث بدقائق بين الأقباط وقوات الأمن».

وقالت «كنت قريبة من مبنى ماسبيرو وأول القتلى في هذه الاشتباكات كان من جنود القوات المسلحة، وكان الدور السادس من مبنى التليفزيون يعج بالمصابين من قوات الجيش».

وقالت «لقد سألت أحد ضباط الجيش عما حدث فقال: إن جميع أسلحة الضباط والجنود الموجودين أمام التليفزيون خالية تمامًا من الرصاص»، وقال «إحنا عاهدنا الشعب إننا منضربش رصاص ولا نرفع سلاح في وجه أي مصري».

ويقول أحد كبار الضباط الذين تواجدوا أمام المبنى في هذا الوقت «إنه بالمعاينة وجدت طلقات أعلى كوبري 6 أكتوبر، مما يدل على إن إطلاق الرصاص، كان يتم من أعلى الكوبري بواسطة عناصر مجهولة، كان لها هدفها في إثارة الفوضى والسعي إلى الفتنة وصولاً إلي إسقاط الدولة، وأشار الضابط هنا إلى جماعة الإخوان وعناصرها المدربة تدريبًا جيدًا».

وقال الضابط إن سبب قيام بعض المدرعات بدهس بعض المتظاهرين هو حالة الارتباك التي سادت وإشعال النيران في إحداها ومحاولة بعض السائقين الهروب من مكان الحدث، نافيًا أن يكون هناك تعمد في ذلك».

وقال «إن أول الشهداء الذين سقطوا في هذه الأحداث كان أحد جنود الشرطة العسكرية إضافة إلي إصابة العشرات الآخرين».

أما عن التحريض التليفزيوني فقد قال أسامة هيكل وزير الإعلام في هذا الوقت «إن هناك أخطاء مهنية قد حدثت في تغطية أحداث ماسبيرو، ولم يكن هناك تحريض»، وقال «محتاجين نفهم الحقيقة ومن الذي يعبث بأمن الوطن، بدلاً من توجيه الاتهامات لبعضنا والأخطاء المهنية التي حدثت فرضتها الظروف».

أما الإعلامية رشا مجدي التي اتهمت بالتحريض الإعلامي فقد قالت، إنها ظهرت علي الشاشة لمدة نصف ساعة أثناء الأحداث قالت خلالها «اتقوا الله في وطنكم، أين عقلاء مصر لوقف نزيف الدم»، وقالت إنها «تحدثت دون النظر لهوية الدم ودون تحريض»، وقالت «إن كل المعلومات التي قلتها كتبت لي وأنا محبوسة داخل الاستوديو لا أعلم من يضرب في من، وبعد الأحداث جميعنا مستاءون من العمل ولا أريد أن يصبح الإعلاميون شماعة الآخرين».

تلك كانت حقيقة هذه الأحداث التي شهدتها مصر في هذه الفترة، والتي سعت بعض القوى المعادية والمتربصة في الداخل والخارج إلى محاولة إلصاق تهمة

القتل بالجيش المصري، ونسوا أو تناسوا في هذا الوقت حقيقة دور جماعة الإخوان «الإرهابية» في إشعال النيران وقتل الأبرياء من الجيش والمتظاهرين على السواء.

ولذلك عندما أقسم الفريق أول عبد الفتاح السيسي وزير الدفاع في شهر فبراير 2013، بأن الجيش المصري لم يقتل ولم يخن. كان صادقًا لأنه كان يعرف الحقيقة جيِّدًا!

7

ممنوع الغضب

فـي 17 فبراير 2012، تصاعدت حدة الانتقادات ضد المشـير وأعضاء المجلس الأعلى للقوات المسـلحة، ووصلت إلى ذروتها عندما شـن «زيـاد العليمي» عضو مجلس الشعب وعضو ائتلاف شباب الثورة، هجومًا بذيئًا ضد المشير طنطاوي في ندوة عقدت في مدينة بورسعيد حيث قال: «إن جرائم المجلس العسكري تزيد يومًا بعـد يـوم، وإنه لن يكون هناك خروج آمن «للمجرمين» بعد اليوم، وإن كل من أخطأ سيلقى عقابه. وأكد أن المتهم الأساسي في الجريمة التي وقعت في بورسعيد، ليس مدير الأمن ولا المحافظ ولا وزير الداخلية ولكنه المشير طنطاوي.

وتمنى العليمي أن يحتفل الشـعب قريبًا بسـقوط المجلس العسـكري الذي قال عنه: «إنه المتسـبب الرئيسي في كارثة بورسعيد، وادَّعى أن هذا المجلس يسعى إلى تفتيت مصر وتقسيمها وراح يشبه المشير بأوصاف يعف اللسان عن ذكرها».

لـم يكـن زياد العليمي وحده في هـذه الندوة، إنما كان إلى جـواره «نوارة نجم» و«أسماء محفوظ» و«بثينه كامل» والفنان «عمرو واكد» وغيرهم.

لقـد أثـارت هـذه الادعـاءات حالة شـديدة من الغضـب في الشـارع المصري، وفي أوسـاط جميع العسـكريين، بعدها أجرى برنامج «محطة مصرية» على فضائية «مودرن حرية» اتصالًا هاتفيا بالنائب «زياد العليمي» حول أسباب واقعة سبه المشير بأوصاف يعاقب عليها القانون فقال : إن السباب ليس من عادته، وإنه فقط استخدم اللغـة الأقـرب لوجـدان المصريين، ممـا يتطابق مع المثل الشـائع «نسـيب الحمار ونمسك في البردعة» حسب وصفه!!

في هذا الوقت نشـر أدمن الصفحة الرسـمية للمجلس العسـكري رسالة معنونة بـ «حالـة فهم» عبر فيهـا على صفحته في موقـع التواصل الاجتماعـي «فيس بوك» عـن انتقـاده لتصريحات زياد العليمي، عضو مجلس الشـعب عن الحزب المصري الديمقراطي الاجتماعي.

وتسـاءل الأدمن في رسـالته: هل هي أزمة أخلاق أم أزمة تربية؟ أين لجنة القيم في مجلس الشعب من تصريحات العليمي؟

ووجه أدمن الصفحة حديثة إلى العليمي بالقول: «لا عتاب عليك» والثورة بريئة منـك ومن أمثالك، لأنك لم تسـيء إلى رئيـس المجلس الأعلى، وهـو أكبر من أن تصل إليه أو يصل إليه أشباهك ومؤيدوك، وهـم أصبحوا معروفين للشعب المصري كله، وإنما أنت عبرت عن أخلاقك وطبيعة تربيتك التي نشـأت عليها، والتي تسمح لك بإهانة من هم أكبر منك سنًا.

واسـتنكر الأدمـن حديث زيـاد العليمـي عن رئيـس المجلس الأعلـى للقوات المسـلحة، باعتبـاره يحمل صفة رئيـس الجمهورية، متهمًا العليمي بسـب المشـير طنطاوي وقذفه على الملأ.

واختتـم الأدمـن حديثـه بالقول: لم نعتد في مؤسسـتنا العريقة أن نـرد أو نلتفت إلـى هـذه المهاترات مِنْ أي مَـنْ كان، ولكن ما أجبرنا على الرد هو صفة الشـخص المتحـدث وقـال: لم يبق لك لدينـا، إلّا المثل المصري الشـهير «لو طلع العيب من أهل العيب ميبقاش عيب».

في هذا الوقت رفضت لجنة القيم في مجلس الشـعب تحويل قضية النائب زياد العليمـي إلـى مجمع اللغة العربية للبت فيما نسـب إليه من سـب المشـير طنطاوي وكان ذلك أمرًا غريبًا.

والغريـب في هذا الوقت أن يخرج علينا الدكتور كمال بشـر نائب رئيس مجمع اللغـة العربيـة ليقـول: «إن المثل الـذي ضربه العليمي، هـو عبارة شـعبية تقال عند

الإشارة إلى المسئول الأول عن خطأ ما، ولا يقصد بها السب أو القذف، أما إشارته إلى سيادة المشير فهي مرتبطة بسياق تفسير المثل وشرحه، ولو كانت هذه الإشارة منفصلة عن هذا السياق لكانت سبًا».

أما الدكتور حسن الشافعي رئيس المجمع، فقد نفى ما تتناوله وسائل الإعلام حول تبرئة مجمع اللغة لزياد العليمي من تهمة سب المشير طنطاوي أو حتى إدانته، حيث قال: إن المجمع لم يدرس القضية أو يبدي فيها الرأي لأنه لم يتلق أوراق القضية رسميًا.

وفي يوم الأحد 19 فبراير، كان مجلس الشعب قد بدأ في عقد جلساته الأسبوعية، وفي هذا الوقت طلبتُ الكلمة من رئيس المجلس «محمد سعد الكتاتني» وقد منحني إيَّاها بعد إلحاح، حيث استعرضت في كلمتي ما ذكره زياد العليمي في ندوة بورسعيد عن المشير طنطاوي، وطالبت بالتحقيق معه بواسطة لجنة القيم بالمجلس والتي كنت أنا عضوًا فيها.

وقلت تحديدًا: «إن كلام النائب زياد العليمي عن المشير طنطاوي ينقص من كرامة المجلس، وإنه يتوجب محاسبته على الفور وتحويله إلى لجنة القيم».

لم يكن زياد العليمي موجودًا في هذه الجلسة، وعندئذ حاول بعض الأعضاء مقاطعتي والرد عليّ، إلَّا أن د. سعد الكتاتني رفض السماح لأحد بالحديث نيابة عن زياد العليمي مؤكدًا أنه سيسمح له بالكلمة حال حضوره.

بعد إثارة القضية تحت قبة مجلس الشعب، سادت حالة غضب شديدة في أوساط الشارع المصري والعسكريين، وبدأ نشطاء في تدشين حملة على موقع التواصل الاجتماعي «فيس بوك» طالبوا فيها بضرورة تحويل زياد العليمي إلى لجنة القيم بالمجلس، وكان نص الدعوة يقول: «إلى كل مصري شريف، غيور على وطنه وجيشه، ارفع الآن سماعة الهاتف واتصل بـ 124 واطلب إرسال برقية هذا نصها:

- المرسل إليه: د. سعد الكتاتني

- العنوان: مقر مجلس الشعب بشارع القصر العيني

- الرسالة: أطالب بتحويل النائب زياد العليمي إلى لجنة القيم بالمجلس ورفع الحصانة عنه وإسقاط عضويته، وذلك بعد تلفظه بالسب على شخص القائد الأعلى للجيش المصري في مؤتمر عام.

وفي هذا الوقت بدأ أهالي دائرة زياد العليمي في جمع توقيعات من بعضهم البعض، بهدف إسقاط عضويته، كما تقدم عدد من العسكريين القدامى ببلاغات إلى النائب العام ضد زياد العليمي، ونظموا وقفة استنكار أمام دار القضاء العالي.

في اليوم التالي وبعد أن نجحنا في إحالة زياد العليمي إلى لجنة القيم، كانت المؤامرة قد اكتملت أركانها، فقام نحو 32 عضوًا من أعضاء المجلس بتقديم طلب إلى سعد الكتاتني لإحالتي إلى لجنة القيم ردًا على اتهامي لمحمد البرادعي بالخيانة ورعاية عملاء الأمريكان في مصر، وهو البيان الذي كنت قد ألقيته أمام البرلمان متهمًا فيه البرادعي بالتآمر على مصر، وطالب النواب بإحالتي إلى لجنة القيم إسوة بإحالة زياد العليمي.

في هذا الوقت طلبت من الكتاتني قراءة ما قلته تحت قبة البرلمان حرفيًا، وعما إذا كان يشكل سبًا وقذفًا أمام انتقادًا موضوعيًا، بالفعل طلب الكتاتني نص المضبطة من سامي مهران أمين عام المجلس، فجاء بها على الفور وكانت تحمل رقم (12) وقرأ الكتاتني نص ما قلته، وطلب مني التعليق فقلت: «إن هناك فارقًا بين الاتهام بالعمالة ومساعدة هذه المنظمات المتهمة بالعمالة» وقدمت في هذا الوقت تقارير مكتوبة وفيديوهات واسطوانات مصورة، تتضمن أحاديث البرادعي الصحفية والتليفزيونية، والتي انتقد فيها الحملات ضد منظمات المجتمع المدني، التي كانت متهمة بالتمويل الأجنبي وقيامها بدور مشبوه في صناعة الفوضى في مصر.

وقلت في هذا الوقت: إنني لم أتهم البرادعي بالخيانة أو العمالة مباشرة، وإنما هو يرعى ويدافع عن الخونة والعملاء»، وعلق البعض عليّ بالقول «إذن من يرعى الخونة فهو خائن»، هكذا أنت قصدت. وفي هذا الوقت كانت الخلافات بين الإخوان والبرادعي قد وصلت إلى مداها، وكان الإخوان يتخوفون من ترشح البرادعي لرئاسة الجمهورية، وانقلبوا عليه بعد أن كانوا حلفاءه من قبل، وسبق لهم أن جمعوا له نحو 800 ألف توقيع تطالبه بالترشح لمنصب رئيس الجمهورية، ولكن يبدو أن الصدام قد بدأ مبكرًا، ولذلك عندما طرح الكتاتني أمر إحالتي للجنة القيم للتصويت على البرلمان كانت الأغلبية ترفض ذلك، ليس حبًا فيّ أو محاولة لتبرئتي، ولكن نكاية في البرادعي.

وعندما جاء زياد العليمي إلى مجلس الشعب رفض الاعتذار للمشير طنطاوي، وقال: «أنا لم أتجاوز في حق أي شخص وإنما استخدمت مثلًا شعبيا شائعًا».

وقتها أصدرت حركة شباب «6 إبريل» بيانًا طالبت فيه بتحويلي إلى لجنة القيم أسوة بالنائب زياد العليمي، وتساءلت الحركة: «لماذا لم يتم تحويل النائب مصطفى بكري إلى لجنة القيم وقد شوه (6 إبريل) في وسائل الإعلام واتهمهم بالعمالة وتلقي تمويل، دون دليل، وقام كذلك بسب واتهام الدكتور البرادعي بالعمالة تحت قبة البرلمان، وهو ما يعتبر تصرفًا غير أخلاقي لسب الآخرين وتخوينهم»؟ وقالت الحركة: «إذا كان مجلس الشعب عادلًا وغير متحيز للسلطة، وليس لخدمة من في السلطة فعليه تطبيق العدالة وتطبيق الإجراءات على الجميع».

لم تنعقد لجنة القيم في هذا الوقت ولا مرة واحدة، وكانت تؤجل اجتماعاتها بالرغم من إلحاح الكثير من الأعضاء، وكان زياد العليمي يقول إنه لن يخضع للتحقيق أمام هذه اللجنة بسبب كوني عضوًا بها، وعندما أعلنت أنني لن أحضر اجتماعات اللجنة ضمانًا للحياد باعتباري طرفًا في المشكلة، أعلن تصميمه على الخضوع للتحقيق أيًا كان الأمر.

في هذا الوقت استجاب المشير طنطاوي لمطلب «سعد الكتاتني» بالعفو عن زياد العليمي، وقد وجد الكتاتني في استجابة المشير وإنسانيته ضالته المفقودة، لينهي هذه الأزمة ويغلق الملف نهائيًّا.

لقد رفض المشير طنطاوي في هذا الوقت إحالة البلاغات المقدمة ضد زياد العليمي إلى القضاء العسكري، وقال: «لا داعي للمحاكمات العسكرية، اتركوا الأمر لمجلس الشعب دن تصعيد».

كان ذلك هو أسلوب المشير طنطاوي في التعامل مع الإساءات المتكررة، والإساءات التي كانت توجه إليه في ميدان التحرير والكتابات المسيئة على الجدران.

وفي هذا الوقت كنت التقي مع المشير طنطاوي بحضور الفريق سامي عنان، وقلت له: إلى متى الصمت على ما يجري ضدك يا سيادة المشير.

- قال: أنا لا أهتم بكل ذلك.

- قلت: ولكن ذلك يسيء إلى شخصك، وإلى القوات المسلحة، وأنا مستعد أن أحضر عددًا من العاملين لمحو هذه الإساءات من على الجدران.

- قال: لا.. لا تفعل شيئًا.. اترك لنا الأمر.

انتظرت عدة أيام، لكن شيئًا لم يحدث، وكأن المشير أراد أن يقول: «اتركهم وشأنهم».

كنت أدرك أن المشير طنطاوي أقوى من أن تؤثر فيه هذه الإساءات، وأنه قادر على تحمل ما هو أشد من ذلك، لكنني ظللت أُلح عليه أكثر من مرة ولم أكن أتلقى ردًا إيجابيًّا.

كان في إمكان المشير أن يصدر تعليماته لأحد أجهزة القوات المسلحة بمحو هذه الإساءات والقبض على كل من يتعمد كتابتها على الجدران، لكنه رفض ذلك، وكان يقول دومًا: سيأتي يوم يعرف فيه الناس حقيقة ما جرى، ويبدو أن توقعاته كانت صحيحة!!

8

الصفقة المشبوهة!

بعـد الإعـلان عن انتخـاب الجمعية التأسيسـية المكلفة بوضع الدسـتور الدائم للبلاد، زادت حدة الانتقادات في الشـارع المصـري، وأعلنت العديد من الأحزاب وقـوى المجتمع المدنـي رفضها للطريقة التي جرى بها انتخـاب الجمعية، وهددوا بالمقاطعة ورفض الدستور الذي سيعد بواسطتها.

في هذا الوقت دعا المشـير طنطاوي إلى اجتماع للقيادة العسـكرية، حيث تمت مناقشة تداعيات هذا الحدث، وخطورة انفراد الإخوان والسلفيين بتشكيل الجمعية التأسيسية، استمر النقاش عدة ساعات، تم فيها بحث الخيارات المطروحة، وجرى الاتفـاق علـى دعـوة الأحزاب السياسـية الممثلـة في البرلمـان، وعدد مـن النواب المستقلين للاجتماع ببعض قادة المجلس الأعلى للقوات المسلحة.

تـم الاتفاق في حينه على أسـماء رؤسـاء 19 حزبًا ممثلين فـي البرلمان، وثلاثة من النواب المسـتقلين هم «مصطفي بكري» و«ياسر القاضي» و«مريام ملاك»، وتم تحديد السابع والعشرين من مارس 2012 موعدًا للاجتماع في مبنى وزارة الدفاع.

كان وفـد المجلـس العسـكري مكونًـا من المشـير طنطـاوي رئيـس المجلس، والفريـق سـامي عنـان نائب رئيـس المجلـس ورئيـس الأركان، وعدد مـن أعضاء المجلس، مسـاعدي الوزيـر، أبرزهـم اللواء عبد الفتاح السيسـي مديـر المخابرات الحربيـة واللـواء «محمـد العصـار»، واللـواء «سـامح صـادق»، واللـواء «ممدوح عبـد الحـق»، واللـواء «ممـدوح شـاهين»، واللـواء «عـادل عمـارة» واللـواء «أحمد أبو الدهب»، مدير الشئون المعنوية.

وفـي هـذا اللقاء تحدث المشـير طنطـاوي مطولاً عـن ضـرورات التوصل إلى اتفـاق حول سـبل الخروج من أزمة تشـكيل الجمعية التأسيسـية، وأكد المشـير أنه يحترم البرلمان كمؤسسـة شـرعية، ولكن نظرًا لأن الدستور الجديد هو دستور لكل المصريين، لذا لزم التوافق حوله من أبناء الأمة جميعًا.

وقال المشـير: إن عنصر الزمن عامل مهم في تلك المرحلة، والتوقيتات الزمنية تحكمنا، خصوصًا أن المجلس العسـكري مصمم على تسـليم السـلطة في الموعد المحدد سلفًا آخر يونيو المقبل.

وتحدث في هذا اللقاء عدد من رؤسـاء الأحزاب، وممثلو المسـتقلين، والذين أبـدوا قلقهـم من تشـكيل الجمعيـة التأسيسـية، وطالبوا بـأن يتم التشـكيل بالتوافق وتحت رعاية المجلس العسكري.

انتهت الجلسة في هذا اليوم بعد نحو ست ساعات من انعقادها، وقد طلب منِّي المشير طنطاوي في هذا الوقت، أن اتولَّى إعلان البيانات الصادرة عن الاجتماعات، وعقد المؤتمرات الصحفية لشرح حقائق ما جرى.

وقبيـل عقد الاجتماع الثاني يـوم الخميس 29 مارس 2012، جمعني لقاء مطول مع الفريق سامي عنان، لدراسة آخر تطورات الموقف وتقييم الجلسة السابقة.

وبالفعـل مع بدء عقد الجلسـة الثانية التي اسـتمرت لنحو أربع سـاعات تقريبًا، طلـب المشـير طنطاوي مـن الحاضرين ضـرورة التوصل إلى اتفاق سـريع في هذه الجلسـة وقـال: «إن الشـعب كلـه ينتظـر موقفكـم وأتمنـى أن تكونوا عند مسـتوى التحديات التي تواجه البلاد».

ورغم المناقشـات المطولة لم ينجح قادة الأحزاب فـي الوصول إلى حَلٍّ ينهي هذه الأزمـة، وجـرى الاتفـاق فقط على مـا سـبق أن أكدته الأحـزاب والقوى السياسـية من مبادئ عامة، لصياغة الدسـتور، والمطالبة بتشكيل لجان نوعية فنية تكون مهمتها معاونة الجمعية التأسيسية، وتقديم خبراتها في إعداد وصياغة ومراجعة النصوص الدستورية.

في العاشر من أبريل، أصدرت محكمة القضاء الإداري حكمًا يقضي بحل الجمعية التأسيسية للدستور، بسبب عدم مراعاتها لأحكام المادة 60 من الإعلان الدستوري، والإصرار على انتخاب نصف أعضائها من نواب مجلسي الشعب والشورى.

وقد أثار الحكم ردود أفعال واسعة، مما استدعى من المجلس العسكري أن يدعو مرة أخرى إلى عقد لقاء جديد في الخامس عشر من أبريل، بحضور الأحزاب ذاتها وممثلي المستقلين.

وقد حدثت مشادات متعددة في هذا اللقاء، خصوصًا عندما قال المشير طنطاوي إنه لن تجري انتخابات رئاسة الجمهورية دون دستور دائم للبلاد، وقد تم التوافق في هذا الاجتماع على ضرورة تحديد موعد لعقد اجتماع يحضره رؤساء الأحزاب الممثلة في البرلمان، وبعض النواب المستقلين، مع رؤساء الهيئات البرلمانية للأحزاب داخل مجلسي الشعب والشورى، لعقد اجتماع مع رئيس مجلس الشعب، بهدف الاتفاق على قواعد تشكيل الجمعية التأسيسية، ثم العودة مرة أخرى للاجتماع مع المشير طنطاوي، ووفد المجلس العسكري، يوم الأحد 21 ابريل 2012، ومن بعدها يتم توجيه الدعوة إلى مجلسي الشعب والشورى للانعقاد وانتخاب الجمعية التأسيسية على الفور.

وقد طلب د. محمد مرسي خلال الاجتماع أن أتولَّى شخصيًّا هذا الأمر، وأن ألتقي بالدكتور سعد الكتاتني رئيس مجلس الشعب، وأبلغه بما تم الاتفاق عليه للبدء فورًا في عقد الاجتماع المرتقب.

وبعد انتهاء الاجتماع، طلب منِّي محمد مرسي أن أعد له لقاء مع المشير طنطاوي، حتى يمكن تصفية آثار الأزمة الناشبة بين الإخوان والمجلس العسكري التي حدثت بعد اتهام الإخوان للمجلس بالإعداد لتزوير الانتخابات الرئاسية، ورد المجلس الحاد على الجماعة.

كنت أجلس دومًا على المائدة الرئيسية مع المشير والفريق عنان، ومعنا د. السيد البدوي رئيس حزب الوفد، وفي هذا الوقت أبلغت المشير برغبة محمد مرسي في الاجتماع معه جانبًا، إلَّا أن المشير، قال إنه مرتبط بموعد مسبق وليس لديه وقت، وهنا طلب المشير من اللواء عبد الفتاح السيسي، واللواء محمد العصار، واللواء ممدوح شاهين الجلوس مع محمد مرسي، وطلب منِّي الحضور لأكون شاهدًا على هذا الموقف.

وبالفعل جلسنا ومعنا محمد مرسي في الصالون الملحق بقاعة الاجتماعات، وقد قلت في بداية اللقاء إن د. محمد مرسي لديه بعض الإيضاحات لموقف الإخوان يريد إبلاغها، ثم استأذنت وانصرفت لعقد المؤتمر الصحفي الدوري في أعقاب كل اجتماع في حديقة وزارة الدفاع.

هبطت إلى الدور الأول حيث ينتظر الصحفيون عقد المؤتمر الصحفي، وظل المؤتمر مستمرًا لأكثر من نصف ساعة، وكان السؤال الأهم ماذا يعني المشير بمقولة إن الانتخابات الرئاسية لن تَجْري إلَّا بوجود دستور جديد للبلاد؟

وقبيل نهاية المؤتمر الصحفي بقليل جاء إلينا د. محمد مرسي، وبعد انتهاء المؤتمر طلب منِّي أن نتجول معًا في حديقة الوزارة، لأنه يريد أن يبلغني بما جرى خلال اللقاء مع أعضاء المجلس العسكري الذين التقى بهم.

وبالفعل بدأ محمد مرسي يحكي لي باختصار ماذا حدث، فقال إن اللواء «عبد الفتاح السيسى» شخصية واعية جدًّا، وأنه رجل مُسَيَّسْ، وشعر بالصدق في كلامه، وأنه مرتاح جدًّا لهذا اللقاء، وقال.. أعتقد إن الأزمة انتهت وسأبلغ إخواننا بما حدث، ثم بادرني بالسؤال..

«وهل تعتقد أن أصحابك جادون فعلاً في تسليم السلطة، وكان يقصد بذلك المجلس الأعلى للقوات المسلحة»؟!!

فقلت له: ألم تسمع ما قاله المشير أكثر من مرة، أعتقد أنهم جادون تمامًا، وأنا على ثقة من ذلك.

قال: ولكن ما معنى الأزمات التي يفتعلونها مع جماعة الإخوان بين الحين والآخر؟

قلت له: يا دكتور المجلس العسكري ليس هو الذي يفتعل الأزمات ولكن لديكم عناصر في الجماعة تتعمد الاستفزاز، ومن بينها حكاية تدخل المجلس العسكري في الانتخابات الرئاسية المقبلة.. المجلس العسكري ليس صاحب مصلحة في نجاح هذا الشخص أو ذاك، لقد قالوها أكثر من مرة إنهم على مسافة واحدة من الجميع.

قال: ولكن مجريات الأحداث يمكن أن تغير الأوضاع وتغير موقفهم!!

قلت له: أريد أن أحكي لك حكاية يا د. مرسي، لتعرف أنه ليس هناك تربص بكم، «أثناء انتخابات مجلس الشورى، كنت في اليوم التالي ألتقي بالفريق سامي عنان في مكتبه، وسألته في هذا الوقت عن توقعاته بمن الذي سيفوز في الانتخابات فقال لي دون تفكير: «الحرية والعدالة طبعًا»، ليست هناك قوى أخرى يمكن أن تنافسهم في الوقت الحالي.. وأكمل حديثه معي بالقول «لقد سألتني ابنتي أثناء ذهابها للإدلاء بصوتها عن الحزب الذي يمكن أن تعطيه صوتها، فقلت لها على الفور.. «الحرية والعدالة طبعًا».

اندهش د. محمد مرسي ونظر إليّ غير مصدق وقال: معقولة هذا الكلام؟!

قلت له: هذه الحقيقة لا أحد لديه موقف مسبق منكم.

***

تواعدنا على التواصل من أجل إنهاء أزمة الجمعية التأسيسية، ولكن في اليوم التالي كان محمد البلتاجي يشن هجومًا شرسًا على المجلس العسكري، ويطالبه

بالتوقف عن التدخل في تشكيل الجمعية التأسيسية، ويحذر من أن اشتراط المجلس العسكري ضرورة وضع الدستور أولاً قبل انتخابات الرئاسة، لأن ذلك المجلس يهدف إلى تأجيل الانتخابات والاستمرار في التمسك بالسلطة كما قال!!.

ولم يكن البلتاجي وحده الذي يتبنى وجهة النظر تلك، ففي يوم الثلاثاء 17 أبريل 2012 كان موعدي مع د. سعد الكتاتني وأبلغته بما اتفقنا عليه مع المجلس العسكري وبحضور د. محمد مرسي، الذي كان في هذا الوقت مرشحًا احتياطيًا لرئاسة الجمهورية، واقترحت عليه عقد لقاء الأحزاب ورؤساء الهيئات البرلمانية 18 أبريل، إلَّا أنه طلب منِّي تأجيل الاجتماع إلى الحادية عشرة من صباح الخميس 19 أبريل بسبب انشغاله في جلسات المجلس.

وفي اليوم التالي أجريت اتصالًا «بسامي مهران» أمين عام مجلس الشعب للاتفاق معه على استعدادات عقد الاجتماع داخل المجلس، إلَّا أنه أكد لي أن رئيس المجلس سعد الكتاتني لم يعطه أية تعليمات بذلك، أبديت دهشتي، أجريت اتصالاً آخر مع الكتاتنى، وشعرت أنه يتهرب من وعده.

في تمام الساعة العاشرة من صباح الخميس 19 أبريل 2012، كان هناك موعد لي للقاء مع المشير طنطاوي، حضرت مبكرًا، التقيت بالفريق سامي عنان، وأطلعته على رفض الإخوان عقد الاجتماع المقرر للأحزاب ورؤساء الهيئات البرلمانية، للاتفاق على تشكيل الجمعية التأسيسية، وسألته عن موقف المجلس العسكري من تلك التطورات؟ فقال لي الفريق عنان، هذه مراوغة، ولكن بالقطع سنبحث ذلك تفصيليًا مع المشير.

وبالفعل في الموعد المحدد صعدنا، وحضر المشير ومعه اللواء ممدوح شاهين، المسئول عن الشئون القانونية والدستورية بالمجلس الأعلى.

قال المشير: بعد موقف الإخوان، هل ترى ضرورة بعقد لقاء 21 أبريل للأحزاب مع المجلس العسكري؟!

قلـت: الموقـف في مجلس الشـعب أوضح كل شـيء، الحقيقـة أن الإخوان لا يريدون دستورًا على الإطلاق

وبعد اسـتبعاد «خيرت الشاطر» من الترشح لمنصب رئيس الجمهورية أصبحوا فـي مأزق شـديد، ولا أظـن أن لديهم أملًا في الفوز. الناس يسـمون محمد مرسـي «الاسـتبن» ويتهكمون عليه، وكل اسـتطلاعات الرأي تؤكد أنه في مركز متأخر بين المرشحين.

هنـا قال سـامي عنان: وأنا حفكرك، المسـألة محصورة فقط فـي اثنين، «محمد مرسي» و«عبد المنعم أبو الفتوح» أحدهما سوف يفوز في انتخابات الرئاسة.

استبعد المشير حدوث ذلك وقال استبعد فوز أحدهما..

قلت له: ولماذا لا يدعم المجلس العسكري أحمد شفيق أو عمرو موسى؟!

قال: الشعب هو اللي يختار، نحن سنقف على الحياد.

قلـت: أنـا أرى مـن الواجـب أن نعقد الاجتمـاع المقـرر مع الأحـزاب يوم 21 أبريل.

قال الفريق عنان: يوم 21 أبريل، هناك اجتماع مقرر مع حوالي ثلاثين من أساتذة القانـون، لبحـث الموقف من الدسـتور وتشـكيل الجمعية التأسيسـية ياريت نختار موعد آخر.

قال المشير: وهل تعتقد أن هناك جدوى من اللقاء مع الأحزاب مرة أخرى؟

قلـت: يجب عقد الاجتماع حتى يتحمل كل منهم مسـئولية ما يحدث، الشـارع المصـري غاضـب، ويعـرف تمامًا أن جماعة الإخـوان لا تريد دسـتورًا، وما حدث بيني وبين الكتاتني، والهجوم الذي شنته اللجنة التشريعية على المجلس العسكري، بدعوى تدخله في تشكيل الجمعية التأسيسية هي محاولة هدفها البحث عن مبرر.

قال المشير: نحن لا ناقة لنا ولا جمل في كل ذلك، لقد طلبنا منهم الاتفاق، وقد رأيت بنفسك كيف وافق محمد مرسي على القرار في الاجتماع السابق، ولكن للأسف هناك قرارات أخرى تلزم الجميع.

قلت: ولماذا لا يصدر إعلان دستوري للمادة «60» من الإعلان الصادر في 30 مارس 2011، يحدد تشكيل الجمعية التأسيسية ويلزمها إصدار الدستور قبيل انتخابات الرئاسة؟

قال المشير: صعب إصدار إعلان دستوري جديد الآن، ومجلس الشعب لن يسمح، أنت تعرف الموقف وتعرف الهدف.

قلت: إذن كيف سيكون التصرف؟!

قال المشير: نحن عازمون على تسليم السلطة في الموعد المحدد 30 يونيو، أيًا كان الأمر، نحن لن نبقى يومًا واحدًا بعد الموعد.

قال الفريق عنان: بل إن الانتخابات إذا حسمت يوم 24 مايو، وفاز المرشح الرئاسي من أول مرة، فسوف نسلم له السلطة على الفور دون تردد.

قلت للمشير: هناك مخاوف من حل مجلس الشعب!!

قال: دي تبقى مصيبة، إحنا مش ناقصين، نعمل انتخابات وندفع فلوس تاني، منين، البلد أحوالها صعبة.

قال ممدوح شاهين: لقد سبق أن حذرنا من أن قانون الانتخابات قد يتعرض للطعن الدستوري، خلينا نشوف بكره حكم المحكمة الإدارية العليا في القضية المرفوعة، والتي تطعن في عدم دستورية قانون الانتخابات.

قلت: إذا حدث ذلك فهل معنى هذا أن الطعن يؤثر في قانون الانتخابات الرئاسية الذي أقره مجلس الشعب؟

قال ممدوح شاهين: لدينا سوابق عديدة، وقرارات مجلس الشعب محصنة ولا تجيـز بطـلان مـا اتخذ من قرارات سـابقة، ولكن الأمـل كبير في أن يسـتمر مجلس الشعب في أداء مهامه.

قـال المشـير: أيًّـا كان الأمـر، لا بديل عن تسـليم السـلطة في موعدهـا للرئيس المنتخب.

قلـت: الموقـف غامـض، والناس قلقـون في الشـارع، وكلام الفريـق عنان عن احتمـال فـوز مرسـي أو أبو الفتـوح يقلق، ويجـب أن يؤخذ مأخذ الجـد، فلماذا لا تتحدث للشعب المصري، أنت لك فترة طويلة لـم تخاطب الشارع.

قال المشير: أنا موش عاوز ومبحبش الكلام

قلت: الاستاذ محمد حسنين هيكل أبلغني برسالة أبلغها لك

قال: خير

قلـت: يطلـب منك أن تتواصل مـع الجماهير من خلال الأحاديـث التليفزيونية والصحفية.

قال: أتكلم فين؟!

قلـت له: أي مكان تريد، التليفزيون المصـري أو الفضائيات. وبعد جدل طويل تمكنـت من إقناع المشـير بإجـراء حوار تليفزيونـي للتليفزيون المصـري وعدد من الفضائيات.

قال: مين حيعمله معاك.

قلت: أنا أقترح ياسر رزق.

قال: وكمان صلاح منتصر

قلت له: ياريت

قال: خلاص نتفق على إجراء الحوار فورًا، يوم السبت 21 أبريل الساعة السابعة بنادي الجلاء، ودلوقتي انزل مع سيادة الفريق سامي، واتفقوا على النقاط والمحاور الرئيسية للحوار.

* * *

انصرفنا من مكتب المشير إلى مكتب الفريق سامي عنان

قال لي الفريق: جميل إنك أقنعت سيادة المشير، لقد حاولنا جميعًا في المجلس العسكري ولم نتمكن من إقناعه بالحديث.

قلت: أعرف أن المشير عازف عن الحديث، وأتمنى أن يحدث اللقاء المنتظر.

جلسنا معًا لأكثر من ساعة، اتفقنا على المحاور الرئيسية، ثم أرسلها الفريق إلى اللواء «يسري زكي» مدير مكتب المشير.

خرجت من مبنى وزارة الدفاع، اتصلت بالزميل ياسر رزق فوافق على الفور، ثم اتصلت بالأستاذ صلاح منتصر، وقال إنه يريد فرصة للتفكير، وما إن وصلت ميدان العباسية، حتى وجدت اللواء يسري يحدثني هاتفيًا ويقول «المشير يطلب منك تأجيل موعد الحوار وسيتصل بك لإبلاغك بالموعد الجديد».

في هذه اللحظة تأكدت أن المشير لن يجري الحوار على الإطلاق، وقلت لن أفتح هذا الموضوع مرة أخرى معه، وانتهى الأمر عند هذا الحد.

* * *

كان الحديث عن قرب حل مجلس الشعب يتردد في الكثير من الأوساط السياسية والشعبية والقضائية، خصوصًا بعد صدور حكم المحكمة الإدارية العليا برئاسة المستشار «مجدي العجاتي» والذي قضى بعدم دستورية بعض مواد قانون انتخاب مجلس الشعب، وانتفاء شرط المساواة وتكافؤ الفرص بين المواطنين، وإحالة الحكم الصادر إلى المحكمة الدستورية العليا.

عقـد مكتب الإرشـاد اجتماعًا خصـص لبحث كيفيـة التعامل مع هـذا الحكم، ودراسة مخاطر احتمال صدور حكم من الدستورية يقضي بحل البرلمان، دار حوار مطول بين أعضاء المكتب والمرشـد، تم الاتفاق فيه على التحرك السـريع لمواجهة تداعيات هذا الحكم.

فـي هـذا الوقت، طلب وفد مكون من خيرت الشـاطر، ومحمد مرسـي الالتقاء بالمشير طنطاوي، ووافق المشير على اللقاء، وحضر الوفد في الموعد المحدد.

اسـتقبل المشـير وفـد جماعـة الإخوان فـي حضور عـدد من أعضـاء المجلس العسكري، وكان محمد مرسي هو أول المتحدثين.

قـال مرسـي: لقد جئنا إليك سـيادة المشـير باحثين عن حل للأزمـة الاقتصادية الراهنـة، نحـن نعـرف أن معدلات النمو قـد تراجعت، وأن الجيش قـد دعم الدولة بالمليارات، ولكن استمرار الأحوال بهذه الطريقة سيؤدى إلى انهيار اقتصادي كبير، ويدفع الناس إلى التمرد وإحراق البلد.

قال المشير: وما هي مقترحاتكم التي طلبتم إبلاغها؟!

قال مرسـي: لقـد اتفقنا على توفيـر مبلـغ (200 مليار دولار) كاسـتثمارات من الخـارج، تضـخ إلى الخزانـة المصرية علـى الفور، وسـتنعش الاقتصاد، وتحسـن مستوى دخل المصريين وتحدث طفرة كبيرة في البلاد.

قال المشير: والله ده اقتراح رائع، وإيه المانع؟!

قـال محمد مرسـي: هـذا لـن يتـم إلَّا بتولـي المهندس خيرت الشـاطر رئاسـة الحكومة، وإعادة تشكيلها من رجال متخصصين.

قال المشير: يعنى حكومة من الإخوان!!

قال خيرت الشـاطر: القضية ليسـت إخوان أو غير إخوان يا سيادة المشير، البلد علـى حافـة الانهيـار، ونحن نبحث عـن حلول ناجحـة، ليس معقولاً أن نسـتجلب مليارات من الخارج، ثم تبددها حكومة الجنزوري التي لا نثق في أدائها.

قـال المشـير: لقد كنتـم من أنصارهـا حتى وقت قريـب، بل أنتم أيدتم ترشـيح الجنزوري لرئاسة الحكومة منذ البداية!!

قال مرسي: كان ظنُّنا بها حسنًا، ولكن مع الأسف الممارسات كشفت عن الكثير مـن أوجـه القصور، نحن على ثقة من أن تشـكيل حكومة جديدة برئاسـة المهندس خيرت الشـاطر، سـيؤدي إلـى تحقيق انجازات كبـرى، ومبلغ الــ200 مليار دولار جاهز ياسيادة المشير، ولكن لا أحد يريد أن يستثمر في ظل وجود هذه الحكومة.

قال المشير: طالما أنتم جادون في هذا العرض، فأنا لا أستطيع أن أرفضه، ولكن قرار تشـكيل حكومة برئاسـة خيرت الشـاطر، هو قرار خطير ستكون له ردود أفعال عديدة، ولذلك أنا لا أستطيع أن اتخذ هذا القرار وحدي، أنا سأشكل لجنة من تسعة من أعضاء المجلس العسـكري للاجتماع مسـاء اليوم، لمناقشـة العرض وإبلاغكم بالقرار الذي سيجري الاتفاق عليه.

* * *

انتهى الاجتماع الذي اسـتمر لأكثر من ساعة ونصف الساعة، قرر المشير بعدها تشـكيل لجنة من تسـعة من أعضـاء المجلس، وطلب منهم دراسـة العـرض جيِّدًا، وإبلاغه بالنتيجة صباح غد.

وفـي مسـاء اليـوم ذاته اجتمـع أعضـاء اللجنـة المكلفـة، وظلوا مسـتمرين في اجتماعهم حتى وقت متأخر من المسـاء، وكل منهم أدلى برأيه وفي نهاية الاجتماع تم التصويت على القرار.

في صباح اليوم التالي وقبل أن يصعد المشير إلى مكتبه، قام بالمرور على مكتب اللواء ممدوح عبد الحق، عضو المجلس وأحد أعضاء اللجنة.

سأله: ماذا فعلتم؟

قال اللواء ممدوح: ناقشنا العرض حتى وقت متأخر من المساء.

قال المشير: والنتيجة إيه؟

قال اللواء ممدوح: خمسة وافقوا على تولّي الشاطر تشكيل ورئاسة الحكومة الجديدة وأربعة رفضوا العرض.

أبدى المشير دهشته وقال: وأنا صوتي بكام ؟!

قال اللواء ممدوح: سيادتك المرجح لأي قرار.

قال المشير: لازم يعرف الجميع، طول ما أنا موجود على رأس المجلس العسكري أنني لن أسمح للإخوان بتشكيل الحكومة، أو حتى أن يكون لهم وجود داخلها، هذا العرض مرفوض، والقوات المسلحة لن تسمح بانهيار البلد، ونحن لن نقبل بتشكيل الإخوان للحكومة ولو كان المقابل ألف مليار وليس مائتي مليار.

صعد المشير إلى مكتبه، كان غاضبًا، وطلب إبلاغ الدكتور محمد مرسي برفض المجلس العسكري للعرض الإخواني، وإغلاق هذا الملف نهائيًا.

أدرك الإخوان أن المشير يقف عقبه أمام تشكيلهم للحكومة، فسعوا إلى التصعيد ضد الدكتور الجنزورى، واتهموا المجلس العسكري بمساندته ودعمه في مواجهة مطالب الإخوان.

في هذا الوقت، أجرى المذيع الإخواني أحمد منصور حديثًا مع رئيس مجلس الشعب «سعد الكتاتني»، تم بثه على شاشة قناة الجزيرة مساء الأربعاء 25 أبريل 2012، وفي هذا الحوار شن الكتاتنى هجومًا شديدًا ضد الجنزوري ووجه إلى حكومته انذارًا شديد اللهجة وقال «إنني أمهل الحكومة موعدًا لا يتجاوز الأحد 29 أبريل 2012 لكي تقدم استقالتها، وإذا لم تقدم هذه الاستقالة فيجب على المجلس العسكري أن يقيل هذه الحكومة، وإلَّا فإن البرلمان سوف يبدأ بعد هذا اليوم إجراءات سحب الثقة منها، وهدد بأن المجلس لن يتعامل معها أبدًا».

وفاجأ الدكتور الكتاتني الرأي العام برواية غير صحيحة: «إذ أعلن أن الجنزوري هدده خلال لقائهما مع الفريق سامي عنان، بأن قرار رحيل مجلس الشعب موجود في درج المحكمة الدستورية، ومن الممكن أن يصدر في أي وقت».

كانت تلك هي المرة الأولى التي يكشف فيها النقاب عن اللقاء الثلاثي الذي جرى يوم 22 مارس، وحاولنا تكتم أمره بعيدًا عن الصحافة ووسائل الإعلام، لكن الأخطر من ذلك هو قول الكتاتني «إنه لا يعتبر هذا الأمر تهديدًا من الجنزوري وإنما استقواء منه بالمجلس العسكري».

وفي مساء اليوم ذاته حدثني الدكتور الجنزوري عن تفاصيل هذه المقابلة التي لم أكن قد شاهدتها، وقال لي: «إن ما ردده الكتاتني في هذه المقابلة عن تهديده بحل مجلس الشعب غير صحيح، ثم دعاني إلى اللقاء يوم الجمعة 27 أبريل 2012 للمشاركة في لقائه مع «الاتحاد العام لعمال مصر الذي كنت قد أعددت له».

وفي هذا اللقاء أكد الجنزورى مرة أخرى، نفيه لما أثاره الكتاتني وقال: «إن ما تحدث به أمر لا يقبله عقل أو منطق، وأنا استشهد في ذلك بالفريق سامي عنان، الذي كان قد نفى لي حدوث ذلك جملة وتفصيلاً».

* * *

في الثامن والعشرين من أبريل 2012 تم عقد الاجتماع الرابع للأحزاب الممثلة في البرلمان، وبعض النواب المستقلين مع المشير طنطاوي، والفريق عنان، وعدد من أعضاء المجلس العسكري لبحث آخر تطورات الموقف بالنسبة لتشكيل الجمعية التأسيسية.

حذَّر المشير في بداية اللقاء من خطورة عدم إنجاز الدستور قبل الانتخابات الرئاسية، وقال للحاضرين: «أنا أسألكم ماذا فعلتم، وهل أنجزتم وما وعدتم به في المرة الماضية»؟.

وفي هذا الاجتماع الذي استمر ساعات طوالًا، جرى بحث النقاط الخلافية، وتفاصيل الاجتماعات التي أجرتها بعض الأحزاب، في أحد فنادق القاهرة، للاتفاق على صيغة تشكيل الجمعية التأسيسية.

وتحدث «حسين إبراهيم» ممثل الأكثرية الإخوانية في البرلمان وقال «إن الجمعية التأسيسية هي وحدها التي ستحسم وضع الدستور، ولا يجب العجلة بغض النظر عن انتخابات الرئاسة، بل علينا أن ننتهي أولًا من تشكيل الجمعية التأسيسية».

وهنا قال المشير: ليس لدينا وقت، وأنا لا أريد أن ألجأ إلى أي وسيلة أخرى لتشكيل الجمعية التأسيسية.

وكان المشير يقصد بذلك التهديد باستخدام سلطته في إصدار إعلان دستوري ملحق بالمادة 60 من الإعلان الدستوري، الصادر في 30 مارس 2011.

كنت أتابع الموقف عن كثب، وأدوِّن كلمات المتحدثين حرفيًّا، حيث ثار جدل كبير بين المشاركين في هذا الاجتماع، بينما كان المشير ينصت بصبر غريب لمحاولات الاستفزاز التي كان يصطنعها مندوبا الإخوان «عصام العريان» و«حسين إبراهيم».

عندما تحدثت وقلت «إن المجلس الأعلى للقوات المسلحة يتراخى في إصدار بعض القرارات التي يمكنها أن تحسم الأمور وتضع حدًّا للمراوغة في تشكيل الجمعية التأسيسية، وأن المجلس العسكري يتحمل مسئولية ما آلت إليه الأوضاع، وجدت المشير يخرج عن هدوئه المعتاد، وشعرت أن صبره قد نفد عندما قال «أنا أعرف مسئولياتي جيِّدًا، وأعرف رأيك الذي قلته في الفضائيات أكثر من مرة، ولكن أريد أن أقول لك وللجميع إنني عندما اتخذ قرارًا اتخذه بوعي وحرص شديد وأراعي فيه مصالح مصر والمصريين».

وقال المشير: «أنا أعرف تاريخ هذا الشعب من أيام رمسيس حتى الآن، هذا شعب عظيم، صاحب حضارة، ولا يمكن أبدًا أن ننسى مواقفه».

وقال: «أنا اختلف مع الذين يتهمون الشعب المصري باتهامات غير صحيحة، هذا كلام كذب وغير صحيح، الشعب المصري شعب يعرف دوره، ونحن معه ونعمل لأجله، ولا يمكن أن نيأس أو نتردد، بل سنعمل حتى اللحظة الأخيرة لصالحه ولتفويت المؤامرة التي تستهدفه».

وقال المشير: «أريد أن أطمئنكم أن قواتكم المسلحة ستبقى وفية لهذا الشعب، وهي تتحمل من أجله الكثير، لقد استشهد لنا كثيرون في الحرب دفاعًا عن مصر، وتحملنا الكثير منذ ثورة 25 يناير من أجل الشعب، ولكننا سنظل نحافظ على البلد مهما أساء إلينا البعض، أنا أقرأ على الحوائط بعض الكلمات التي تسيء إليَّ شخصيًّا وإلى القوات المسلحة، ولكننا أبدًا لن نتخلى عن هذا الشعب، وضباطنا وجنودنا في قمة الانضباط، والشعور بالمسئولية، لأنهم وطنيون ومنضبطون ويعرفون قيمة هذا البلد العظيم، ومستعدون للتضحية من أجله بكل شيء».

وقال أنا حسين طنطاوي مصري ابن مصري، وأعرف مسئولياتي، وأنا أعرف جيِّدًا ماذا أفعل ومتى أتدخل، ومتى أصدر القرار، يطالبني البعض بالتدخل وحسم الأمور، وأنا أقول لكم، من يعرف أبعاد المؤامرة على مصر، ومن يتولى المسئولية في هذه الظروف الصعبة، عليه أن يتصرف بحكمة وغدًا ستعرفون معنى هذا الكلام، أسهل شيء أن أتدخل، ولكن اسألوا أنفسكم عن ردود الأفعال الداخلية والخارجية حال حدوث ذلك».

وقال: لقد أخذنا على أنفسنا في القوات المسلحة عهدًا يتماشى مع عقيدتنا الوطنية، بأن نحمى هذا الشعب وأن نتحمل كل التجاوزات، ولن نطلق رصاصة واحدة على أحد، لأن ذلك لو حدث لا تقولوا لي ليبيا أو سوريا، بل سيكون الموقف أخطر ومصر مستهدفة، وكلكم تعرفون ذلك».

وقال المشير: ليس أمامكم إلّا أن تتوافقوا الآن. مصر تحتاج إلى جهد الجميع، لا نريد أن نصوم ونفطر على بصلة، نريد أن يفطر المصريون على «تورتة» تليق بهم وبتاريخهم.

وقال: أنا أحدثكم من القلب وأقول لكم، حافظوا على مصر، مصر حتضيع، إن لم نحافظ عليها ونتصرف بحكمة، أنتم لا تتخيلون يا سادة لو ضاعت مصر إيه اللي كان ممكن يحدث، لن يكون هناك فائز ولا مغلوب، بل مصر هي التي ستعاني، وشعبها هو الذي سيدفع الثمن».

وقال: إن كل أمنياتنا في القوات المسلحة هي أن نعبر لبر الأمان، ليس لدينا مطامع خاصة، ونريد أن نسلم السلطة لرئيس منتخب في 30 يونيو المقبل، ساعدونا على أن نحقق حلم المصريين، أنا لديَّ ثقة كبيرة أننا سنعبر لبر الأمان، نحن لا نعرف اليأس، مصطفي كامل قال في يوم ما بعد أن شعر بالإحباط وحدة الأزمات «لا يأس مع الحياة، ولا حياة مع اليأس».

الموقف نفسه وقفه سعد زغلول الذي قال: «الحق فوق القوة»، نعم الحق سينتصر مهما كانت الصعوبات، وهناك كثيرون قالوا الكلمات نفسها في فترات تاريخية متعددة، ونحن لن نيأس.

وقال المشير: «أرجوكم لا تُحْبَطوا ولا تيأسوا، ولو كان الأمر كذلك، لكان من باب أولى أن أكون أنا أول المحبطين، ولكنني لن أترك المسئولية ولن أترك مصر إلّا منتصرًا أو شهيدًا، فالوطن في دمي كما هو في دمائكم، وأنا لا أريد شيئًا سوى حماية مصر للعبور من هذه العاصفة الخطيرة.

وقال المشير: «لقد نصحني البعض وقالوا لي إيه اللي دخلك في المشكلة دي، ولماذا تركت البعض يتطاول عليك، وعلى القوات المسلحة، وقالوا هذا شعب فيه وفيه، فقلت لهم «أنتم لا تعرفون شعب مصر، هذا شعب عظيم وأنا أحترمه، وحتمًا سيتوحد ويخرج بلاده من أزمتها».

وقال: «صدقوني أنا لا أتكلم كلامًا رومانسيًّا، أنا أتكلم من القلب وللقلب».

وقـال المشـير: «لم يعد لدينـا وقت وأنا أريدكـم أن تتفقوا، عاوزيـن بلدنا تقف على رجليها، عاوزين شـعبنا يشعر بالتغيير للأفضل، فقط نريد أن نحافظ على مصر متماسكة، لأن البديل خطير».

وقال: «نحن لا نأخذ قراراتنا في الجيش إلَّا بعد نقاش طويل، والقرارات تكون دائمًا لمصلحة مصر، وليس لمصلحة أحد آخر، نحن لا نريد أن نتكلم، ولكن حتمًا سـيأتي يـوم تعرفون فيه الدور الحقيقي للقوات المسـلحة، نحـن لا نمن على أحد، هـذا البلد وهذا الشـعب لـه في رقابنا دين كبيـر، ونحن أبناؤه وسـنبقى مخلصين له حتى اليوم الأخير».

وقـال: «أحيانا يأتينـي البعض ويقول لـي: لماذا تصمت علـى المظاهرات التي تسـيء إليكم وتتطاول على القوات المسـلحة؟ وكنت أقول: لهم من المستحيل أن ننجر إلى الصدام مع أبناء شعبنا مهما حدث من تطاول، لأننا نعرف الشعب المصري وأصالته وتاريخه، وقلت لهم سأتحمل كل شيء وأدعوكم أن تتحملوا معي».

وقـال المشـير: «البعـض كان يتهمنا بالضعف والتـردد، وكنت أقـول لهـم «غدًا سـتعرفون، أن ما ترونه ضعفًا سـترونه غدا قوة وحكمة في إدارة الأمور، وقلت لهـم لن يستطيع أحد أن يدفعني إلى أي تصرفات قد تدفع مصر ثمنها غاليًا».

وبعد أن أنهي المشير كلمته، ساد الصمت بين جميع الحاضرين، وبدأنا النقاش مجـددًا، وتـم الاتفاق فـي نهاية الاجتمـاع، على أن يقـوم رئيس المجلـس الأعلى للقـوات المسـلحة بدعوة مجلسـي الشـعب والشـورى للانعقاد لاختيـار الجمعية التأسيسـية وفقـا للقانـون، وفي ضـوء ما تم الاتفـاق عليه بين الأحـزاب بخصوص طريقة وآلية تشـكيل الجمعية التأسيسـية للدسـتور، واتفقنا علـى الانتهاء من وضع الدستور قبل إجراء انتخابات الرئاسة المقررة في 23 و24 مايو 2012.

غير أن جماعة الإخوان كان لها مخطط آخر، فقد اجتمعت اللجنة التشريعية في مجلس الشعب يوم 29 أبريل 2012، ورفضت الاتفاق الذي أبرمته الأحزاب مع المجلس العسكري، وبدأت حملة الهجوم داخل البرلمان، تتهم الجيش بالتدخل في أمور هي من صلاحيات اللجنة المكلفة من قبل مجلس الشعب لوضع معايير تشكيل الجمعية التأسيسية.

بعدها مباشرة جرى تشكيل لجنة من البرلمان، التقت بالمشير طنطاوي والفريق عنان، وعدد من أعضاء المجلس في العاشرة من صباح الأحد 6 مايو 2012، وبعد انتهاء الاجتماع دعينا إلى اجتماع للجنة العامة للمجلس للإطلاع على فحوى اللقاء، والذي كان أبرز نتائجه تأكيد المجلس العسكري تسليم السلطة في موعدها المحدد، وضرورة وضع الدستور قبل انتخاب رئيس الجمهورية.

وقد قوبل موقف المجلس العسكري برفض شديد من غالبية أعضاء اللجنة العامة لمجلس الشعب، وتم رفض أن يصدر المجلس العسكري إعلانا دستوريًا يحدد صلاحيات رئيس الجمهورية حال الفشل في إنجاز الدستور قبل انتخابات الرئاسة.

وعاد الموقف مجددًا إلى نقطة «الصفر» واستمرت جماعة الإخوان تراوغ وتحاور وتناور، دون الوصول إلى نتيجة محددة، فقط ركزوا هدفهم في هذا الوقت على إجراء تغيير في حكومة الجنزوري بعد أن فشلوا في إقالتها.

وقد حدثني الجنزوري في لقاء معه صباح الاثنين 30 أبريل 2012 عن مضمون اللقاء الذي حدث بينه وبين المشير طنطاوي، والفريق سامي عنان، والذي استمر من الساعة الثانية والنصف إلى الساعة الرابعة من عصر اليوم السابق 29 أبريل 2012.

9

سؤال محير

عندما قرَّرت جماعة الإخوان ترشيح محمد مرسي لرئاسة الجمهورية (احتياطيًا في البداية)، تساءل الكثيرون: كيف يسمح له من الأساس بالترشح في الانتخابات الرئاسية، وهو شخص كان مقبوضًا عليه في قضية تخابر يوم 27 يناير 2011.

والحقيقة. أن محمد مرسي بالفعل كان متورطًا في قضية التخابر، التي قيدت فيما بعد برقم 2925 لسنة 2013 كلي شرق القاهرة، والتي أصدرت فيها محكمة جنايات القاهرة برئاسة المستشار «شعبان الشامي» حكمًا تاريخيًا ضده بالسجن المؤبد، كونه تخابر مع آخرين يعملون لمصلحة منظمة مقرها خارج البلاد، للقيام بأعمال إرهابية داخل مصر، وضد ممتلكاتها ومؤسساتها وموظفيها ومواطنيها، بغرض إشاعة الفوضى وإسقاط الدولة المصرية، وصولاً لاستيلاء جماعة الإخوان على الحكم، بأن فتحوا قنوات اتصال مع جهات أجنبية رسمية وغير رسمية، لكسب تأييدهم لذلك، وتلقُّوا تدريبات، وقاموا بالتحالف والتنسيق مع منظمات جهادية في الداخل والخارج.

صدر قرار القبض على «محمد مرسي» وآخرين في 27 يناير 2011 بهدف التحقيق معه في التسجيلات التي رصدت بينه وبين أحمد عبد العاطي، مسئول التنظيم الدولي للإخوان في تركيا في هذا الوقت، وهي تسجيلات تكشف عن جريمة تخابر مع الأمريكيين والأتراك والألمان وحماس، والحرس الثوري الإيراني، وحزب الله وأطراف أخرى، بهدف إسقاط الدولة المصرية.

وفي 30 يناير، كان قد تم الهجوم عبر عناصر أجنبية وإخوانية على سجن وادي النطرون بالقرب من مدينة الإسكندرية، وتم الإفراج عن محمد مرسي وآخرين، ليبدأوا منذ هذا الوقت إعادة تنظيم صفوفهم، وتأسيس حزب الحرية والعدالة الذراع السياسية لجماعة الإخوان، والذي ترأسه محمد مرسي منذ بداية تأسيسه في أبريل 2011، وقد ظل مرسي يتولى رئاسة هذا الحزب حتى قيامه بالترشح لانتخابات رئاسة الجمهورية في 8 أبريل 2012، كاحتياطي للمرشح الرئيسي خيرت الشاطر.

كان الإخوان قد صرَّحوا أكثر من مرة بأنهم لن يُقْدِموا على الدخول في انتخابات رئاسة الجمهورية، إلَّا أنه وبعد فشلهم في إقالة حكومة الجنزوري، وتشكيل حكومة إخوانية جديدة، وأيضًا توقعهم حل مجلس الشعب، كل ذلك جعلهم يفكرون جديًّا في الترشح لانتخابات رئاسة الجمهورية.

في هذا الوقت كانت هناك مجموعة من شباب الإخوان، قد أنشأت صفحة على موقع التواصل الاجتماعي «الفيس بوك»، تحت عنوان «أنا إخوان وهانتخب مرشح إسلامي»، حيث أعلنت هذه المجموعة رفضها لتصريحات المرشد العام للجماعة د.محمد بديع، والتي أكد فيها اعتراضه على ترشح الإخوان على منصب رئيس الجمهورية؛ حيث أكدت مجموعة الشباب رفضها لتوجُّه المرشد، واستشهدوا في ذلك بكلمات لمؤسس الجماعة «حسن البنا» التي قال فيها: «إن القول بأن الجهر بالعودة إلى نظام الإسلام يخيف الدول الأجنبية، والأمم الغربية، فتتألب علينا، وتتجمع ضدنا، ولا طاقة لنا بها، ولا قدرة لنا عليها، هذا منتهى الوهن، وغاية الفساد في التقدير وقصر النظر، لأنه لن يجدينا شيئًا عندهم أن نتنصل من الإسلام، ولن يزيدهم فينا بغضًا أن نعلن تمسكنا به والاهتداء بهديه».

كانت المؤشرات كلها في هذا الوقت تشير إلى أن خيرت الشاطر بات هو الخيار الأقرب ليكون مرشح الجماعة لمنصب رئيس الجمهورية.

كان الاتجاه لدى مجلس شورى جماعة الإخوان في هذا الوقت، يتجه إلى رفض الغالبية للدخول في الانتخابات الرئاسية، لعدة اعتبارات من أبرزها، أن

الجماعة كانت ترى أن الوقت الراهن ليس مناسبًا للترشح على منصب رئيس الجمهورية، وأن الجماعة تفضِّل أن يكون المرشح في هذا الوقت شخصية توافقية، لا تنتمي للتيار الإسلامي، كما أن الجماعة لا يجب أن تظهر أمام الرأي العام على أنها تستهدف السيطرة على جميع المناصب الرئيسية في الدولة.

في هذا الوقت، يوم الجمعة 23 مارس 2012، رفض مجلس شورى الجماعة هذه الفكرة، إلَّا أن اجتماعًا آخر عقد يوم الثلاثاء 27 مارس، وافق فيه المجلس نفسه على ترشح خيرت الشاطر بنسبة 56 ضد 52 صوتًا.

كان القرار صادمًا للجماهير والقوى السياسية، إلَّا أن «محمود حسين» الأمين العام لجماعة الإخوان، برر هذا الموقف بالقول: «إن تراجع الجماعة عن قرارها السابق جاء بسبب أن الوضع في مصر أصبح مقلقًا، مع محاولات عرقلة عمل الجمعية التأسيسية لإعداد الدستور، والدفع بمرشحين محسوبين على النظام السابق، بالإضافة إلى رفض المجلس العسكري إقالة الحكومة».

وأضاف: «إن الجماعة لاحظت خلال الأيام الماضية وجود تهديد لإجهاض الثورة المصرية، وأنها حاولت التواصل مع جميع التيارات السياسية، وتشاورت مع العديد من الشخصيات غير المنتمية لها بشأن الترشح، لكنهم اعتذروا لظروف خاصة بهم، وأنه من خلال شعور الجماعة بمخطط إجهاض الثورة كان قرارنا الدفع بمرشح للرئاسة».

أما الدكتور محمد مرسي رئيس حزب الحرية والعدالة، الذي لم يكن قد أعلن ترشحه كاحتياطي لخيرت الشاطر حتى هذا الوقت، فقد قال «إن هذا الموقف ليس تغييرًا لمبادئ الإخوان، ولكن هذا القرار جاء وفقًا للمستجدات الداخلية والخارجية التي دفعت الجماعة لاتخاذه».

في اليوم الأخير، وقبيل إغلاق باب الترشح للانتخابات الرئاسية الأحد 8 أبريل 2012، تقدم محمد مرسي كمرشح احتياطي لخيرت الشاطر بأوراقه،

بعد أن فشل في الحصول على العفو العام بعد أن تم الإفراج عنه من السجن، وعبثًا حاول الإخوان الحصول على تصديق من المشير طنطاوي بالعفو العام عنه وتمكينه من الترشح في الانتخابات الرئاسية، إلَّا أن المشير كان يقول دومًا إن القانون واضح ولا يقبل التأويل، ولا يمكن أن يحصل الشاطر أو غيره على عفو بخلاف ذلك.

فجأة وجد محمد مرسي «الاستبن» نفسه أمام اللجنة الرئاسية للانتخابات، تقدم بأوراقه، لم يكن هناك ما يمنع ترشحه، صحيح أنه متهم بالتخابر، وصحيح أنه هرب من سجن وادي النطرون في إطار مؤامرة شاركت فيها حركة حماس، ولكن حتى هذا الوقت لم يكن محمد مرسي قد قُدِّم للمحاكمة.

كان المشير طنطاوي يتحاشى الصدام مع جماعة الإخوان، كان يعرف قوتها جيِّدًا، وكان يدرك أنها قادرة على زعزعة استقرار البلاد، ولذلك كان يضع الأولوية لحماية تماسك الدولة المصرية.

صحيح أن ذلك تسبب في أزمات كثيرة، ولكن في المقابل كان التبكير بالصراع مع جماعة الإخوان، في وقت كانت فيه الدولة رخوة وجهازها الأمني قد سقط، بينما كانت لدى الشارع ثقة كبيرة في جماعة الإخوان، ولديه أيضًا حالة من التربص تجاه المؤسسة العسكرية، كل ذلك كان سببًا رئيسيًّا في عدم قدرة المجلس العسكري، على فتح معارك مع جماعة الإخوان، والقوى التي كانت تقف معها في الخندق ذاته وتحديدًا السلفيين، ومجموعات ما سُمِّي بائتلافات شباب الثورة ومجموعة 6 أبريل في ذلك الوقت.

عندما عرضت أوراق ترشح محمد مرسي على لجنة الانتخابات الرئاسية، تم تدارس الأمر والاطلاع على الفيش والتشبيه، فتقرر قبول الأوراق من حيث المبدأ ودراستها تفصيليًا بعد ذلك.

ومع تصاعد المنافسة الانتخابية خصوصًا بين عبد المنعم أبو الفتوح وعمرو موسى، جاءت المناظرة التليفزيونية بينهما لتحدث نتائج سلبية لكلا الطرفين، وكان المستفيد من ذلك مرشحون آخرون.

لـم يكـن أحـد حتى هـذا الوقت يتنبـأ بصعود محمد مرسـي، فقـد كانت جميع استطلاعات الرأي تضعه في المؤخرة، وتتعامل معه كمرشح احتياطي ليس أكثر.

كان الإخـوان فـي هـذا الوقت مشـغولين بالمشـروع المقـدم مـن النائب عصام سلطان، والذي يقضي بالعزل السياسي لرموز النظام السابق بعد أن طلبوا منه ذلك.

ففـي يـوم الاثنين 10 أبريل 2012، تم طرح مشـروع القانون فجأة على الجلسـة المسائية للمجلس دون إنذار، وكان يترأس الجلسة النائب «محمد عبد العليم داود» وكيل المجلس، والذي أحال المشـروع المقدَّم إلى اللجنة التشـريعية لمناقشـته في صباح اليوم التالي.

يومهـا كنت قد دخلت في مشـادة حامية مع نواب الإخوان والسـلفيين وآخرين مـن القوى المدنيـة، حيث حذرت من خطورة هذا المشـروع، وقلت إنه يسـتهدف الحيلولة دون ترشح اللواء عمر سليمان، والفريق أحمد شفيق، لانتخابات الرئاسة، ومن ثم فهو مشروع انتقائي ولا يهدف إلى المصلحة العامة.

كانـت جماعـة الإخوان قد أصيبت بحالة من السـعار الشـديد، والذعر الرهيب بسـبب ترشح عمر سـليمان لمنصب الرئيس، فراحت تعد مشـروع العزل السياسي وتدفع بعصام سلطان تارة وعمرو حمزاوي تارة أخرى للتقدم بمشروع القانون أمام البرلمان.

كان «عمر سليمان» قد حسم أمره وقرر الترشح لرئاسة الجمهورية، وأصدر بيانًا مسـاء الجمعـة 6 أبريل أكَّد فيه ذلك، وقال إنه سـينزع العمامـة من فوق رأس مصر، ويعيد للدولة هيبتها من جديد.

وفي جلسـة الخميس 16 أبريل 2012، كان الإخـوان قد نجحوا في دفع مجلس الشـعب إلـى الموافقة علـى قانون العزل السياسـي المقدم، وفي هـذا الوقت دعت الجماعـة إلى تظاهرات حاشـدة فـي ميدان التحريـر والميادين الأخـرى، للتصدي

لترشح عمر سليمان وأحمد شفيق، وكانت هذه المظاهرات ترفع شعار «حماية الثورة» وتتهم المجلس العسكري بأنه يقف وراء ترشيح عمر سليمان تحديدًا.

وقد أثار الاستطلاع الذي أجرته صحيفة المصري اليوم، في هذا الوقت قلق الجماعة حيث تفوق عمر سليمان على جميع المرشحين بفارق كبير يليه د.عبد المنعم أبو الفتوح.

كان الجدل مستمرًا في مجلس الشعب، والمجتمع المصري، حول هذا القانون الذي حذرتُ من عدم دستوريته، ولم يكن يقف معي في هذا الموقف سوى عدد محدود من النواب.

في هذا الوقت كانت اللجنة العليا للانتخابات الرئاسية، قد أنهت مراجعة ملفات جميع المرشحين للانتخابات، وقررت استبعاد عشرة من بين المرشحين أبرزهم «عمر سليمان»، وخيرت الشاطر، وحازم أبو إسماعيل.

وكان استبعاد عمر سليمان قد لقى ارتياحًا واسعًا في صفوف الإخوان وحلفائهم، ويومها قيل إن استبعاد عمر سليمان، جاء مبررًا لقرار اللجنة باستبعاد حازم أبو إسماعيل وخيرت الشاطر، إلَّا أن الأسباب كانت مختلفة. صحيح أنه تردَّد في هذا الوقت أن المشير لم يكن راغبًا في ترشح عمر سليمان، أو أحمد شفيق، إلَّا أنه أكد أكثر من مرة أنه يقف على مسافة واحدة من الجميع.

في هذا الوقت بدأ الإخوان يركزون جُلَّ غضبهم على الفريق أحمد شفيق، لقد أرادوا أيضًا إبعاده عن الترشح للانتخابات الرئاسية، حتى تتهيأ لهم الأجواء للفوز الساحق من الجولة الأولى.

عندما قدم البرلمان مشروع العزل السياسي إلى المجلس العسكري في 16 أبريل، وهو المشروع الذي طال القيادات الرئيسية للحزب الوطني (المنحل) والسلطة التنفيذية لنظام مبارك، لم يكن أمام المشير من خيار سوى تقديم المشروع إلى المحكمة الدستورية العليا لتبيان مدى دستوريته.

كان حكم المحكمة الدستورية يقضي بعدم الاختصاص، استنادًا إلى أن الأصل في الرقابة الدستورية، أنها لاحقة وليست سابقة، بما يعني عودة المشروع مرة أخرى إلى رئيس المجلس الأعلى للقوات المسلحة.

وفي هذا الوقت عاد مجلس الشعب مرة أخرى للتباحث حول رد المحكمة الدستورية، خصوصًا أن هذا القانون يتعارض مع نص المادة 19 من الإعلان الدستوري والتي تنص على أنه «لا جريمة ولا عقوبة إلَّا بناء على قانون، ولا توقع عقوبة إلَّا بحكم قضائي، ولا عقاب إلَّا على الأفعال اللاحقة لتاريخ نفاذ القانون».

وعندما عرض القانون على المجلس العسكري، انحاز المجلس للرأي القائل بالموافقة على القانون، ونشره في الجريدة الرسمية، فصدر القانون في 23 أبريل، ووجب العمل به اعتبارًا من اليوم التالي.

وفي 24 أبريل كانت اللجنة العليا للانتخابات الرئاسية تعقد اجتماعًا مفاجئًا، حيث قررت في هذا الاجتماع استبعاد المرشح الرئاسي الفريق أحمد شفيق، على اعتبار أنه فَقَدَ شرطًا من شروط الترشح بسبب خضوعه لقانون العزل السياسي باعتباره عمل رئيسا للوزراء في ظل نظام الرئيس الأسبق حسني مبارك.

بعدها بساعات قليلة قام الفريق أحمد شفيق بالتظلم أمام اللجنة العليا للانتخابات، حيث طلب إلغاء القرار الذي أصدرته باستبعاده من الترشح للانتخابات الرئاسية، وبعد جلسة عاجلة للجنة قررت قبول التظلم وأحالت الأمر للمحكمة الدستورية.

وفي الثاني عشر من مايو كانت المحكمة الإدارية العليا تصدر حكمًا بإجماع الآراء، يقضي بوقف تنفيذ قرار استبعاد أحمد شفيق من الانتخابات، وأحالت الدعوى إلى المحكمة الدستورية العليا، التي أصدرت حكمًا في 14 يونيو يقضي بعدم دستورية قانون العزل السياسي.

كانت البلاد في هذا الوقت، تموج بتطورات عديدة، وكان الإخوان قد صعَّدوا من حدة انتقاداتهم ضد المجلس العسكري والمشير طنطاوي، حيث اتهموه بأنه يقف وراء حكم المحكمة الدستورية العليا، برفض قانون العزل السياسي، وحمَّلوه مسئولية الإبقاء على ترشح الفريق أحمد شفيق. في هذا الوقت طلب المشير طنطاوي من الأحزاب السياسية عقد جلسة مشتركة مع المجلس العسكري يوم الأربعاء 2 مايو 2012 لتدارس الأمر.

وفي هذا اليوم تغيب العديد من رؤساء الأحزاب، الذين تمت دعوتهم، في الوقت الذي كانت فيه مجموعات حازم صلاح أبو إسماعيل تحاصر منطقة ميدان العباسية بهدف اقتحام مبنى وزارة الدفاع، وقد شاركها في هذا اليوم عدد من شباب 6 أبريل، وكذلك عناصر من جماعة الإخوان وتنظيم السلفية الجهادية الذي يقوده «محمد الظواهري».

كان الحصار قد بدأ منذ السابع والعشرين من أبريل 2012، وكانت التهديدات جادة، وكان المجلس العسكري يرغب في معرفة رأي الأحزاب السياسية في كيفية إنهاء هذا الحصار دون إراقة دماء، لا سيما بعد أن بدأت الاشتباكات تتصاعد ابتداء من يوم الاثنين، الثلاثين من أبريل بين عناصر مجهولة والمعتصمين في الميدان، الذين سعوا إلى محاولة الاحتكاك برجال القوات المسلحة، الذين وضعوا الأسلاك الشائكة بالقرب من النفق المؤدي إلى مبنى وزارة الدفاع.

وعندما تزايدت حدة الاشتباكات بين هذه العناصر المجهولة والمعتصمين، وأدت إلى مقتل ستة أفراد وإصابة 239 شخصًا، وجد المجلس العسكري أنه من الضروري التشاور مع الأحزاب، حول هذه التطورات الخطيرة.

وقد ترأس هذا اللقاء الفريق سامي عنان رئيس الأركان، بعد أن اعتذر المشير عن الحضور لارتباطه بموعد سابق مع السيناتور الأمريكي جون ماكين، وقد جرت مناقشات حادة في هذا اللقاء بين الحاضرين، حيث طرح أبو العلا ماضي، رئيس

حزب الوسط، اقتراحًا يقضي بتشكيل وفد للحوار مع المعتصمين من الأحزاب ورجال الدين، وإصدار بيان يؤكد إبداء الأسف لسقوط الضحايا، والتأكيد مجددًا على تسليم السلطة قبل 30 يونيو.

وعندئذ رد الفريق سامي عنان بعنف وقال: «لقد أصبحنا شماعة لكثير من المشاكل التي نحن لسنا مسئولين عنها، نحن، لا نرغب في الاستمرار في السلطة وننتظر تسليمها اليوم قبل الغد».

وقال: «نحن نتمنى أن تحسم الانتخابات الرئاسية من أول جولة، وأن نعود إلى ثكناتنا في 24 مايو المقبل، وهو موعد إجراء الجولة الأولى من الانتخابات الرئاسية».

الغريب في الأمر أن أربعة من المرشحين الرئاسيين، علقوا حملاتهم الانتخابية في هذا الوقت، للإعراب عن تضامنهم مع المعتصمين وهم: عبد المنعم أبو الفتوح، حمدين صباحي، وخالد علي، وأبو العز الحريري.

كان الهدف من وراء هذا التصعيد، هو تأجيل انتخابات رئاسة الجمهورية، بالضبط كما حدث خلال أحداث شارع محمد محمود، التي استهدفت تعطيل إجراء الانتخابات البرلمانية، ولكن هذه المرة كان التصعيد قد استهدف مبنى وزارة الدفاع.

عقد المشير طنطاوي اجتماعًا مع أعضاء المجلس العسكري في هذا الوقت، وتم تدارس الموقف، وكان من رأي المشير التحلِّي بالصبر، مع كشف الحقائق أمام الشعب، ولذلك جرى تكليف ثلاثة من أعضاء المجلس العسكري لعقد مؤتمر صحفي لمناقشة الأمر.

كان المجلس الأعلى للقوات المسلحة، قد أصدر قبل عقد هذا المؤتمر الصحفي بيانًا، أكد فيه أن القوات المسلحة هي ملك للشعب، ولن تكون أبدًا أداة

لقهره، وحذَّر البيان من أي تجاوزات ترتكب ضد المنشآت العسكرية، ومبنى وزارة الدفاع وقال: «إن الشرف العسكري يلزم القوات المسلحة بحمايتها».

وخلال المؤتمر الصحفي أكد اللواء «محمد العصار»، عضو المجلس، أن البلاد تتعرض لمؤامرات متعددة، وأن هناك محاولات لعرقلة إجراء الانتخابات الرئاسية، التي قال إنها ستتم في موعدها المحدد وأن القوات المسلحة لا تدعم أيًا من المرشحين الرئاسيين.

أما اللواء ممدوح شاهين، فقد انبرى في توضيح الهدف من وراء تحصين المادة (82) من الإعلان الدستوري والتي تم استفتاء الشعب عليها، وذلك بهدف الحفاظ على استقرار وهيبة منصب رئيس الجمهورية.

وكان اللواء «مختار الملا» الأكثر تحديدًا، وعندما قال بوضوح «إن الاقتراب من مقر وزارة الدفاع ممنوع، وسنلجأ إلى حق الدفاع الشرعي عن النفس في المواجهة»، وقال «إن البلد لا يحتمل أي تصرفات متهورة»، ولن نسمح بأن يعتدي أحد أبدًا على القوات المسلحة، بل سنحمي المهاجمين من أنفسهم»، في هذا الوقت كان المشير يناقش تقريرًا حول خطورة الوضع في ميدان العباسية، والسبل الكفيلة بردع أي عدوان على وزارة الدفاع، في حال حدوث محاولة لاقتحامها من قبل العناصر المتطرفة.

وبعد أداء صلاة الجمعة من يوم 4 مايو 2012، كانت أعداد المعتصمين قد تزايدت، وعمليات التحريض بلغت أوجها، وفي هذا الوقت، زحفت أعداد كبيرة من مسجد النور باتجاه حاجز الأسلاك الشائكة الذي يفصل بين المعتصمين وجنود الجيش.

واستعرض «محمد الظواهري» في هذا اليوم قوة تنظيمه الإرهابي، عندما قاد عشرات الملثمين في استعراض استفزازي أمام القوات المحتشدة، وكأنه يبعث برسالة واضحة لقادة الجيش والشرطة.

بـدأت الاشـتباكات بإلقـاء الأحجـار علـى الضبـاط والجنـود، علـى الجانـب الآخـر، وعندمـا رأى الجنـود إصابة أحـد الضباط تحركـت قوات فرقـة الـ(999) وفرقـة الــ(777) من قوات المظلات لمطاردة المعتصميـن، ويا للعجب فقد هربوا جميعـا كالفئـران المذعورة، وتم إخراج الشـيخ «حافظ سـلامة» من داخل مسـجد النـور بصعوبـة، وما هي إلَّا دقائق معـدودة، حتى كانت القوات تطـارد المعتصمين في شـوارع غمرة والعباسـية، كما أن الخيام التي أقامها أعضاء من جماعة الإخوان والسلفيين في ميدان التحرير تم هدمها بواسطتهم، وغادر الكثيرون الميدان لمجرد أنهم سمعوا بالمطاردات التي حدثت في ميدان العباسية.

لـم تكن هناك أية أوامر عسـكرية بالهجوم، وعندما علم المشـير طنطاوي، أحال الأمـر للتحقيق، وطالب بعودة القوات سـريعًا، والتوقف عن مطـاردة المعتصمين، الذين اختفوا سريعًا من المنطقة بأسرها.

مضت الأحداث سـريعًا، وفي يومـي 23 و24 مايو 2012، كان موعد المصريين مـع الانتخابـات الرئاسـية التـي تنافـس فيهـا 13 مرشـحًا، ينتمـون إلـى مختلـف الاتجاهات السياسية، حيث جرت الانتخابات في أجواء من الحيادية والنزاهة أشاد بها الجميع.

وقد جـاءت نتائج انتخابات المرحلة الأولى لتؤكد حصول محمد مرسـي على 8.24٪، مـن مجموع الأصوات، في حين حصل الفريق أحمد شـفيق على 9.23٪، بينمـا تراجعـت مراكز الآخريـن، وانحصرت المنافسـة فـي انتخابات الإعـادة بين مرسي وشفيق، وفي هذا الوقت سعت جماعة الإخوان إلى خداع العديد من القوى السياسـية والاجتماعيـة، فقد دعا محمد مرسـي إلى اجتماع مع عـدد من الأحزاب والشخصيات العامة، يوم السبت 26 مايو 2012، حيث تحدث عن الشراكة المتنظرة مع الفاعليات الأساسـية، ويومها تمادى في الخـداع عندما قال «إنه من الممكن أن يكـون هنـاك نائب أو أكثر في الرئاسـة، وأنه ليـس بالضرورة أن يكونـوا منتمين إلى

حـزب الحرية والعدالة»، بل قال «إن رئيـس الحكومة المقبلة من الممكن أن يكون من خارج الحزب أيضًا».

كانـت الأصـوات التـي حصـل عليها كل مـن أحمد شـفيق وحمديـن صباحي وعمـرو موسـى قد بلغ مجموعهـا 55.6٪ من مجمـوع الأصـوات، وكان الإخوان يتخوفون من توحد هذه الأصوات في انتخابات الإعادة وبذلك يتمكن أحمد شفيق من تحقيق الفوز، غير أن الإخوان تمكنوا في هذا الوقت من تحييد حمدين صباحي الذي رفض أية محاولة للائتلاف مع أحمد شفيق.

10

المفاجـــأة

فـي يـوم الأحد 20 مايـو 2012، أدلـى الكاتب الكبير الأسـتاذ «محمد حسـنين هيكل»، بحديث مهم إلى صحيفة الأهرام كشـف فيه النقاب عن اسـتمرار المؤامرة ضد مصر، وتأثيرها على الانتخابات الرئاسية.

لقد علق هيكل على الأحداث التي شـهدها مسـرح البالون، وماسبيرو، ومحمد محمـود، ووزارة الدفـاع فـي هـذا الوقت فقـال: «إن وجـود الأيدي الخفيـة واقع، فالمؤامرة حاضرة دائمًا في التاريخ، ويوم تظهر الحقائق فسوف يتكشف على سبيل المثـال، حجـم الأمـوال التي دخلـت مصر، للتأثيـر على مجرى الأحـداث منذ 25 يناير إلى هذه اللحظة، وهي مليارات الدولارات، فالمشـاركة في تحديد وتوصيف وصياغة مسـتقبل مصر السياسـي والاسـتراتيجي، مسـألة تسـاوى أن يدفع فيها أي ثمن».

كانـت تلـك كلمات الأسـتاذ هيـكل، قبيل إجـراء الجولـة الأولـى للانتخابات الرئاسية في 23 و24 مايو 2012.

في هذا الوقت، وفي التاسـعة مـن صباح اليوم ذاته، التقيت الفريق سـامي عنان نائـب رئيـس المجلس الأعلى للقوات المسـلحة، رئيس الأركان فـي مكتبه بوزارة الدفـاع، ثم انضم إلينا د.حسـن راتـب رئيس مجلـس إدارة قناة المحـور الفضائية، وقد دار الحوار بيننا في هذا الوقت، حول الدعاوى القضائية التي انطلقت للمطالبة بإصـدار إعـلان دسـتوري مكمِّل، وكان من رأيـه أن يبقى الوضع على مـا هو عليه،

خصوصًا ما يتعلق بالمادة 56 التي تتضمن سلطات المجلس العسكري، والمحددة في عشرة بنود، خصوصًا أن المجلس يقوم بمهام رئيس الجمهورية لحين انتخابه.

وأكد سامي عنان في هذا اليوم، أن الجيش المصري سوف يحمي الرئيس المنتخب أيًا كان توجهه، وسيدافع عن الشرعية وخيار الشعب أيًا ما كان الأمر، وأنه مصمم على أن يبقى على مسافة واحدة من جميع المرشحين.

وعندما سأله د.حسن راتب: بماذا تنصحنا؟، ولمن نعطي أصواتنا؟ عاد الفريق عنان ليكرر مقولته: «نحن على مسافة واحدة من الجميع، ولك الخيار»!!

كان سامي عنان يحدثنا في هذا الوقت، ويطلب رأينا في شكل الاحتفال الكبير، الذي يقترح إقامته في منطقة غرب القناة لتسليم وتسلم السلطة للرئيس المنتخب، وكان من رأيه دعوة العديد من قادة العالم لحضور هذا الاحتفال، الذي يعقبه تكريم أعضاء المجلس العسكري التسعة عشر من الرئيس الجديد.

وفي هذا اليوم أبلغنا الفريق عنان، أنه تم ضم كل من اللواء «محمود نصر» واللواء «ممدوح شاهين» إلى المجلس الأعلى للقوات المسلحة رسميًّا، حيث كانا يحضران اجتماعات المجلس دون عضوية رسمية، وأن المشير أصدر قرارًا بضمهما ليصبح أعضاء المجلس 21 عضوًا في هذا الوقت.

وفي حوالي الثانية والنصف من بعد ظهر اليوم ذاته، كان لديّ موعد مع الدكتور كمال الجنزوري، رئيس مجلس الوزراء الذي قال: إنه قادم لتوه من اجتماع مع الفريق سامي عنان، انتهى في نحو الثانية ظهرًا، وإنه تحدث معه في ضرورة صدور إعلان دستوري جديد، وقال لي: «لقد قلت له.. يجب ألَّا تُترك السلطة للمجهول، وأبلغته بأنني لن أترك موقعي كرئيس للوزراء لأن دوري لن ينتهي إلَّا باستقرار الأوضاع»، وقال: «لقد قلت له.. إن الرئيس المقبل لا يجب أن يتولَّى الحكم إلَّا بعد الانتهاء من وضع الدستور»، وقال «اقترحت مدة شهرين تقريبًا للانتهاء من الدستور، بعدها يتولَّى الرئيس المنتخب مهام السلطة، حتى تكون الأمور قد استقرت في البلاد».

قلت للجنزوري في هذا الوقت: «إن البلاد مقبلة على كارثة كبرى، إذا فاز محمد مرسي، وإن الأوضاع قد تتداعى والبلاد قد تتعرض لمشكلات كبيرة».

وفي مساء اليوم ذاته، اتصل بي الدكتور الجنزورى وقال: «أنا قلق، وأصحابك (يقصد المجلس الأعلى للقوات المسلحة) تحاصرهم الأزمات من كل اتجاه، ولكن نحن في حاجة إلى قرارات حاسمة»، وتواعدنا على اللقاء مرة أخرى.

وقبيل إعلان نتائج المرحلة الأولى للانتخابات الرئاسية، كنت أجلس مع المستشار عبد المجيد محمود النائب العام في مكتبه بدار القضاء العالي، وسألته عن النتيجة المتوقعة، فقال لي: إن أحمد شفيق يتقدم الجميع بنحو 160 ألف صوت، يليه محمد مرسي.

ذهبت إلى مجلس الشعب في هذا الوقت لمتابعة الموقف، كانت لدينا جلسة لمناقشة بعض الموضوعات العادية، لكن كانت هناك حالة ترقب لنتائج الانتخابات الرئاسية.

وخلال الجلسة أرسلت للدكتور سعد الكتاتني رسالة، وهو يجلس على المنصة، قلت له فيها: هناك مؤشرات تؤكد أن أحمد شفيق هو الحاصل على أعلى الأصوات في الجولة الأولى وبفارق 160 ألف صوت، وفجأة وجدت وجه الكتاتني قد تغيَّر، واعترته حالة من التجهم، ثم أرسل إليَّ ورقة والجلسة كانت منعقدة، سألني فيها: من أين أتيت بهذه المعلومات؟ فقلت له: لقد عرفتها من مصدر قضائي، فازداد تجهمه بعد أن قرأ الورقة، وبدا مرتبكًا أثناء إدارة الجلسة.

كنت قد تقدمت في هذا الوقت بطلب إحاطة إلى د.سعد الكتاتني حول موقف الحكومة من قانون الطوارئ الذي سينتهي العمل به يوم 31 مايو، فقال لي: «كيف تطلب مني أن أناقش أمرًا لم يردني بشأنه شيء لا من الحكومة ولا من المجلس العسكري»؟!.

في اليـوم التالي 28 مايو 2012 اتصل بي د.كمال الجنزوري مبكرًا، وطلب مني أن نلتقـي فـي مكتبه بمبنى مجلس الوزراء المواجه لمبنى البرلمان في الثانية عشـرة ظهـرًا، وذهبت إليه في الموعد المحدد، وتدارسـنا لنحو السـاعة نتائج الانتخابات الرئاسـية، التي اتضحت مؤشـراتها قبيل إعلانها في اليوم نفسه، وطلب مني أن أبلغ الفريـق أحمد شـفيق الذي سـيدخل جولة الإعادة، بـأن عليه أن يقـدم برنامجًا قويًا لجماهير الناخبين في الجولة الثانية، يقوم على اختصار مدة الرئاسة لعامين بدلًا من أربعة أعوام، وأن يعد بنسبة محددة في المواقع التنفيذية (محافظين ووزراء) لشباب الثورة، وأن يقدم للناس ما يؤكد عدم وجود نية لديه لإعادة إنتاج النظام القديم.

كانـت مخاطـرة من الجنـزوري، لكنه كان منـذ البداية على يقين من أن مرشـح الإخوان، إذا ما حقق الفوز، فمعنى ذلك أننا سنمضي إلى المجهول.

بعـد هـذا اللقـاء، اتصلت بالفريـق أحمد شـفيق هاتفيًـا وقلت لـه: «إن صديقنا المشـترك الذي فـي الحكومة يبلغك برسـالة محددة». وقلت له مضمون الرسـالة، فسـألني أحمد شفيق مندهشًـا وقال: «ولماذا تختصر مدة الرئاسة إلى عامين؟» وبدا أنه غير مقتنع بهذا الأمر!

في هذا الوقت عدت للحديث مع سـعد الكتاتني، عن حالة الطوارئ، خصوصًا أنـه لـم يكن يتبقى على الموعد المحدد لإلغائها أو تجديدها سـوى ثلاثة أيام، فقال لـي: «أنا لن أرسـل طلبًا بالمد لمدة شـهر فيرفضـه المجلس العسـكري، ولذا ليس أمامنا سوى الانتظار»!!

وفـي مسـاء اليوم ذاتـه اتصلت بالفريق سـامي عنان أسـأله عن حالـة الطوارئ، والموقف منها، فقال لي: ما رأيك؟!، قلت له: لابد أن يرسـل المجلس العسـكري إلـى مجلس الشـعب بمـا يفيد رفـض اسـتمرار حالة الطـوارئ بشـرط أن تتحملوا مسئولية الأمن كاملة.

قال لي الفريق سامي عنان: نحن نبحث الأمر وسنرى!!

وبعـد إعلان نتيجة الانتخابات الرئاسـية مسـاء اليـوم ذاته، وانحصار المنافسـة بين محمد مرسـي وأحمد شفيق، اشتعلت ثورة الغضب في نفوس عناصر الإخوان وتابعيهم، فقام «علاء عبد الفتاح» وآخرون من مجموعة 6 أبريل، وبعض السـلفيين والإخـوان بإحـراق مقر اللجنـة الانتخابية الرئيسـي للفريق أحمد شـفيق في منطقة الدقي، كما خرجت مظاهرات في القاهرة والإسكندرية ودمياط وبورسعيد وغيرها تعترض على نتائج الانتخابات.

كانـت الأوضاع في البلاد تزداد تدهورًا، وراحت جماعة الإخوان تحرِّض على العنف، وتنذر بالخراب والدم في حال فوز أحمد شفيق في انتخابات الإعادة.

كان أحمـد شـفيق يدرك أبعاد المؤامـرة، لكنه لم يكن على ثقة مـن أن التصعيد ضده سيصل إلى حد العنف، وحرق مقراته والتهديد باغتياله.

بعـث أحمد شـفيق في هـذا الوقت برسـائل عديـدة، مضمونها يؤكد اسـتعداده للتعـاون مع جميع الفرقاء، خصوصًا شـباب الثورة، عندمـا قال: «إن الثورة خُطفت من هؤلاء الشـباب، وإنه حان الوقت لأن يحصلوا على حقوقهم التي أُهدرت، وأن يتبوأوا المواقع التنفيذية التي تمكنهم من تحقيق أهداف ثورتهم».

فـي هذا الوقت أصـدر حزب النور تصريحًا على جانـب كبير من الأهمية، على لسان د.طارق فهيم (أمين الحزب بالإسكندرية) قال فيه: «إن الحزب سيقبل بنتائج الانتخابـات في حـال فوز الفريق أحمد شـفيق، ما دام قد جاء بإرادة الشـعب، ومن خـلال صناديـق الانتخابـات وبشـفافية كاملـة، ودون تدخـل من أحد» وقـال: «إن الحزب سيرفض أي دعوة للخروج على الشرعية؛ لأن ذلك يعرِّض مصلحة الوطن للخطر، ويُدخلنا في نفق مظلم، لا نعلم كيف سنخرج منه، وبالتالي فإن الدعوة التي تطالـب بالنزول إلى الشـارع في حال فوز الفريق شـفيق مرفوضـة تمامًا ولم تصدر عنا». بل الأهم من ذلك أن أشرف ثابت (وكيل مجلس الشعب السابق وعضو الهيئة

العليا لحزب النور) قام ومعه د.ياسـر برهامي (نائب رئيس الدعوة السـلفية) بزيارة إلى أحمد شفيق في منزله للتنسيق معه حول انتخابات الإعادة.

كان الإخوان يمارسون الابتزاز على الجميع في هذا الوقت، وقد راحوا يرددون الشـائعات والأكاذيب، عـن احتمال تدخل المجلس العسـكري لتزوير الانتخابات لصالح أحمد شفيق، وأنهم لن يقبلوا بالصمت وسيقلبون الدنيا رأسًا على عقب إذا ما حدث ذلك.

وقد تحدثت مع اللواء مختار الملا (عضو المجلس العسـكري) لأسـمع وجهة نظـره في هذه الاتهامات، وكان مسـتاءً للغاية، وقال: «إن المجلـس لن يبقى صامتًا أمام هذه الأكاذيب التي لا سند لها».

وفي مساء الأربعاء 30 مايو، عاودت الاتصال بالفريق سامي عنان لمعرفة موقف المجلس العسـكري من حالة الطوارئ، فقال لي: «إن المشير طنطاوي سينهي حالة الطوارئ مع تولي القوات المسـلحة لمهام الأمن في البلاد، وأن قرارًا بذلك سـوف يصل إلى مجلس الشعب غدًا».

وبالفعـل كان القرار قد صدر في اليوم التالي، بإنهاء حالة الطوارئ رغم خطورة الأوضـاع والانتخابـات الرئاسـية المتوقعة، إلَّا أن المشـير طنطـاوي كان يعرف أن جماعة الإخوان سـتتخذ من قرار المد، شـماعة لإثارة المشاكل، فقرر وقف العمل باستمرارها، مع تولي القوات المسلحة المهام الأمنية كاملة لحماية البلاد.

وفـي يوم الأحد الثالث مـن يونية، كان هناك هجوم عنيـف من جماعة الإخوان ضـد قضاة مصر، وضد رئيس النادي المستشـار أحمد الزند، وثـارت معركة حامية الوطيس بينـي وبين النائب الإخوانـي «محمد البلتاجي»، ومن عجـب أن كثيرًا من الليبراليين مـن أعضاء البرلمان، انضمـوا إلى البلتاجي في هجومهـم على القضاء، وتصاعـدت حـدة التوتـر بينـي وبينـه، عندمـا راح يتهمني بأننـي أحمل رسـالة من

المجلس العسكري وأنني مجرد مندوب لمن كان يسميهم بـ«العسكر»، وذلك بعد أن تحدثت عن ضرورات انتخاب الهيئة التأسيسية لوضع الدستور.

في هذا الوقت دعا المشير طنطاوي إلى لقاء خاص مع الأحزاب يوم الثلاثاء 5 يونية، قدم فيه ما يشبه الإنذار الأخير، إلَّا أن جماعة الإخوان ظلت تراوغ حتى اللحظة الأخيرة، يومها أنذر المشير بأنه إذا لم يتم الانتهاء من تشكيل الجمعية التأسيسية بشكل يرضي جميع القوى والأحزاب، فإنه سيضطر إلى تشكيل جمعية تأسيسية استنادًا إلى صلاحياته وحقه في إصدار إعلانات دستورية جديدة، ولكن جماعة الإخوان طلبت مهلة من الوقت، بعدها أصدرت الجماعة تعليماتها لعناصرها في البرلمان، وطالبتهم بضرورة تجاوز الأزمة مع المجلس العسكري، وفي يوم الاثنين 11 يونية، تمت مناقشة قانون معايير التأسيسية، وأقر مجلسا الشعب والشورى في 13 يونية 2012، التشكيل الثاني للجمعية التأسيسية، بينما انسحب عدد من ممثلي الأحزاب المدنية بسبب هيمنة الإخوان والسلفيين على التشكيل الجديد.

تصاعدت الأزمة في الشارع مجددًا، مع اقتراب الانتخابات الرئاسية التي أشارت بعض التوقعات إلى احتمال فوز محمد مرسي بها، بسبب انقسام القوى المدنية حول المرشح الآخر الفريق أحمد شفيق.

في هذا الوقت التقى مسئول كبير بالمشير حسين طنطاوي، في مقر وزارة الدفاع وحذر خلال اللقاء من خطورة النتائج التي يمكن أن تسفر عنها الانتخابات الرئاسية المقبلة، وبينما كان المشير طنطاوي يودعه أمام مبنى الوزارة، قال له المسئول الكبير: «إذا كنت أنت لا تريد أن تتخذ قرارًا، اترك شباب العسكريين يدبرون انقلابًا لإنقاذ البلاد، خصوصًا أن فوز مرشح الإخوان محمد مرسي سوف يسبب كارثة كبرى»، هنا بادره المشير طنطاوي على الفور بالقول: «وماذا سيقول علينا الناس؟ سوف يقولون إن هذا الانقلاب تم بمعرفتنا، وإن هناك تواطؤًا على التجربة الديمقراطية، كما أن العالم لن يتركنا وحالنا، بل سيسعون إلى التآمر على الجيش

والدولة، ولذلك نحن ملتزمون باتفاقنا منذ البداية على تسليم السلطة لرئيس مدني منتخب، وأنا لن أتدخل في الانتخابات ولن أسمح بذلك، والخيار الوحيد هو خيار الشعب، والرئيس الذي سيتم انتخابه، سنوافق عليه أيًا كان رأينا فيه، وسندافع عن شرعية انتخابه».

لم يعلق المسئول الكبير على كلام المشير طنطاوي، لكنه قال في قرارة نفسه: ربنا يستر!!

* * *

كان الشارع المصري في هذا الوقت، ينتظر حكم المحكمة الدستورية العليا في الطعن المقدَّم بعدم دستورية قانون انتخابات مجلس الشعب، هذا القانون الذي اضطر المجلس العسكري للموافقة عليه، بعد ضغوط مارستها غالبية الأحزاب والقوى السياسية المدنية منها والدينية، لإجباره على الموافقة عليه رغم التحذير من عدم دستورية بعض مواد هذا القانون.

وفي يوم الخميس الرابع عشر من شهر يونية 2012، أصدرت المحكمة الدستورية العليا حكمين أساسيين في قضيتين شغلتا الرأي العام لفترة من الوقت.

كان الحكم الأول متعلقًا بعدم دستورية بعض مواد قانون انتخابات مجلس الشعب، وتحديدًا المادة (5) منه، حيث قضى الحكم بعدم دستورية نص الفقرة الأولى من المادة الثالثة من القانون رقم 38 لسنة 1972، والمستبدلة بالمرسوم بقانون رقم 1 23 لسنة 2011 بتعديل بعض أحكام المرسوم بقانون رقم 120 لسنة 2011، وذلك لمخالفتهما مبدأ المساواة الذي كفلته المادة (7) من الإعلان الدستوري الصادر في الثلاثين من مارس 2011، بعد أن ميزا بين المنتمين للأحزاب السياسية البالغ عددهم ثلاثة ملايين، والمستقلين وعددهم خمسون مليونًا، بأن خص المنتمين للأحزاب بثلثي عدد أعضاء مجلس الشعب، وقصر حق المستقلين على الثلث الباقي، يزاحمهم فيه المنتمون للأحزاب، ولذلك حكمت المحكمة

بعدم دستورية نص الفقرة الأولى من المادة الثالثة من القانون رقم 38 لسنة 1972، في شأن مجلس الشعب المستبدلة بالمرسوم بقانون رقم 120 لسنة 2011.. كما قضت بعدم دستورية ما تضمنه نص الفقرة الأولى من المادة السادسة من هذا القانون، المستبدلة بالمرسوم بقانون رقم 108 لسنة 2011، من إطلاق الحق في التقدم بطلب الترشح لعضوية مجلس الشعب في الدوائر المخصصة للانتخاب بالنظام الفردي للمنتمين للأحزاب السياسية إلى جانب المستقلين غير المنتمين لتلك الأحزاب.

ونصَّت أيضًا بعدم دستورية المادة التاسعة مكررًا (أ) من القانون المشار إليه، المضافة بالمرسوم بقانون رقم 108 لسنة 2011، فيما نصت عليه من تضمين الكشف النهائي لأسماء المرشحين بالنظام الفردي بيان الحزب الذي ينتمي إليه المرشح، وقضت أخيرًا بعدم دستورية نص المادة الأولى من المرسوم بقانون رقم 123 لسنة 2011، بتعديل بعض أحكام المرسوم بقانون 120 لسنة 2011، وبسقوط نص المادة الثانية منه.

هذا عن منطوق الحكم الصادر ببطلان عضوية ثلث أعضاء البرلمان، الذين رشحوا أنفسهم على القوائم، وكان طبيعيًّا أن ينصرف الحكم إلى بقية أعضاء المجلس.

وقد أثار هذا الحكم حالة من الغضب الشديد لدى جماعة الإخوان، وبعض القوى المدنية الأخرى، وكنت قد بادرت بعد صدور الحكم إلى إعلان قبولي بالحكم، وتقدمت باستقالتي من البرلمان في مداخلة هاتفية على الهواء مع الإعلامية «لميس الحديدي» بعد صدور الحكم بدقائق.

وإلى جانب هذا الحكم، كان هناك حكم آخر أصدرته المحكمة الدستورية العليا في الجلسة ذاتها، يقضي بعدم دستورية قانون العزل السياسي الذي يمنع رموز النظام السابق من خوض الانتخابات، وكان معنى ذلك أن المرشح الرئاسي

أحمد شفيق سوف يتمكن من خوض الجولة الثانية للانتخابات الرئاسية في مواجهة المرشح الإخواني محمد مرسي.

وكان الإخوان وحلفاؤهم، قد مارسوا ضغوطًا شديدة على المجلس العسكري، واللجنة العليا للانتخابات لإجبارها على القبول بالقانون الذي قدمه مجلس الشعب والذي قضى بالعزل السياسي، وهو القانون الذي كنت إلى جانب قلة داخل البرلمان قد حذرنا من عدم دستوريته وخطورته على الأوضاع في البلاد.

وفي اليوم نفسه، دعا المشير طنطاوي إلى اجتماع للمجلس الأعلى للقوات المسلحة، لمناقشة أبعاد الحكمين الصادرين، وبعد مناقشات قصيرة، وقيام اللواء ممدوح شاهين (عضو المجلس) بتقديم رؤيته القانونية للحكمين، تمت الموافقة، وقرر المجلس الالتزام بتنفيذ حكم حل مجلس الشعب، أما الحكم الآخر فهو ملزم للجنة العليا للانتخابات.

وقد أصدر المجلس العسكري في هذا اليوم بيانًا، أكد فيه أن الجولة الثانية من الانتخابات المقرر إجراؤها في 16 و17 يونية 2012 سوف تُجْرَى في موعدها المحدد، وأنه قام بتوفير جميع الضمانات الأمنية واللوجستية لإجرائها على الوجه الأكمل.

كان موعد الانتخابات هو السبت والأحد، قبلها كنت التقيت الدكتور الجنزوري وقلت له: «إنني أشعر بالخطر من استغلال المواطنين ليومى الخميس والجمعة في السفر إلى الشواطئ، مما يعنى أنهم لن يعودوا إلَّا يوم الاثنين المقبل، وبذلك نحرم من ملايين البشر الذين سوف تذهب أصوات كثير منهم إلى المرشح أحمد شفيق في حال مشاركتهم في عملية التصويت»، فقال لي الجنزوري: «إن اللجنة العليا للانتخابات رفضت اقتراحًا يقضى بتأجيل الانتخابات إلى الاثنين والثلاثاء، وانتهى الأمر».

وبالفعل منذ يوم الخميس 14 يونية، سافر ما يزيد على 3 ملايين مواطن إلى الشواطئ، تاركين القاهرة والعديد من المحافظات الأخرى، مما حرمهم من فرصة التصويت، وكان ذلك لصالح المرشح الإخواني بكل تأكيد.

سعت جماعة الإخوان إلى استغلال حكمَيْ المحكمة للتحريض ضد المجلس العسكري، فقد أصدرت بيانًا في هذا الوقت أكدت فيه أن قرار المجلس العسكري بحل البرلمان، هو انتزاع للسلطة التشريعية بغير حق، إضافة إلى السلطة التنفيذية التي من المفروض تسليمها للسلطة المدنية بعد أسبوعين.

وقال البيان: «إن ما حدث يمثل انقلابًا على المسيرة الديمقراطية برمتها، ويعيدنا إلى نقطة الصفر من جديد» وقالت الجماعة محذرة: «إن كوادرها لن يقفوا متفرجين على محاولات القضاء على أهداف الثورة في الحرية والديمقراطية والعدل والعدالة الاجتماعية والكرامة الإنسانية، التي توحد الشعب بكل أطيافه، وكلنا ثقة في أن هذه اللُحمة ستعود في مواجهة أعداء الثورة من جديد».

في هذا الوقت كان وفد من جماعة الإخوان، قد سافر إلى الولايات المتحدة، في زيارة لطرق الأبواب والتمهيد لفوز محمد مرسي، وتقديم المزيد من الضمانات والتطمينات للأمريكيين، وقد التقى الوفد مسئولين في الكونجرس والخارجية والاستخبارات الأمريكية، بينما كانت السفيرة الأمريكية «آن باترسون» على اتصال مستمر بالجماعة ومرشحها محمد مرسي.

كانت جميع المؤشرات تؤكد أن واشنطن تمارس ضغوطها على المجلس العسكري، واللجنة العليا للانتخابات، بزعم التحذير من خطورة التدخل لصالح الفريق أحمد شفيق، في الجولة الثانية للانتخابات.

في هذا الوقت ترددت معلومات عن عمليات عنف سيقوم بها الإخوان، حال فوز أحمد شفيق، ووصلت التهديدات إلى اللجنة العليا للانتخابات والمجلس العسكري، وفي اليوم الأول تم القبض على أحد الأشخاص أمام اللجنة الانتخابية بمنشية ناصر، ووجد على تليفونه المحمول خطة تقضي بحرق القصر الجمهوري، ومؤسسات سيادية أخرى حال فوز أحمد شفيق.

ظلت عملية الانتخابات مفتوحة في هذا اليوم حتى الحادية عشرة مساء، وتم مد فترة التصويت حتى الساعة الواحدة بسبب تكدس أعداد الناخبين.

كانـت المعلومات تتدفق على اللجان القضائية الانتخابية، عن وجود تجاوزات فـي أعـداد كبيرة من اللجـان الانتخابية لصالح المرشـح محمد مرسـي، وفي اليوم التالي صرح المستشار حاتم بجاتو (الأمين العام للجنة العليا للانتخابات الرئاسية) بالقـول: «إن اليـوم الثانـي للانتخابـات يشـهد عدة مخالفـات انتخابيـة، منها ضبط محـاولات تسـريب أوراق إلى خارج اللجان الانتخابية، لبـدء عملية التزوير عبر ما يسـمى «الورقة الدوارة»، إضافة إلى العثور علـى عدد من الدفاتر التي تحمل أوراقًا مسـددة لصالح مرشـح بعينه، وصل عددها إلى ألفي ورقة وأغلبها كان في محافظة الشـرقية» قال: «إنه تم ضبط البطاقات المسـوَّدة قبل اسـتخدامها، وإن جميع أوراق الانتخابات المخالفـة طُبعت في المطابع الأميرية، وإن كل المخالفات التي وردت إلينا وتشكل جريمة أحلناها للنيابة العامة».

لـم يكـن المجلس العسـكري بعيـدًا عما جرى، فقـد رصدت الأجهـزة الأمنية العديـد من هذه المخالفـات، وتم رفع تقرير بها إلى المشـير طنطاوي، وكان أخطر ما تضمنه هذا التقرير الذي اطلع عليه المشـير عصر اليوم الثاني للانتخابات في 17 يونيـة، مـا يفيد بطباعة حوالي مليـون و800 ألـف بطاقة انتخابية مسـوَّدة ومزوَّرة في المطابع الأميرية لصالح المرشح محمد مرسي، إضافة إلى تهديد الأقباط في بعض محافظات الصعيد ومنعهم من التصويت.

وفي هذا اليوم نفسـه طلب المشـير طنطـاوي من الفريق سـامي عنان، الاتصال بالمستشـار فاروق سـلطان (رئيس اللجنة العليا للانتخابات) ومعه المستشار حاتم بجاتو لإطلاعهما على الأمر.

وقد قام الفريق سـامي عنـان بالاتصال فعليًا، وأبلغهمـا بمضمون التقرير، وأكد أن المشير مستعد فورًا للموافقة على أي قرار تتخذه اللجنة لوقف هذه التجاوزات،

حتى ولو كان القرار سيفضي إلى إلغاء الانتخابات، وإعادة إجرائها مرة أخرى، بما يضمن نزاهتها.

غير أن المستشار فاروق سلطان رفض اتخاذ أية خطوات، من شأنها وقف سير الانتخابات، أو إلغائها أو إعادتها، وقال: إن اللجنة العليا سوف تكلف وزارة الداخلية، والمخابرات العامة، والرقابة الإدارية لإجراء تحرياتها، حول هذه التجاوزات، وإنه إذا كان هناك ما يوجب إلغاء نتيجة الانتخابات فلن يتردد في اتخاذ القرار المناسب.

لم يكن أمام المشير طنطاوي من خيار آخر، فرئيس اللجنة العليا قال كلمته، وهو لا يستطيع إجباره على القبول بأي حل رغمًا عنه؛ لأن ذلك لن يكون مقبولًا بأي حال من الأحوال من اللجنة، ولذلك لم يكن أمامه من خيار سوى انتظار التطورات المقبلة.

11

من سلَّم البلد للإخوان؟

بعد إغلاق صناديق الانتخاب، وبدء عملية الفرز الأولية، كانت الأرقام تشير إلى فوز محمد مرسي، مرشح جماعة الإخوان بمنصب الرئيس، قبل إجراء التحريات اللازمة حول وقائع التزوير التي شهدتها الجولة الثانية من الانتخابات.

كان المستشار «حاتم بجاتو» الأمين العام للجنة، قد أجرى اتصالاً بالمستشار فاروق سلطان رئيس اللجنة في الواحدة من صباح اليوم التالي الأثنين 18 يونية 2012، أبلغه فيه بجميع التطورات التي وردت إلى الأمانة العامة للجنة العليا، وبعض النتائج الأولية التي تم الإبلاغ بها، وأكد له أنه لن يغادر المقر الذي ظل به حتى الثالثة والنصف من صباح اليوم ذاته.

في فجر هذا اليوم كان الإخوان وأعوانهم قد أعدُّوا عدَّتهم، لقد احتشدوا في ميدان التحرير، ورفضوا مغادرته للاحتفال بإعلان نتيجة فوز محمد مرسي، أيًّا كانت النتائج المبلغة. لقد قرروا فرض سياسة الأمر الواقع مبكرًا، وأعدوا العدة، ورسموا السيناريو كاملاً، وتم الاتفاق بينهم على استباق قرار اللجنة العليا للانتخابات ووضعها أمام خيار واحد ووحيد.

في هذا الوقت تحديدًا، تلقَّى المشير حسين طنطاوي، تقريرًا على جانب كبير من الخطورة، أعدته أجهزة أمنية متعددة، تضمن تفاصيل عملية رصد تهريب الأسلحة من ليبيا إلى عناصر الإخوان، والجماعات الإرهابية، عبر الحدود الغربية

في أوقات سـابقة، وذلك بناء على اللقـاء والاتفاق الذي جرى بين عناصر إخوانية، وعناصر تنتمي إلى التنظيمات المتطرفة في ليبيا.

وكان أخطـر مـا تضمنـه هذا التقريـر، وصول شـحنة من صفقة أسـحلة حديثة، استولى عليهـا المتطرفـون في ليبيـا، من مخـازن نظام القذافـي، وقاموا بتسـليمها لجماعـة الإخـوان في شـهر فبرايـر 2012 وهي التي قامـت الجماعة بتسـليمها إلى عناصرها من المنتمين إلى اللجان النوعية.

ورصـد التقريـر، أنه في مطلع شـهر يونية 2012، وقبيل إجـراء جولة الإعادة في الانتخابات الرئاسـية، بين محمد مرسي والفريق أحمد شفيق، دفعت حركة حماس بعناصـر مدربة من «جيش الإسـلام» و«جماعـة جلجلت»، و«التوحيـد والجهاد»، ومجموعة «عماد مغنية» و«حزب الله»، تسـللت إلـى داخل الأراضي المصرية عبر الأنفاق غير المشروعة.

وأكـد التقريـر أن هـذه المجموعـات قامت في هـذا الوقـت، بتحديـد ومعاينة الأماكن والمنشـآت المهمة والأمنية بشـمال سـيناء، ثم العودة مرة أخرى إلى قطاع غزة عبر الأنفاق، حيث جرى تدعيم هذه العناصر بالرشاشات الآلية وقذائف أر. بي جي، وسيارات دفع رباعي، وبطاقات هوية بأسماء كودية، وكان ذلك هدفه الإعداد لمواجهة التطورات، انتظارًا لما سوف تسفر عنه الانتخابات الرئاسية في مصر.

كانت الخطة تقضي في حال إعلان فوز الفريق أحمد شفيق، أن يجري استهداف تلك المنشآت، والسيطرة على أقسام الشرطة، وقتل عناصرها، وإعلان شمال سيناء «إمارة إسلامية» مستقلة.

وأكد التقريـر المقدَّم، أن حماس ألقت بكل ثقلها خلف جماعة الإخوان، لأنها قامت بالتنسـيق مـع المنظمـات التكفيرية الأخـرى، لتنفيذ مخطط إثـارة الفوضى، وإرهاب الشعب المصري، حال سقوط محمد مرسي.

ولأجل ذلك؛ تم تجميع ما سُمّي بـ«الكتائب الشعبية»، وتسليحها، وتسليمها كميات كبيرة من المهمات والملابس العسكرية، للإيحاء للمصريين أن هناك انشقاقاً قد حدث في الجيش المصري حال الإعلان عن فوز أحمد شفيق، وكانت الخطة تقضي أيضاً، بأن تقوم هذه المجموعات، بالانتشار داخل المواقع الاستراتيجية في البلاد، في حين جرى تشكيل مجموعات أخرى، هدفها بث الشائعات على موقع التواصل الاجتماعي، وفي الأوساط المختلفة مستخدمين في ذلك وسائل الإعلام الإخوانية، ومن بينها قناة (25 يناير) التلفزيونية التي كلفت باستخدام أكواد مشفرة، وبثها لتحريك تلك المجموعات، وبث أحداث العنف والإرهاب للمواطنين، وضرب المظاهرات السلمية التي سوف تخرج داعمة لأحمد شفيق في حال فوزه.

لقد أشار التقرير أيضاً، إلى وجود خطة للإخوان بالاشتراك مع بعض التنظيمات الإرهابية المتحالفة معها، لضرب العديد من المنشآت الاستراتيجية، ومحطات الكهرباء والمياه، في شتى أنحاء البلاد، والقيام بعمليات خطف وقطع للطرق، ودفع مئات الآلاف للنزول إلى الميادين، بهدف جرجرة الجيش والاعتداء على عناصره، والهجوم على جميع البنوك والمؤسسات الاقتصادية، وقطع المواصلات وصولًا إلى سيادة العنف والفوضى، وتكرار نموذج السيناريو السوري والليبي على أرض مصر.

كان المشير طنطاوي، قد تعهَّد بعدم التدخل في الانتخابات، وكان السؤال المطروح أمامه: ماذا إذا نجح مرسي؟ وكانت الإجابة التي رددها أكثر من مرة تقول: «لن نتدخل ولن نكون عقبة أمام أي رئيس يختاره الشعب».

كان المشير قد وافق على بنود الإعلان الدستوري المكمل، الذي أعده اللواء ممدوح شاهين، عضو المجلس الأعلى للشئون القانونية والدستورية، وهو الإعلان الذي صدر في يوم 17 يونية، متضمنًا موادًا تهدف إلى الحيلولة دون تدخل الرئيس المقبل في شئون الجيش، ومواجهة احتمال صدور قرار من القضاء الإداري بحل الجمعية التأسيسية لوضع الدستور الجديد.

وقد أثار الإعلان الدستوري المكمِّل، قلق جماعة الإخوان والعناصر المرتبطة بها، غير أنهم ركزوا اهتمامهم في هذا الوقت، على حسم نتيجة الانتخابات الرئاسية لصالح مرشحهم محمد مرسي.

في الرابعة من فجر الأثنين 18 يونية، كانت نتائج الفرز في جميع المحافظات عدا القاهرة، وصلت إلى غرفة عمليات جماعة الإخوان، وإلى اللجنة العليا للانتخابات، وكان محمد مرسي وفقًا للنتائج المقدمة في هذا الوقت فائزًا على المرشح أحمد شفيق بنحو مليون صوت وفق ما تم إعلانه!!

في هذا الوقت عقد محمد مرسي مؤتمرًا صحفيًّا، بحضور عدد من أنصاره، وأعلن خلاله فوزه بمنصب رئيس الجمهورية، وكان الأمر مثار دهشة وصدمة، إلَّا أن الكثيرين شكَّكوا في هذه النتيجة!

بعد انتهاء المؤتمر الصحفي، توجه محمد مرسي وبعض مرافقيه إلى ميدان التحرير، الذي احتشد فيه الآلاف انتظارًا لنتيجة الانتخابات، ومن هناك ردد ذات الكلمات، معلنًا فوزه القاطع والنهائي، واحتفل مع أنصاره الذين كانوا قد أعدوا العدة لهذا الاحتفال.

منذ البداية كانت اللجنة العليا للانتخابات قد حددت الإثنين 18 يونية، موعدًا لإعلان نتيجة الانتخابات، على أن يتم فتح باب تلقى الطعون، ابتداء من يوم الثلاثاء 19 يونية، إلَّا أن اللجنة قررت تأجيل إعلان النتائج، لحين تلقِّي تقارير وزارة الداخلية، والمخابرات العامة، والرقابة الإدارية، بشأن ما تردد عن وجود تجاوزات خطيرة في العملية الانتخابية، وتم الاتفاق في هذا الوقت على إعلان النتائج يوم الخميس 21 يونية.

في الحادية عشرة صباحًا، كان المستشار «حاتم بجاتو» يعقد اجتماعًا مع المستشار فاروق سلطان، رئيس اللجنة العليا للانتخابات، وبعدها اتجه إلى وزارة الخارجية للتحقيق في الاتهامات الموجهة إلى اللجان الانتخابية في الخارج خصوصًا

السعودية، حيث تم اتهام اللجنة الانتخابية هناك بأنها تلقت تصويتًا جماعيًا، وكذلك الحال بالنسبة للصناديق القادمة من جنوب أفريقيا لصالح محمد مرسي.

وبدأت عملية الفرز من الساعة 12 ظهرًا، حتى الحادية عشرة مساءً، وتم استبعاد بعض الأصوات، إلَّا أن الشكوك والطعون ظلت مستمرة، وقدم محامي الفريق أحمد شفيق عدداً من التظلمات الخاصة بالتزوير الذي حدث في المطابع الأميرية ومنع الأقباط من التصويت في عدد من المحافظات.

في هذا الوقت كان المستشار «حاتم بجاتو» قد أجرى اتصالاً باللواء مراد موافي، رئيس المخابرات العامة، واللواء أحمد جمال الدين مدير الأمن العام، وأيضاً رئيس جهاز الرقابة الإدارية، طالبهم فيه بضرورة إجراء التحريات اللازمة، حول ما تردد عن وقائع تجاوزات وجرائم تزوير في جولة الإعادة.

كانت الطعون قد زادت على 446 طعنًا، كلها لها أسبابها وحيثياتها، وكانت اللجنة العليا معنية ببحث جميع هذه الطعون والرد عليها.

لكن جماعة الإخوان المسلمين أعلنت على موقعها الإلكتروني، حصول محمد مرسي على 13732000 مليون صوت، بنسبة تصل إلى 52٪ من مجموع الأصوات، بينما أعلنت حصول المرشح أحمد شفيق على 12338973 مليون صوت بنسبة تصل إلى 48٪.

ويبدو أن جماعة الإخوان، كانت قد أعدت نفسها جيِّداً لهذا اليوم، فقد بدأت ماكينتها الإعلامية تبث التقارير والبيانات، إلى شتى أنحاء العالم، لتؤكد وقبيل إعلان نتيجة الانتخابات، أن محمد مرسي سيبدأ على الفور بعد الإعلان الرسمي، في تشكيل الحكومة الجديدة من ألوان متعددة من الطيف السياسي، وأن مرسي سيختار خمسة نواب له في رئاسة الجمهورية، من بينهم نائب قبطي، ونائب من الشخصيات ذات الكفاءة من خارج حزب الحرية والعدالة، ونائب من الشباب، ونائبة تمثل المرأة.

في مســاء اليوم ذاته دار حوار هاتفي مطول بيني وبين الفريق ســامي عنان، حول ما يتردد عن فوز محمد مرسـي بانتخابات الرئاسـة، وقد شـككت في الأمر، وقلت إنهـا النتائـج التي أعلنها حزب الحرية والعدالة، ولكـن اللجنة العليا للانتخابات لم تقل كلمتها بعد، كما أن نتائج القاهرة لم تصل إلى اللجنة حتى الآن.

وفي المســاء ذاتـه اتصل بى الدكتور كمـال الجنزوري ودعاني إلـى لقاء عاجل في الحادية عشـرة من صباح الثلاثاء 19 يونية، وعندما وصلت إلى هناك، عرفت أن هناك تكليفًا من المشير طنطاوي للجنزوري، بالالتقاء بعدد محدد من الشخصيات، وذلـك للاتفاق على تشـكيل الجمعية التأسيسـية للدسـتور، خوفًا مـن حلها بحكم قضائي كان متوقعاً صدوره في نهاية الشهر ذاته.

وقـد ضمـت اللجنة كلًا مـن د. الجنـزوري ود. فايزة أبو النجا وزيـرة التخطيط والتعاون الدولي، ومنير فخري عبد النور وزير السياحة، وفتحي فكري وزير القوى العاملـة السـابق، ورجائي عطية، وسـامح عاشـور، ومصطفى بكـري، ود. عبد الله المغازي وياسر القاضي وآخرين.

كان الجنزوري قد وجه الدعوة أيضاً إلى د. حلمي الجزار ممثلاً عن حزب الحرية والعدالـة وجماعة الإخـوان، ولكن فور وصولـه ومعرفته بالأمر، التقـى الجنزوري وقرر الانسـحاب، ثم خرج ليتحدث إلى وسائل الإعلام، متهمًا المجلس العسكري بأنه يشكل جمعية تأسيسية للدستور، بهدف إسقاط الجمعية التأسيسية الحالية.

كان التوتـر هـو سـيد الموقـف، فمـع توالـي نتائـج الانتخابـات، كانـت جميع المؤشرات، تشير إلى أن محمد مرسي سيفوز في هذه الانتخابات، ما لم يتم التدخل للتحقيق في وقائع التزوير التي شاع الكلام عنها.

وأثنـاء الحديث عن التوقعـات أطلعتني «د. فايز أبو النجـا» على مضمون مقال نشرته الإيكومونيست البريطانية، بعنوان «انتخبوا الإخوان» وقالت لي: إذن المؤامرة قـد اكتملت الآن!! كان منير فخري عبد النور يجري الاتصالات بين الحين والآخر

ليســأل عــن نتائج بعض المحافظــات، وكان يقول لي: يبــدو أن الكارثة في الطريق، وكان يقصد بذلك احتمال فوز محمد مرسي بمنصب رئيس الجمهورية.

بعد مناقشــات استمرت لعدة ســاعات، تم الاتفاق على تشكيل جمعية تأسيسية مــن مائــة عضــو، يمثلــون جميــع ألــوان الطيــف السياســي والاجتماعــي، وبعــض الشــخصيات العامة وأســاتذة القانون الدســتوري، وكان تمثيل الإسلاميين في هذه الجمعية المقترحة لا يزيد على أربعة أشخاص.

وفي مســاء اليوم ذاته تحدث معي الفريق ســامي عنان، وقالي لي إن هناك نسخة من التشــكيل المقترح قد وصلته، وأن الأمر لن يطرح إلّا إذا صدر حكم من القضاء الإداري ببطــلان الجمعيــة الســابقة، وفــي هــذه الحالة ســيصدر المجلــس الأعلى التشــكيل الجديد، اســتنادا إلى ســلطته المخولة له في الإعلان الدســتوري المكمل الصادر في 17 يونية 2012.

وجــاء يــوم الخميــس 21 يونية، لكــن اللجنة العليــا للانتخابــات، رأت ضرورة تأجيــل إعــلان النتيجة إلــى يوم الأحــد 24 يونية، وهنا اشــتاط الإســلاميون غضبًا، وراحوا يوجهون الاتهامات إلى المجلس العســكري بالمسئولية عن التأجيل، حتى يتمكن من تزوير نتائج الانتخابات.

ودعا الإخوان وأنصارهم في هذا الوقت، إلى مليونية في ميدان التحرير، أطلقوا عليها «مليونية الشــرعية» طالبــوا خلالها بإعلان فوز محمد مرســي فوراً، والتوقف عن التدخل في شــئون الانتخابات، وتزوير نتائجها لصالح المرشــح أحمد شــفيق، كما كانوا يزعمون، واحتشد عشرات الآلاف بعد صلاة الجمعة، ليحذِّروا وينذروا، ويوجهوا التهديدات بإشعال الأوضاع في حال فوزه.

وفي اليوم نفســه عقد المرشــح أحمد شــفيق مؤتمرًا صحفيًا، أعلن فيه فوزه في الانتخابات بنســبة 52٪ على المرشح المنافس محمد مرسي، وهو أمر أثار مخاوف الإخوان وزاد من حدة قلقهم!!

كانت الأجواء في البلاد، تشـهد حالة متصاعدة من التوتر، وقد انتشرت في هذا الوقت شائعات تقول إن الإخوان سيحرقون القاهرة في حال فوز أحمد شفيق.

وفي الثالثة صباحاً من فجر اليوم التالي السبت 23 يونية، كان مندوب من النيابة العامـة، قد وصـل إلى مقر اللجنة العليا للانتخابات، ليسـلم مظروفًا خاصًا من نيابة استئناف القاهرة، إلى الأمين العام للجنة العليا للانتخابات.

كان المظـروف يتضمـن كتابين مؤرخين بتاريخ 21 يونية، من المستشـار النائب العام المسـاعد، ومدير التفتيش القضائي إلى المستشـار حاتـم بجاتو، الأمين العام للجنـة العليـا للانتخابات، يتضمـن نتائج التحقيق الأولية حـول محضر التحريات، المحـرر بتاريـخ 21 يونيـة بمعرفـة اللـواء «محمـود يسـري»، وكيـل الإدارة العامة للمباحـث الجنائيـة بمصلحة الأمن العـام، والذي قدمه بناء على طلب السـيد وزير الداخلية، بإجراء التحريات عن الجرائم الانتخابية، التي وقعت يومي 16 و 17 يونية 2012، والكتاب الثاني في شـأن الشـكاوى التي تلقتها النيابـة العامة، عن مخالفات أحكام القوانين المنظمة للانتخابات الرئاسـية، ومباشـرة الحقوق السياسية في نحو ما يزيد على الستمائة بلاغ.

وكانت اللجنة العليا للانتخابات، مكونة من رئيس وأربعة أعضاء هم: المستشار فاروق سـلطان رئيس المحكمة الدسـتورية العليا رئيسًـا، والأعضاء هم: المستشار محمـد ممتاز متولـي النائب الأول لرئيـس محكمة النقض، والمستشـار عبد المعز أحمـد إبراهيـم رئيس محكمة اسـتئناف القاهرة، والمستشـار ماهـر البحيري نائب رئيس المحكمة الدسـتورية، والمستشـار أحمد شمس الدين خفاجي النائب الأول لرئيـس مجلـس الدولـة، في حين تولى المستشـار حاتـم بجاتو موقـع الأمين العام للجنة دون أن يكون له حق التصويت.

وعندما اجتمعت اللجنة في يوم السبت 23 يونية، كان قد تم اكتشاف وجود 120 ألـف صـوت مزور في 16 محافظة، وهذا هو ما تم حصره، وكان السـؤال المطروح

أمامهـا: هـل تتم إعـادة الانتخابات في هـذه المحافظات، أم يتم اسـتبعاد الصناديق التي اكتُشـف فيها التزوير؟ وهل إذا تقرر إعادة الانتخابات تعاد بين مرسي وشفيق؟ أم بين الثلاثة عشر مرشحًا الذين دخلوا الانتخابات في الجولة الأولى؟

وبعد مناقشـات مطولة، كان هناك ثلاثة مـن أعضاء اللجنة مع إعادة الانتخابات في المحافظات الست عشرة وهـم: المستشار عبد المعز أحمد إبراهيم، والمستشار ماهر البحيري، والمستشـار أحمد شـمس الدين خفاجي، في حين اعترض كل من المستشار فاروق سلطان، والمستشار محمد ممتاز متولي، ولكن المناقشات انتهت بانحياز المستشـار أحمد شـمس الديـن خفاجي إلـى وجهة النظر الأخـرى، فتقرر إعـلان النتيجة كما هـي، رغـم أن المؤشـرات كلها كانت تؤكد أن اسـتبعاد صناديق الانتخابات المزورة يعنى فوز الفريق أحمد شفيق.

فـي وقـت مبكر مـن فجر يـوم الأحد 24 يونيـة، تم الاتفـاق على إعـلان نتيجة الانتخابـات فـي الثالثة من عصر اليـوم ذاته، وفي صباح اليوم نفسـه بدأ المستشـار حاتـم بجاتو في الاسـتعانة بأحد موظفـي الكمبيوتر، الذي كان يعمـل معه منذ فترة طويلة لإملاء النتيجة، ثم قام بكتابتها بنفسه بعد ذلك.

فـي هذا اليوم أعلـن المجلس العسـكري حالة الاسـتنفار العـام، فدعا موظفي البنوك، وبعض الجهات الأخرى إلى الانصراف في الحادية عشـرة صباحًا، كما تـم نقـل كميات هائلة مـن أموال البنوك إلى البنك المركزي، وفرض إجراءات مشـددة علـى المنشـآت العامـة والخاصة، وكانـت هذه الإجراءات تشـير إلـى احتمال فوز الفريق أحمد شفيق في انتخابات الرئاسة.

كانت المعلومات التي وصلتني شـخصيًا، تؤكد ذلـك، فاتصلت بالفريق أحمد شـفيق فـي هذا الوقت وأبلغتـه بالنتيجة بالأرقام التفصيلية، فقـال لي إنه يجلس معه في نفس الوقت أحد الأصدقاء الموثوق بهم، وأنه أبلغه الأرقام نفسها حرفيًا، والتي

تؤكد فوزه بنسبة 50.7٪، وهو نفس ما أذاعته قناة الـ«سي. إن. إن» نقلاً عن الموقع الإلكتروني للأهرام بالإنجليزية.

كانت لديَّ ثقة كبيرة في مصدري، وهو ما دعاني في هذا الوقت إلى الخروج على بعض الفضائيات لإعلان أن كل التوقعات تؤكد فوز أحمد شفيق، وأن الحرس الجمهوري يتجه الآن إلى منزله.

بعد قليل حدثني د. السيد البدوي رئيس حزب الوفد، وأكد لي أن المعلومات التي لديه تؤكد فوز محمد مرسي، وليس أحمد شفيق، أبديت دهشتي من هذا الكلام، ولكن البيان الذي تلاه المستشار فاروق سلطان في الرابعة إلَّا الربع، أكد فوز مرسي بنسبة تبلغ 51.76٪.

في هذا الوقت حاولت التواصل مع عدد من أعضاء المجلس العسكري، إلَّا أنهم جميعًا أكدوا أن أحدًا فيهم لم يكن يعرف بنتيجة الانتخابات، بل إن بعضهم مثل اللواء «ممدوح عبد الحق» عضو المجلس، وآخرين أكدوا لي أن المشير طنطاوي لا يعرف شيئًا عن النتيجة.

بعد إعلان فوز محمد مرسي، عمَّت الصدمة أنحاء البلاد، لم يكن أحد يتوقع أن تمضي الأمور على هذا النحو، خرجت بعض المظاهرات المحدودة التي تستنكر نتيجة الانتخابات، رافعة صور الفريق أحمد شفيق، لكن كل شيء كان قد حُسم وانتهى.

في اليوم التالي الخامس والعشرين من يونية 2012، التقى المشير طنطاوي بقادة وضباط وجنود المنطقة العسكرية المركزية بوسط القاهرة، أدرك المشير حالة القلق التي تعتريهم جميعًا، وخوفهم على هوية الدولة ومؤسساتها في ظل حكم رئيس إخواني، للمرة الأولي في تاريخ مصر، وبعد أن استمع المشير إلي هذه المخاوف على ألسنة الحاضرين، خصوصًا شباب الضباط، قال لهم: لا تقلقوا كثيرًا، إن الذين تطاولوا عليكم وطالبوكم بالعودة إلي ثكناتكم حتى قبيل انتهاء المرحلة الانتقالية،

سوف يأتون إليكم خلال عدة أشهر فقط ليطالبونكم بإنقاذهم، إذا لم تلتزم جماعة الإخوان بالحفاظ على الدولة ومصالح الجماهير، أما إذا التزمت فسوف يقف الشعب ومؤسسات الدولة بكل ما يملك مع الرئيس، الذي جرى انتخابه بغض النظر عن الموقف منه، واستكمل حديثة بالقول: «ثقوا إن جيشكم سيحافظ على الدولة وعلى هويتها، ولن يسمح بالهيمنة عليها لصالح فئة بعينها».

كانت كلمات المشير حاسمة، هدَّأت من مشاعر الحاضرين، الذين أدركوا أن الكرة باتت في ملعب محمد مرسي وجماعته، وأن الجيش لن يفرط في الثوابت الوطنية، ومصالح البلاد تحت أي حال من الأحوال.

وفي مساء اليوم ذاته، أذاعت بعض الفضائيات بيانًا مسجلًا من الفريق شفيق إلى الرأي العام المصري، يعلن فيه قبوله بنتيجة الانتخابات، ويقدم التهنئة للرئيس محمد مرسي.

كان الفريق شفيق قد التقى في اليوم نفسه بالمشير طنطاوي، وأبلغه أنه سيغادر البلاد لأداء العمرة، وأنه سيعود إلى البلاد عندما تتحسن الظروف، وبالفعل غادر شفيق وأسرته القاهرة في وقت مبكر من صباح اليوم التالي (الثلاثاء) إلى أبو ظبي ومنها إلى السعودية بعد ذلك لأداء العمرة.

كان شفيق يعرف أن الإخوان سوف يتربصون به من خلال البلاغات الكيدية، ولذلك تلقى نصيحة بمغادرة البلاد من بعض المقربين، حتى يكون بمأمن من غدرهم وتآمرهم عليه.

وفي يوم الاثنين ذاته، التقى محمد مرسي بالمشير طنطاوي وأعضاء المجلس الأعلى للقوات المسلحة بمبنى وزارة الدفاع، وفي هذا اللقاء وجَّه مرسي الشكر إلى المشير والمجلس العسكري، على وفائهم بالوعد وإخلاصهم للعهد الذي قطعوه على أنفسهم، وفي نهاية اللقاء قال إنه سيتوجه إلى القصر الجمهوري للزيارة.

أبدى المشير دهشته، فالرجل لم يكن قد أدى اليمين الدستورية بعد، ولكنه لم يستطع الاعتراض أو يقف حائلًا أمام ذلك.

توجه مرسي على الفور إلى مبنى القصر الجمهوري في الاتحادية، وبرفقته «عصام الحداد»، و«خالد القزاز» وآخرون، ثم مضى إلى مكتب الرئيس على الفور، وطالب بتغييره، خصوصًا أن مبارك كان يجلس على هذا المكتب طيلة فترة حكمه.

في صباح اليوم التالي، كان مرسي يتوجه إلى القصر الرئاسي مرة أخرى، ويلتقي بالموظفين، ويحذرهم من خطورة التقاعس أو التواطؤ لصالح النظام القديم، يومها قال لهم: «أنا مواعيدي من 7 صباحًا إلى 12 مساء».

في الحادية عشرة من صباح الأربعاء 27 يونية، كان موعدي مع الفريق سامي عنان، ثم لحق بنا الدكتور حسن راتب رئيس مجلس إدارة قناة المحور، جلسنا معه بدايةً لأكثر من ساعة ونصف الساعة، كان سؤالنا المشترك: ماذا حدث؟! وكانت إجابة الفريق سامي أن أحدًا لم يكن يعلم بنتيجة الانتخابات حتى تم إعلانها، أبديت دهشتي، فقال لي الفريق بكل حسم: «ولا المشير كان يعرف، صدقني، كنا ننتظر النتيجة مثل أي شخص آخر».

بعد حوار مطول غادر د. حسن راتب مكتب الفريق عنان، وبقيت أنا، قضيت بعض الوقت مع اللواء ممدوح شاهين، ثم التقيت المشير حسين طنطاوي برفقة الفريق سامي عنان.

بادرني المشير بالسؤال: إيه الأخبار؟!

فقلت له: «الأخبار عند سيادتك».

قال لي: «أنا أسأل عن رأي الناس».

قلت له: «الناس منقسمون في الشارع، والكثيرون مصدومون، وهناك من يرى

أن شيئًا ما قد حدث في اللحظات الأخيرة».

قال المشير: «زي إيه؟!».

قلت له: «إنهم يقولون إن المجلس العسكري قد تدخل بفعل وجود ضغوط خارجية، وأجبر اللجنة العليا للانتخابات على تغيير النتيجة، أي أن المجلس العسكري سلم البلد للإخوان».

نظر إليّ المشير وقال: «لا أحد فينا كان يعرف بالنتيجة، أنا كنت موجودًا مع أعضاء المجلس نتابع النتيجة، دخلت الحمام، وما إن عدت حتى فوجئت بفوز مرسي في منصب الرئيس».

قلت: «ولكن الناس لهم رأي آخر».

قال: «نحن لم نتدخل ولا نستطيع أن نتدخل، لقد قالوا قبل ذلك إننا تدخلنا لدى المحكمة الدستورية لحل مجلس الشعب، وأنت نفسك تعرف أن هذا الكلام غير صحيح، والآن جاء البعض يردد الكلام نفسه، ونحن لا مصلحة لنا في نجاح هذا أو ذاك، لقد تركنا اللجنة العليا تمارس حريتها، واحترمنا قرارها وإرادة الشعب، الشعب هو الذي جاء بالإخوان، خصوصًا أن هناك كثيرين سافروا للساحل الشمالي، والشعب الذي جاء بالإخوان هو صاحب القرار، انتظر لفترة من الوقت إذا مشيوا كويس مع الشعب هيدعمهم ويقف معهم، أما غير ذلك فبعد عدة شهور هتشوف هيعمل معاهم إيه»؟ ثم ابتسم وقال لي: «لا تقلق كثيرًا، الإخوان دلوقتي أصبحوا في يد الشعب، والشعب المصري ده شعب عظيم، متخافش، متخافش».

تركت المشير ومضيت إلى خارج مبنى وزارة الدفاع، متجهًا إلى مكتبي، حدَّثني أحد أعضاء المجلس العسكري يسألني عن لقائي مع المشير، قلت له: «معقولة المشير لم يكن لديه علم بالنتيجة»، قال لي بحسم: «والله ولا واحد فينا كان يعرف حاجة»!!

12

القفز في الهواء

ظل الذهول مسيطرًا، كان الشارع المصري يرقب التطورات، وكان هناك من يقول: أعطوا الرجل فرصة، من يدري حتمًا سيفرق بين عضويته لمكتب إرشاد جماعة الإخوان ورئاسة الدولة.

في مساء اليوم 27 يونية، التقيت بالزميلين «محمود مسلم» رئيس تحرير قناة الحياة، وأحمد الخطيب رئيس تحرير برنامج الحياة اليوم، أبلغني محمود مسلم قلق الدكتور السيد البدوي من ضغوط الإخوان، وبعض شباب الحزب، حيث طالبوا بإبعادي عن تقديم برنامج «منتهى الصراحة» الذي كنت أقدمه على قناة الحياة، بسبب انحيازي للفريق أحمد شفيق وعدائي لمحمد مرسي وجماعة الإخوان.

وقال لي محمود مسلم: «إن عناصر الإخوان حطمت سيارة تابعة لقناة الحياة في ميدان التحرير وهتفوا ضدك، وأن هناك مجموعة من الشباب بالوفد أنشأوا صفحة على الفيس بوك وأعلنوا فيها الحرب عليه بسبب موقفك من الانتخابات الرئاسية، وطالبوا بوقف برنامجك على القناة التي يمتلكها د.السيد البدوي»، قلت لصديقي محمود يومها، لن أتراجع عن مواقفي، وللدكتور البدوي الحق في اتخاذ القرار المناسب، وبالفعل تم وقف البرنامج منذ هذا الوقت، ولم أنطق بحرف واحد ردًا على هذا الإجراء، فقد كنت أعرف تمامًا أن هذا القرار جاء بفعل الضغوط التي مورست ضد إدارة القناة.

وفي العاشرة والنصف من يوم الخميس 28 يونية 2012، التقيت بالدكتور كمال الجنزوري رئيس الوزراء، حكى لي عن لقائه بمحمد مرسي في وزارة الدفاع، سألته عن موقفه، وقال إنه مستمر في عمله كرئيس لحكومة تسيير الأعمال، فالقضية هنا أكبر من الإخوان، ومن محمد مرسي، ولا يجب السماح بسقوط الدولة، الشارع محتقن ويترقب، وأنا مهمتي الآن حل مشكلة البنزين، والبوتاجاز التي تزداد تفاقمًا، وكذلك توفير المواد الغذائية لشهر رمضان الذي بات على الأبواب، وحكى عن جلسة مجلس الشورى التي حضرها يوم الأربعاء 27 يونية، وكيف استقبل بحفاوة، واعتبر أن ذلك من الأمور التي تشجعه على الاستمرار، لأن ترك الملعب في هذا الوقت تحديدًا، المستفيد الوحيد منه هم جماعة الإخوان.

تحدثنا معًا في المستقبل، وقدرة محمد مرسي على تجاوز الإطار التنظيمي والفكري لجماعة الإخوان، فقال أتمنى أن يخففوا قبضتهم عليه، وأن يدرك أنه الآن بات رئيسًا لكل المصريين.

بعد جلسة استمرت لنحو الساعة، مضيت من مبنى الهيئة العامة للاستثمار إلى مكتبي في وسط البلد، كنت في هذا الوقت أهيم على وجهي في كل مكان، كانت الحيرة تسيطر على عقلي، لكنني كنت على يقين أن الأمور لن تستقيم بهذه الطريقة، كنت على ثقة أن محمد مرسي لن يكون سوى مندوبٍ لمكتب الإرشاد في القصر الرئاسي، وهذا يعني أن الجماعة سوف تسعى إلى أن تحل محل الدولة.

لم يبق من الوقت سوى ثمان وأربعين ساعة ليؤدي مرسي القسم أمام المحكمة الدستورية العليا، كان مكتب الإرشاد يرفض حتى هذا الوقت أن يؤدي «الرئيس» القسم أمام الجمعية العمومية للمحكمة الدستورية العليا، كما ينص على ذلك الإعلان الدستوري المكمل.

وبعد مناقشات طويلة طلب مرسي في هذا الوقت من رئيس المحكمة، أن يحضر ومعه أعضاء الجمعية العمومية إلى قاعة المؤتمرات بمدينة نصر في حضور أعضاء مجلسي الشعب والشورى، ويمكن في هذه الحالة أن يؤدي القسم أمامهم

جميعًا، خصوصًا أن جماعة الإخوان لا تزال ترفض حكم الدستورية بحل مجلس الشعب، وتعتبر المجلس شرعيًّا ويجب أداء القسم أمامه.

رفضت هيئة المحكمة الدستورية اقتراح مرسي، وأصرَّت على أدائه للقسم أمام الجمعية العمومية فقط، وداخل مبنى المحكمة الدستورية العليا بالمعادي وليس خارجها.

طرح محمد مرسي حلاً آخر يقضي بدعوة عدد من أعضاء البرلمان المنحل إلى مبنى المحكمة الدستورية للحضور جنبًا إلى جنب مراسم أداء القسم، مع أعضاء الجمعية العمومية للمحكمة، إلَّا أن المحكمة رفضت ذلك أيضًا.

لم يجد مرسي أمامه من خيار بديل، فقرر بعد التشاور مع مكتب الإرشاد أن يؤدي القسم أمام المحكمة بشرط عدم إذاعته على الهواء، وأن يؤدي القسم أيضًا أمام جماعته وأنصارهم بميدان التحرير يوم الجمعة 29 يونية، ثم يُدْعَى أعضاء مجلسي الشعب والشورى للاجتماع في قاعة المؤتمرات الكبرى بجامعة القاهرة ليؤدي القسم أمامهم للمرة الثالثة.

وفي يوم الخميس تلقَّى المشير اتصالاً هاتفيًّا من محمد مرسي وجه فيه إليه الدعوة بالحضور، هو وأعضاء المجلس العسكري للاحتفال المقام بجامعة القاهرة، بحضور أعضاء مجلسي الشعب والشورى، والشخصيات العامة بمناسبة تولِّي الرئيس مهام السلطة في البلاد، وذلك يوم السبت 30 يونية، أي بعد أداء القسم في المحكمة الدستورية مباشرة.

حاول المشير الاعتذار، وقال: أعرف إن جماعتك ربما يحاولون التطاول وإطلاق الهتافات، إلَّا أن مرسي تعهَّد بألَّا يحدث ما يعكر الصفو.

وبعد عرض الأمر على أعضاء المجلس العسكري، تم الاتفاق على مشاركة وفد من المجلس برئاسة المشير طنطاوي، على أن يتولى اللواء حسن الرويني قائد المنطقة المركزية مهمة التنسيق.

في يوم الجمعة أدَّى مرسي الصلاة بالجامع الأزهر وسط حشود كبيرة من إخوانه الذين هتفوا «الله أكبر ولله الحمد» اغرورقت عيناه بالدموع عندما راح الدكتور محمد عبد الفضيل القوصي، وزير الأوقاف الذي كان يخطب الجمعة، يذكِّر بمشهد دخول الفرنسيين للجامع الأزهر بأحذيتهم وخيولهم.

وفي مساء اليوم ذاته كان محمد مرسي يتوجه إلى ميدان التحرير، وسط عشرات الآلاف من أنصاره، صعد إلى المنصة سريعًا، كان مرسي يرتدي حُلةً بلا رباط عنق، أدى القسم أمام المتظاهرين، وألقى خطابًا كان مثارَ تندُّر لدى الكثيرين، وأبدى العالمون قلقهم من كلماته عندما قال: «أيها الشعب العظيم جئت أمامكم لأنكم مصدر السلطة والشرعية التي لا تعلو عليها شرعية، أنتم أهل الشرعية ومصدرها وأقوى مكان فيها، من يحتمي بغيركم يخسر، ومن يسر مع إرادتكم ينجح، جئت إليكم مؤمنًا تمامًا بأنكم مصدر السلطة والشرعية، التي تعلو على الجميع، لا مكان لأحد ولا مؤسسة، ولا هيئة ولا جهة فوق هذه الإرادة، الأمة هي مصدر السلطات جميعًا، هي التي تعقد وتعزل، من أجل ذلك أتيت اليوم إلى هنا، الكل يسمعني الآن، الشعب كله يسمعني، الوزارة والحكومة، الجيش والشرطة، أقولها وبكل قوة «لا سلطة فوق هذه السلطة، أنتم أصحاب السلطة، أنتم مصدر هذه السلطة، تمنحونها لمن تشاءون وتمنعونها عمن تشاءون».

أدرك الكثيرون في هذا الوقت، أن الرئيس يلعب على مشاعر الجماهير، وأنه لا يعير اهتمامًا لمؤسسات الدولة وسلطاتها الشرعية.

لقد أراد الرئيس أن يبعث برسالة إلى المجلس الأعلى للقوات المسلحة، وما كان يسميه بالدولة العميقة، ويحذِّر من أنه سيلجأ إلى الشعب في أية محاولة للانتقاص من سلطاته كما كان يقول!

وكان الشعب بالنسبة لمرسي يعني جماعته وأنصارها، فهم وحدهم أصحاب الشرعية، والأكثر حرصًا على مصلحة الدولة، أمَّا غير ذلك فلا قيمة له.

قبيل أن ينهي مرسـي خطابه في ميدان التحرير، كان قد أزاح الحراسة من أمامه، وكشـف عن صدره وهو يقول للمحتشـدين: «بابي مفتوح لكم، أنا لا أرتدي قميصًا واقيًا، أؤكد لكم إنني سأُعمل معكم في كل لحظة من ولايتي الرئاسية».

والحقيقة أن قائد الحرس الجمهوري في هذا الوقت، اللواء «محمد نجيب عبد السـلام» كذَّب ما قاله مرسي مـن أنه لم يكن يرتدي قميصًـا واقيًا من الرصاص في حـوار على قناة «صـدي البلد»، عندما قـال: «لقد جئنا له بقميـص واقي خفيف من الولايات المتحدة، وقام بارتدائه أمامي، وذهب إلى ميدان التحرير وهو يرتدي هذا الواقي من الرصاص».

فـي تمـام العاشـرة من صبـاح السـبت 30 يونيـة، كان موكب محمد مرسـي قد وصـل إلى مبنى المحكمة الدسـتورية العليا بالمعادي، رفض الرئيس إذاعة القسـم الدسـتوري، لكن ثلاثة من قضاة المحكمة في مقدمتهم المستشارة تهاني الجبالي، أصـروا علـى إذاعته علـى الهواء، ولـم يجد مرسـي أمامه من خيار سـوى أن يرضخ لمطلب الجمعية العمومية للمحكمة الدستورية.

بعـد أداء القسـم توجـه محمـد مرسـي إلـى احتفـال جماعـة الإخـوان، بقاعـة المؤتمـرات الكبرى بجامعـة القاهرة، لقد وَجَّهتْ الجماعـة الدعوة إلى كل أعضاء مجلسـي الشعب والشـورى، وعدد من كبار الشـخصيات العامة والكوادر الرئيسية للجماعة في القاهرة والمحافظات.

قبل أن يدخل محمد مرسي إلى القاعة، كان عدد من أعضاء المجلس العسكري قـد توجهـوا إلى القاعة، وفـور وصولهم إليهـا انطلقت الهتافات الإخوانية «يسـقط يسـقط حكم العسكر»، هنا ثار اللواء حسن الرويني وقال بصوت عال أمام الجميع: «جرى إيه يا بلتاجي.. ده أحنا دافنينه سوا، مكانش ده اتفاقنا».

كاد الحـوار يحتـدم بيـن الطرفين إلَّا أن المرشـد العـام للجماعـة محمد بديع، تدخَّـل فـي الوقـت المناسـب وتوجه إلى اللـواء حسـن الرويني الـذي كان في قمة

غضبته وثورته وقال له: «معلش، أنا حخلي القاعة كلها تصفق للمشير فور دخوله» ثم أمسك بهاتف كان في يده وأصدر تعليماته إلى البلتاجي بالتوقف عن الشعارات المعادية للقوات المسلحة والترحيب بالمشير لحظة دخوله!

وما حدث مع قادة الجيش، حدث أيضًا بشكل أو بآخر مع د.أحمد الطيب شيخ الأزهر، الذي فوجئ بعدم وجود مقعد له في الصف الأول، وظل يبحث عن كرسيه وسط تهكم بعض الحاضرين من الإخوان، والذين احتلوا الكراسي المتقدمة، ولكن دون جدوى، تساءل الرجل عن مقعده فلم يجد إجابة، فاضطر إلى الانسحاب خارج القاعة، ومضى إلى مكتبه دون أن يحرك ذلك ساكنًا لدى منظمي الاحتفال من أعضاء الجماعة.

كان شيخ الأزهر يعرف أن جماعة الإخوان لن تغفر له أنه استضاف الفريق أحمد شفيق في منزله بمدينة القرنة بالأقصر، أثناء فترة الانتخابات الرئاسية، ولذلك جرى تعمد إهانته، بالضبط كما تعمد محمد مرسي في وقت لاحق، عندما رفض مصافحته وأثناء حفل تخرج طلاب إحدى الكليات العسكرية وتخطاه أمام الجميع بشكل أثار الاستياء.

عندما تحدث «محمد مرسي» أمام الحاضرين في جامعة القاهرة، أشاد بالمجلس العسكري وقال: «إنه أوفي بالعهد والوعد الذي قطعه على نفسه بألّا يكون بديلاً للإرادة الشعبية»، وفاجأ الجميع عندما قال: «إن الجيش المصري سوف يعود ليتفرغ لمهمته في حماية أمن وحدود الوطن»، وقال: «إن القوات المسلحة ستعمل مع باقي مؤسسات الدولة في إطار الدستور والقانون».

وكان أخطر ما قاله مرسي في هذا الاحتفال «هو عودة المؤسسات المنتخبة لأداء دورها»، الأمر الذي كان يعني عودة مجلس الشعب الذي قضت المحكمة الدستورية بحله، بعد قبول الطعن على عدم دستورية إحدى مواد قانون الانتخاب»، وقد جاء هذا الكلام مناقضًا لما قاله منذ قليل أمام المحكمة الدستورية العليا.

في هذا الصباح كنت قد تلقيت اتصالاً من المراسـم العسـكرية، وأمين عام رئاسة الجمهورية، يؤكدّان فيه على ضرورة حضوري مراسـم تسـليم السلطة إلى مرسي في المنطقة العسكرية بالهايكستب، وكان الموعد المحدد هو الواحدة ظهرًا، وقد قررت الذهاب إلى هناك بعد أن اعتذرت عن الحضور للاحتفال المقام في جامعة القاهرة.

عندمـا وصلـت إلـى منطقـة «الهايكسـتب» العسـكرية، تـم إدخالـي إلـى قاعة الاستقبال الرئيسية، وقد كنت المدني الوحيد وسط قادة القوات المسلحة، وأعضاء المجلس الأعلى للشـرطة، وقد كان الجميع في حالة من القلق الشـديد على مصير البلاد ومستقبلها.

وفي نحو الرابعة عصرًا وصل مرسـي، وبرفقته المشـير طنطاوي، ألقى المشـير كلمة تحدث فيها عن وفاء الجيش بتعهداته واحترامه للشـرعية، ثم جاء الدور على الرئيس مرسـي، الذي خاطب القوات المسـلحة وقال: «كنتم دائمًا عند حسـن ظن شعبكم، أشهد بأنكم كنتم دائمًا تقدرون المسئولية، وأنكم كنتم دائمًا الرجال الذين يعتمد عليهم رغم صعوبة الطريق ووعورته، وقال أشـهد لكم أمام الله والشـعب ما حييـت أنكـم تحبون وطنكـم، وأنكم تحرصـون على تحقيق مصلحتـه وتعلون من شأنه، وأنكم ستكونون في قلبي وتحت نظري».

وكان من الغريب أن يتحدث في هذا الخطاب بلغة مغايرة عن اللغة التي تحدث بهـا أمام الاحتفال الذي أقيم بجامعة القاهرة، عندما قال: «أطلب من رجال القوات المسـلحة أن يبقوا في أماكنهم بالداخل وألّا يعـودوا إلى ثكناتهم في الوقت الراهن لأن الوطن في حاجة إليكم لحين ترتيب منظومة الأمن»!!

بعد أن تناولنا وجبة الغداء في قاعة الشـرف، وكان حاضرًا فيها مرسـي ونجلاه، والعديـد مـن القيادات العسـكرية والشـرطية والحكوميـة والإعلامية، قام المشـير طنطـاوي بمرافقـة مرسـي إلى خارج القاعـة للمغـادرة، وقبل أن يغادر قام المشـير طنطاوي والفريق عنان بتأدية التحية العسكرية له.

كنت في هذا الوقت أرقب الموقف على مقربة، اهتزت مشاعري وأنا أجد المشير يؤدي التحية العسكرية للرئيس الإخواني، تقدمت نحوه وصافحته كان وجهي مكفهرًا، أدرك المشير سبب غضبتي، قال لي أمام الحاضرين: «فكها.. كل حاجة حتمشي تمام إن شاء الله»؛ لم أعلق على كلماته، كانت الحسرة والإحساس بالحزن والألم قد سيطرت على كل مشاعري، لم أعلق، ولكنني مضيت بعيدًا وغادرت المعسكر.

توجه محمد مرسي في هذا اليوم إلى القصر الجمهوري مباشرة، وبدأ في مناقشة جدول أعمال العمل اليومي، وترتيب القصر من الداخل، مستعينًا في ذلك بعدد من المعينين من قبل مكتب الإرشاد.

في يوم الأربعاء 4 يوليو 2012، نشر خبر في وقت متأخر من المساء أشار إلى أن محكمة القضاء الإداري حددت يوم الثلاثاء 10 يوليو، للنظر في قضية بطلان الجمعية التأسيسية المرفوعة من المحامي «شحاته محمد شحاته»، بعد أن جرى تحديد 4 سبتمبر في موعد سابق لنظر القضية.

سادت حالة من التفاؤل لدى الكثيرين، وقال البعض إن ذلك يمكن أن يقود إلى إصدار حكم يقضي ببطلان الجمعية التأسيسية الحالية، ووضع جمعية بديلة عبر المجلس العسكري، المسئول عن التشريع في هذه الفترة.

في اليوم التالي اتصلت بالدكتورة «فايزة أبو النجا» وزيرة التخطيط والتعاون الدولي، في حكومة تسيير الأعمال وتحدثت معها حول الحكم المتوقع صدوره من محكمة القضاء الإداري، وكانت الوزيرة متفائلة للغاية، وقالت: «إذا صدر الحكم سيكون ذلك تطورًا مهمًّا وإيجابيًّا».

في هذا الوقت تزايدت حدة التظاهرات الفئوية حول القصر الجمهوري، وكان ذلك أمرًا مقلقًا لمحمد مرسي وجماعته، ولذا صدر بيان على لسان القيادي الإخواني

«صبحي صالح»، أكد فيه أن الدولة العميقة وأنصار النظام السابق، يقفون خلف هذه التظاهرات، وكان ذلك تجنيًا هدفه البحث عن «شماعة» لتعليق المشكلات عليها.

كان الجدل في هذا الوقت يدور حول الإعلان الدستوري المكمل، وفي يوم السبت 14 يوليو اجتمع مكتب إرشاد جماعة الإخوان، بحضور «سعد الكتاتني»، و«أحمد فهمي»، و«محسن راضي»، و«أسامة ياسين» وآخرين.

وقد صرح محسن راضي عضو الهيئة العليا لحزب الحرية والعدالة، بأن الرئيس محمد مرسي يدرس إلغاء الإعلان الدستوري المكمل الذي أصدره المجلس العسكري، وإصدار إعلان دستوري جديد في حال صدور حكم بحل الجمعية التأسيسية، وطرحه للاستفتاء على الشعب، وقال «إن الرئيس ناقش مع القوى السياسية وقيادات بالجماعة هذه الفكرة، وأن اجتماع مكتب الإرشاد كان مخصصًا لمناقشة هذه القضية».

وفي هذا الوقت دعا حازم أبو إسماعيل إلى مليونية يوم الجمعة 14 يوليو 2012، ضد الإعلان الدستوري المكمل»، حيث كان الهدف هو إجبار المجلس العسكري على سحب الإعلان الدستوري المكمل وإلغائه، وقال موجهًا حديثه للمواطنين «لابد أن يترك المجلس العسكري السلطة فورًا ويعود مرة أخرى إلى ثكناته» وتساءل «كيف نقبل أن تكون كرامتنا مرهونة بين يدي 19 شخصًا أعضاء بالمجلس العسكري»، وقال «إن المليونية المقبلة لها أهمية كبرى في التصدي لهيمنة المجلس العسكري على الحكم كي لا تدفع ثمنه الأجيال القادمة»!!

وقال «كارم رضوان» عضو الهيئة العليا لحزب الحرية والعدالة «سيتم الدخول في اعتصام مفتوح في ميدان التحرير حتى يعود البرلمان»، مؤكدًا أن إلغاء الإعلان الدستوري المكمل هو من أهم المطالب»، وقال «سوف نطلب من خلال المليونية بعودة الجيش إلى ثكناته»، ولم يتوقف الأمر عند الأحزاب ذات التوجه الديني، بل امتد إلى بعض القوى والشخصيات الليبرالية والمتعاطفة مع جماعة الإخوان.

وقد صرح د. حسن نافعة أستاذ العلوم السياسية بجامعة القاهرة بقوله: «إن الرئيس المنتخب محمد مرسي يحق له تعديل وإلغاء الإعلان الدستوري المكمل، الذي يشل قدرات الرئيس بعد أدائه اليمين الدستورية».

كانت الحملة ضد المجلس العسكري في تصاعد مستمر، وهو ما دعا أعضاء المجلس إلى الإعراب عن استيائهم من هذا التحريض غير المبرر.

وفي يوم 14 يوليو كانت وزيرة الخارجية الأمريكية هيلاري كلينتون تزور القاهرة، وقبيل أن تلتقي محمد مرسي رئيس الجمهورية، صرَّحت بأنها ستلتقي في اليوم التالي 15 يوليو بالمشير حسين طنطاوي للتباحث معه حول دور الجيش في حماية الأمن القومي، والتحول الديمقراطي، الذي حدث في مصر وسبل تسليم السلطة.

هذه التصريحات المستفزة أحدثت حالة من الغضب داخل أوساط المجلس العسكري، لأنها مثَّلت انحيازًا لجماعة الإخوان وتدخلاً في الشئون الداخلية المصرية.

وبعد لقائها بالرئيس مرسي، الذي حدث في هذا اليوم نفسه، خرجت كلينتون بتصريح أكثر استفزازًا عندما قالت: «إنه حان الوقت لتسليم المجلس العسكري السلطة كاملة إلى الرئيس المنتخب»، وقالت: «نحن ندعم عودة الجيش لأداء مهامه في حفظ الأمن القومي المصري».

في صباح اليوم التالي كان موعد اللقاء بين كلينتون والمشير، استمر اللقاء قرابة الساعة، ودعت خلاله كلينتون المشير مرة أخرى إلى ضرورة الإسراع بتسليم السلطة.

استفزت الكلمات المشير طنطاوي مجددًا، وقال: «الجيش ليس طامعًا في السلطة، والمجلس الأعلى مسئول عن سلطة التشريع بمقتضي الإعلان الدستوري الصادر في 30 يونية 2011 في حال غياب مجلس الشعب»، وقال: «إنه فور انتخاب البرلمان سيسلم المجلس العسكري السلطة».

كان اللقاء حادًا، وقد أعطى فيه المشير درسًا قاسيًا لوزيرة الخارجية الأمريكية، وطلب منها أن تكف عن التدخل في الشئون الداخلية للبلاد، وحذرها من خطورة التمادي في مسلكها.

بعد انتهاء اللقاء استقل المشير طنطاوي طائرة هليكوبتر، لحضور حفل تسليم وتسلم قيادة الجيش الثاني الميداني بالإسماعيلية، رافق المشير أربعة من أعضاء المجلس العسكري هم اللواء «فؤاد عبد الحليم»، واللواء «إسماعيل عتمان»، واللواء «سامح صادق»، واللواء «ممدوح عبد الحق».

أمسك المشير بورقة وقام بقسمتها أربعة أجزاء، وأعطي كل منهم جزءًا من هذه الورقة، وطلب منهم أن يختاروا اسمًا لتولي منصب وزير الدفاع خلفًا له، وآخر يتولي منصب رئيس الأركان خلفًا للفريق سامي عنان، فكتب كل منهم اقتراحه بشكل سري، وعندما اطلع المشير على الأوراق المقدمة، وجد أن الأربعة اتفقوا على اختيار اللواء «عبد الفتاح السيسي» «مدير المخابرات الحربية»، في هذا الوقت، وزيرًا للدفاع، واللواء صدقي صبحي، قائد الجيش الثالث في هذا الوقت، رئيسًا للأركان، كان ذلك في الخامس عشر من يوليو 2012.

عندما وصل المشير إلى مقر قيادة الجيش الثاني ألقى خطابًا في حفل التسليم والتسلم، قال فيه موجهًا كلامه للضباط والجنود «لا شيء يثني القوات المسلحة عن دورها في حماية مصر وشعبها، وإن مصر لن تسقط، وأنها لكل المصريين وليست لمجموعة بعينها، وأن القوات المسلحة لن تسمح بذلك».

أثارت هذه الكلمات مخاوف جماعة الإخوان التي عقد مكتب إرشادها اجتماعًا خاصًا لبحث تصريحات المشير، وكيفية التحرك سريعًا لإعادة مجلس الشعب «المنحل» وإلغاء الإعلان الدستوري المكمل، وتجريد المجلس العسكري من جميع سلطاته.

بعدها قال «محمد فؤاد جاد الله» المستشار القانوني لمحمد مرسي «إن قرار رئيس الجمهورية بعودة مجلس الشعب وإلغاء قرار المشير لا يزال ساريًا»، وقال «إن الرئيس نفَّذ حكم المحكمة الدستورية بحل المجلس وفي الوقت نفسه عالج الفراغ التشريعي بإعلانه إجراء انتخابات مبكرة عقب الانتهاء من وضع الدستور».

وقال «إن بيان الرئاسة أكد على احترام حكم المحكمة الدستورية بوقف قرار الرئيس بعودة البرلمان لا يعتبر تراجعًا، بل تأكيدًا لقراره مع احترام حكم المحكمة»، وقال «إننا نبحث في التنفيذ الأمثل لقرار المحكمة الدستورية ببطلان بعض البنود الخاصة بقانون الانتخابات وليس القانون بالكامل».

هكذا كانت كلماته التي لا تستند إلى منطق أو قانون أو دستور، بل كانت محاولة للتسويف هدفها التمهيد لقرار عودة البرلمان «المنحل» مجددًا.

أما عن وجود نوايا لإلغاء الإعلان الدستوري فتحدث فؤاد جاد الله بالقول «إن الهدف من قرار الإلغاء المنتظر هو حل المشكلات التي سببها الإعلان مشددًا على أن سلطات الرئيس لا تقتصر على تعديل الإعلان الدستوري فحسب، بل إلغاؤه، لأن الشعب لم يستفت عليه، وأن المجلس العسكري أقره دون وجه حق وبالتالي فمن حق مرسي بالتبعية أن يعدله أو يلغيه».

في هذا الوقت لجأ سعد الكتاتني رئيس مجلس الشعب السابق إلى محكمة النقض للإقرار بعودة البرلمان إلَّا أن المحكمة رفضت ذلك، وأكدت عدم اختصاصها بنظر صحة العضوية، واعتبرت بالتالي أنها غير مختصة بنظر الخطاب المرسل من سعد الكتاتني على أساس أن مجلس الشعب قد سقط بحكم الدستورية.

وهكذا سد الباب أمام محاولات التحايل، وفشل محمد مرسي مجددًا في أن يعيد الحياة إلى مجلس الشعب، وسقطت جميع ادعاءاته أمام الحكم البات والنهائي الذي كان قد صدر في 14 يونية بحل مجلس الشعب، ولم يجتمع المجلس الباطل سوى جلسة واحدة، وأغلق أبوابه بعد الحكم النهائي لمحكمة النقض.

13

السيناريو البديل

في فجر الحادي والعشرين من يوليو، وصل إلى مطار القاهرة جثمان نائب رئيس الجمهورية السابق «عمر سليمان» على متن طائرة خاصة قادمة من الولايات المتحدة.

كان رجال المخابرات المصرية قد أعدوا كل شيء بدقة، وكان بعض من أفراد الأسرة قد وصلوا مساء الجمعة قادمين من لندن، واستعدوا لاستقبال الجثمان فجر اليوم التالي.

كان موعد الجنازة هو عصر يوم السبت ذاته، وكان مقررًا أن يشارك فيها محمد مرسي رئيس الجمهورية، إلَّا أن أوامر صدرت من مكتب الإرشاد بعدم المشاركة، رغم وصول قوات الحرس الجمهوري إلى مسجد آل رشدان بمدينة نصر.

كنت قد وصلت قبل الموعد بفترة من الوقت، جلست في المسجد انتظارًا لوصول الجثمان، وبعد أداء الصلاة انتظم الحاضرون، وكان في مقدمتهم المشير طنطاوي، واللواء مراد موافي رئيس جهاز المخابرات العامة، والفريق سامي عنان رئيس الأركان، وأعضاء المجلس العسكري، والدكتور كمال الجنزوري، وعدد من وزراء الحكومة.

توجهت للمشير ولأعضاء المجلس العسكري، وقلت لهم بصوت عال أمام الحاضرين «ماذا تنتظرون؟ يجب إسقاط حكم الإخوان قبل أن يحاولوا إسقاط مصر».

وعندما بدأ طابور الجنازة العسكرية في التحرك حملني المشاركون على أكتافهم ورحت أهتف «الأمريكان والإخوان.. قتلوا عمر سليمان»، وهتفت أيضا «يسقط يسقط حكم المرشد»، وكانت تلك المرة الأولى التي يتردد فيها هذا الهتاف، الذي انتشر كالنار في الهشيم على مواقع الانترنت.

مضينا لنحو مائتي متر في موكب الجنازة الشعبية للراحل الكبير، ثم وقف المشير واللواء مراد موافي، يتلقيان العزاء، وسط حالة من الصخب الشعبي والهتافات التي هزت أركان المكان.

كانت لدى الإخوان شماتة غريبة في رحيل عمر سليمان، فقد كان الرجل واحدًا من خصوم هذه الجماعة، التي حذَّر من وصولها للسلطة في إطار صفقة مشبوهة مع الأمريكيين.

كانت الأجواء تنذر برحيل حكومة الجنزوري، وفي الرابع والعشرين من يوليو 2012، كلف محمد مرسي وزير الري د. هشام قنديل بتشكيل الحكومة الجديدة، وقد أثار اختيار قنديل صدمة لدى الرأي العام، فالرجل لم يكن معروفًا، ولكن مكتب الإرشاد تولَّى ترشيحه لهذا المنصب، بسبب قربه من أفكارهم واستعداده لتنفيذ أجندتهم.

كان الاتجاه لدى المجلس العسكري في هذا الوقت أن يرفض المشير طنطاوي استمراره في منصبه كوزير للدفاع، وأن يعتذر عن هذا المنصب، وظل هذا الهاجس يراود الكثيرين، من الذين لم يتخيلوا أن يقف المشير أمام محمد مرسي ليؤدي القسم كوزير للدفاع، وكان من رأي هؤلاء أن يستخدم المشير طنطاوي سلطاته التي منحها له الإعلان الدستوري المكمل، وأن يعيِّن وزيرًا للدفاع، ويحتفظ لنفسه بمنصب القائد العام للقوات المسلحة.

وبينما المشاورات مستمرة، أعلن عن وفاة شقيق المشير طنطاوي، بعد صراع مع المرض، وقد أقام له المشير عزاء في مسجد القوات المسلحة بمدينة نصر،

وعندما ذهبت لأقدم العزاء للمشـير داخل المسجد، وبجواره الفريق عنان، فوجئت به يبادرني القول «انت فين .. انت فين»؟!

قلت له: موجود يافندم.

قال لي: «أنا خلاص اتخنقت منهم.. لازم أشوفك فورًا وبسرعة، نسق مع اللواء يسري وتعال فورًا» (اللواء يسري زكي هو مدير مكتبه).

قلت له: حاضر يا فندم..

استمع اللواء مراد موافي إلى حديث المشير معي، فقال لي: أرجوك لازم تروح لـه سـريعًا، انت عارف ثقته فيك، سيادة المشير فعـلاً اتخنق مـن تصرفات محمد مرسي وجماعته، البلد بتضيع والراجل تعبان جدًّا.

مضيت إلى سـيارتي وبقيت أفكر طيلة الطريق في كلمات المشير وتعليق اللواء مراد موافي عليها.. وما وراء ذلك!!

كنت أعرف أن المشـير لديه القدرة على تحمل الكثير، ولكن يبدو أن الكيل قد طفـح، وأن الرجل لم يعد قادرًا على الصمت طويلًا، لكنه بالقطع كان لا يزال يلتزم الحكمة في كل تصرفاته.

فـي الثانـي مـن أغسـطس 2012، أدت الحكومـة الجديـدة القسـم أمـام رئيس الجمهورية محمد مرسـي، وكان من الصعب على رجال القوات المسلحة، والرأي العام، أن يروا المشـير طنطاوي يؤدي القسـم أمام محمد مرسي، خصوصًا أن كثيرًا من أعضاء المجلس الأعلى كانوا رافضين ذلك وبشدة.

فـي هـذا الوقت كانت الأحـداث تتداعى سـريعًا، لم أتمكن من اللقاء بالمشـير طنطاوي، أو الاتصال به، حتى جاء الخامس من أغسطس 2012، وكانت البلاد على موعد مع حدث خطير، تم الإعداد له سرًا تحت إشراف جماعة الإخوان، وبالاتفاق مع حركة حماس وعناصر إرهابية داخل سيناء.

فـي هذا اليوم تحركت عدة سـيارات دفع رباعـي، واتجهت إلى «كمين الحرية» بمنطقـة رفـح، وعلى بعد 2 كيلـو مترًا من منطقة «كرم أبو سـالم» علـى الحدود مع العدو الصهيوني، وصل الركب في السـابعة مسـاء، مع انطلاقـة مدفع الإفطار، كان الجنود المصريون الذين يرابطون في هذه المنطقة، قد انتهوا لتوهم من إعداد وجبة الإفطار، وفجأة انقض عليهم 35 إرهابيا ملثمين يرتدون الملابس العسكرية الزيتية، واسـتطاعوا في دقائق معدودة قتل 16 من الجنود المصريين، وجرح سـبعة آخرين. سـالت الدماء الطاهـرة، واختلطت بوجبة الإفطـار، التي كان الصائمون يسـتعدون لتناولها، ثم قامت المجموعة الإرهابية بالاسـتيلاء على مركبة مدرعة، واستخدامها في اختراق الحدود مع العدو الصهيوني في منطقة «كرم أبو سالم» جنوب قطاع غزة. كان الخبر مفاجئًا للكثيرين، لقد أحدث صدمة عنيفة في أوسـاط المصريين، توالت البيانات التي تشـجب وتدين، غير أن أخطر ما تضمنه بيان المجلس العسـكري، هو التأكيـد علـى أن الهجوم الإرهابـي تزامن معه قيام عناصر من قطـاع غزة، بالمعاونة مـن خـلال أعمال قصف بنيـران مدافع الهاون على منطقة كرم أبو سـالم. كان ذلك يعنى أن هناك عناصر فلسطينية قد شاركت في الهجوم على الجنود المصريين، وأن عناصـر معاونـة لها هي التي تولت عملية القصف على منطقة كرم أبو سـالم، داخل الأراضـي التي يسـتولي عليها العـدو الصهيوني، أثنـاء محاولـة الإرهابيين اختراق الحدود إلى داخل المنطقة نفسها!!

في هذا الوقت أصدرت رئاسـة الجمهورية بيانًا على لسـان المتحدث الرسـمي «د. ياسـر علـي»، أكـدت فيه إدانتها للحـادث، وقالت إنه لن يمر مـرور الكرام دون رد مناسـب. وعقد الرئيس مرسـي في صباح اليوم التالي اجتماعًا بحضور المشـير حسـين طنطـاوي وزير الدفاع، والفريق سـامي عنان رئيـس الأركان، واللواء أحمد جمـال الديـن وزير الداخلية، واللواء مـراد موافي مدير المخابـرات العامة، واللواء عبد الفتاح السيسـي مدير المخابرات الحربية، حيث جرت مناقشة آخر المعلومات المتعلقة بالحادث الإجرامي.

وفـي هذا الوقت أعلنت القوات المسـلحة عن عقدها مؤتمـرًا صحفيًّا في اليوم ذاتـه، بإدارة الشـئون المعنوية للإعلان عن تفاصيل العملية «نسـر» التـي اتُّخِذَ قرار بالبـدء فورًا في تنفيذهـا، للقبض على الجناة، وتطهير المنطقـة من الإرهابيين. وقد وعدت مصادر بالقوات المسلحة بالكشف عن نتائج التحقيق حول هوية المتورطين في الحادث، خصوصًا أن مصدرًا عسكريًّا مسئولا، قال: «إن نتائج التحقيقات تضم الكثير من المفاجآت، ومن حق الشـعب أن يعرفها وسـنعلنها بوضـوح، دون النظر لأي اعتبـارات أخـرى». انتظر الناس معرفـة نتائج التحقيقات، لاسـيما أن الجانب الإسـرائيلي أخطر مصر بمعلومات محددة حول الحـادث، إلَّا أن انتظار المصريين طال كثيرًا، ولم يتعرفوا على حقائق ما جرى.

لقد استطاعـت مصر في هذا الوقت الحصول على موافقة الحكومة الإسرائيلية، بإدخـال العديـد من المعدات والطائرات العسـكرية إلى داخل منطقة سـيناء، حيث شـنت القوات المصرية هجومًا على الأنفاق، وتمكنت في هذا الوقت من تدمير 60 نفقًـا، كما بدأت حملة مطـاردات للإرهابيين داخل مناطق عديدة في سـيناء، كانت مشـاعر الغضب قد عمت البلاد بأسـرها، فخرجت العديد مـن المظاهرات تركزت في القاهرة ومدن القناة والإسـكندرية، تُحمِّل المسـئولية عن هذا الحادث لجماعة الإخـوان ومحمد مرسـي، كمـا راحـت الاتهامات تطال بعـض القوى الفلسـطينية على السـاحة، ومن بينهـا حماس، إلَّا أن الحركة نفت هـذه المعلومات، أما جماعة الإخـوان المسـلمين فراحت بدورهـا تتهم إسـرائيل، وتحملها المسـئولية عن هذا الحادث، حتى وإن لم تكن قد تورطت فيه بشكل مباشر.

وفـي يوم السـادس من أغسـطس 2012، وجـه الرئيس محمد مرسـي كلمة إلى الشعب قـال فيها: «إن دماء الشـهداء لـن تضيع هـدرًا، وإنه أصدر أوامـره للقوات المسـلحة والشـرطة، للتحرك لمطاردة الإرهابيين والقبض عليهم». وتوعَّد مرسـي بفرض السـيطرة الكاملة على المناطق التي استهدفت، وقال إن سيناء آمنة، وسيدفع المتورطـون الثمـن غاليًـا، وإن القـوات المصريـة قـادرة علـى مطـاردة وملاحقـة

المجرمين أينما وجدوا، وأن الأمر سيتصاعد اليوم للوصول إلى نتيجة حاسمة مع هؤلاء، وسيرون كيف يكون رد الفعل على هذا الجرم!!

وفي عصر اليوم ذاته قام مرسي يرافقه المشير طنطاوي، ورئيس الأركان الفريق سامي عنان، ووزير الداخلية اللواء أحمد جمال الدين، بزيارة إلى العريش، إلَّا أنه لم يتمكن من زيارة موقع الحادث في رفح، والتقى كتيبة حرس الحدود رقم «101»، وتحدَّث للضباط والجنود المرابطين، معربًا عن أسفه الشديد لسقوط الشهداء والجرحى، وقال إن المصلحة العامة هي في التوصل إلى الجناة، والجهة التي تدعمهم والأخذ بالثأر لشهدائنا حماة الوطن.

في هذا الوقت كان اللواء مراد موافي، مدير المخابرات العامة، قد صرَّح لعدد من وسائل الإعلام، بأن جهاز المخابرات كانت لديه معلومات مؤكدة عن وجود تهديدات بهجوم إرهابي يستهدف وحدات عسكرية في سيناء، قبل وقوع حادث رفح، وأن هذه المعلومات لم تشر إلى مكان أو توقيت الهجوم، وقال إن المخابرات أبلغت الجهات المعنية بهذه المعلومات.

كان التصريح يعني براءة جهاز المخابرات العامة من أي تقصير في تقديم المعلومة المسبقة، وتحميلها لآخرين. وقد أراد اللواء موافي أن يبلغ الرأي العام عبر هذا التصريح، أن هناك جهات وصلتها المعلومات ولم تتحرك، خصوصًا أن رئيس الوزراء الإسرائيلي «بينامين نتنياهو»، كان قد طالب قبل هذا الحادث السياح الإسرائيليين بالعودة من سيناء فورًا، لوجود معلومات استخبارية باحتمالية وقوع هجمات إرهابية، بسبب وجود نشاط غير اعتيادي على شريط الحدود بين مصر وغزة. ولقد أثار تصريح مدير المخابرات العامة حالة من الغضب الشديد لدى مؤسسة الرئاسة، وجماعة الإخوان، ولدى المشير طنطاوي الذي اعتبر أن الاتهام بالتقصير موجه إليه شخصيًّا، حيث جرى عتاب من المشير لمدير المخابرات العامة.

لقـد أبـدى الكثيرون من المواطنيـن تقديرهم لصدور هـذا التصريح، الذي كان يعنـي إبراءً لذمة المخابرات العامة، ولذمة رئيسـها شـخصيًا مـن أي اتهام بالتقصير يمكن أن يوجه، وكانت تلك هي الحقيقة، لاسيما أن اللواء مراد موافي؛ كان قد بذل جهدًا كبيرًا قبيل الحادث لإقناع القيادة العسـكرية بالبدء في حملة المواجهة، إلَّا أن المشير كان يرى أن تدخل الجيش يجب أن يكون هو الخطوة الأخيرة، تاركًا العنان لقوات الشرطة للقيام بتلك المهمة تحت إشراف القوات العسكرية في سيناء.

وكان محمد مرسي غاضبًا أيضًا من تصريح اللواء مراد موافي، لأن الاتهام طاله شـخصيًا باعتبـار أنه رئيس الجمهوريـة، وأنه كان يفضِّل ألَّا يدلـي مدير المخابرات العامة بهذا التصريح علانية.

في السـابع من أغسـطس 2012، أعلن عن تشـييع جثامين الشـهداء السـتة عشر من مسجد آل رشـدان بمدينة نصر، في جنازة عسكرية يحضرها رئيس الجمهورية، وقادة الجيش وكبار المسـئولين، وفي العاشـرة والنصف من صباح هذا اليوم، كنت قد مضيت إلى المسـجد للمشـاركة في الجنازة، التي ستنطلق من هناك وصولًا إلى قبـر الجندي المجهول بمنطقة «المنصة»، كان الحشـد كبيـرًا، وكان الألـم باديًا على الوجوه، ومع دخول النعوش إلى سـاحة المسـجد، ارتفعت أصوات أهالي الشهداء بالهتاف الممزوج بالبكاء والدموع، كان المشهد رهيبًا، ستة عشر جثمانًا جرى لفها بعلـم مصـر، بينما بدا الذهول والحسـرة على وجـوه الجميع، بعد قليـل حضر إلى سـاحة المسـجد الفريق سـامي عنان، وعدد من القادة العسـكريين، ثم حضر رئيس الوزراء د. هشـام قنديل. انتشـر رجال الشرطة العسـكرية يحيطون بالنعوش، وكبار المسـئولين، يسـاعدهم في ذلك عدد من ضباط الشـرطة، ورجال الأمن المركزي، الذيـن احتشـدوا فـي الخارج لتأمين سـير الجنازة.. وفـور الانتهاء مـن أداء الصلاة علـى الجثامين، انفجر الغضب في النفوس، وتـرددت الهتافات المدوية ضد رئيس الجمهوريـة، وضـد رئيس الوزراء، حـاول رجال الحرس الخـاص وضباط وجنود الشـرطة العسـكرية، دفع رئيس الوزراء إلى خارج المسـجد سـريعًا، إلَّا أن جمهور

الغاضبين راحوا يلقون بالأحذية على د. هشـام قنديـل، وكادوا يفتكون به، وراحوا يطـاردون جميع القيادات السياسـية الأخرى، ومن بينهم د. عبـد المنعم أبو الفتوح الذي حاول البعض الاعتداء عليه، وتكرر هذا الاعتداء ضد آخرين، ومن بينهم «نادر بكار»، القيادي بحزب النور، وفور أن خرجت من المسـجد، فوجئت بجمهور كبير يحملني على الأكتاف، لتنطلق الهتافات مدوية تطالب «بإسقاط حكم المرشد»، تم حمل النعوش الستة عشر، على سيارات للجيش، واتجهت جميعها، ونحن خلفها، للتحـرك مـن أمام قبر الجندي المجهـول، وهناك كان الضباط والجنـود والقادة في انتظـار وصول الرئيس، حملني المواطنون مرة أخـرى على الأكتاف، وراح الهتاف يشتعل من جديد، مطالبين بالثأر وإعلان نتائج التحقيقات على الفور. كان في مقدمة الحضور هناك المشـير حسـين طنطاوي، رئيس المجلس الأعلى للقوات المسلحة ووزير الدفاع، والفريق سامي عنان، رئيس الأركان، وأعضاء المجلس الأعلى، ود. كمال الجنزوري رئيس الوزراء السـابق، ود. عصام شـرف رئيس الوزراء الأسـبق، والسـيد عمرو موسـى المرشـح الرئاسـي السـابق، وعدد كبير من الوزراء الحاليين والسـابقين وغيرهم. كانت درجة الحرارة مرتفعة للغايـة، ظل الحاضرون ينتظرون مرسـي الذي أعلن عن مشـاركته في الجنازة، انتشـرت قوات الحـرس الجمهوري لتحيـط بالجنازة المنتظر انطلاقها بعد قليل، كانت كل المؤشـرات تقول إن الرئيس قد تحرك من القصر الرئاسـي متجها إلى المنصة، وفجأة بعد طول انتظار تم إبلاغنا بأن مرسـي عاد مرة أخرى إلى قصر الرئاسـة، بعد أن نصحه «أسـعد الشـيخة» نائب رئيس الديوان، بخطورة مشـاركته في الجنازة، فقرر التراجع والعودة، مضى موكب الجنـازة، يتقدمـه المشـير طنطـاوي، وارتفعـت الهتافات، سـادت حالة مـن الهرج والمرج، جرى على إثرها إنهاء مراسـم التشـييع بعد أمتار قليلة. كان المشـير يشـعر بالحـرج فقد كانت الهتافـات تطالبه بالتدخل، وإنهاء حكم الإخوان، كانت الأجواء متوتـرة للغاية، بينما راح بعض المشـاركين في العزاء، يطـاردون كل من يعرفون أنه ينتمي إلى جماعة الإخوان، أو القوى المساندة لها، وقد لوحظ في هذا الوقت غياب قيادات الإخوان عن المشاركة في تشييع الجثامين.

فـي هذا اليـوم، وجه الرئيس محمد مرسـي الدعوة إلى عدد مـن قادة الأحزاب السياسـية، لعقـد اجتمـاع طـارئ بهـم فـي قصـر الاتحاديـة، وإطلاعهم علـى آخر التطـورات الراهنـة، وكان من بين الحضور د. سـعد الكتاتني «الحريـة والعدالة» د. عمـاد عبد الغفور «حزب النور» أبو العلا ماضي «حزب الوسـط» د. عصام العريان «الحريـة والعدالـة» د. صفوت عبد الغني «التنمية والبنـاء» د. أيمن نور «غد الثورة» وآخـرون، بـدأ الرئيس الحديث بالوضع الراهن، وتعهد بالانتقام من قتلة الشـهداء، وقـال إنه يتابع سـير التحقيقات بنفسـه، وأنه لـن يهدأ له بال إلّا بعـد الوصول للقتلة والمحرضين. ثم تحدث عدد من القادة العسكريين الأمنيين، لإطلاع قادة الأحزاب على آخر تطورات العملية العسـكرية والأمنية التي تجري في سـيناء، لإعادة الأمن والاسـتقرار، والقبض على المتورطين. كانت المؤشـرات جميعهـا في هذا الوقت تقول إن هناك عناصر سلفية تكفيرية، ومن بينها عناصر تنتمي إلى جماعة «جلجلت» هي المسئولة عن هذا الحادث، جنبًا إلى جنب مع حماس التي تردد أنها شاركت في العملية، لحسـاب جماعة الإخوان، التي أرادت مبررًا لاتخاذ إجراءات ضد المشير وكبار القادة العسـكريين، وقيل إن بعضًا مـن هذه العناصر قد جاءت من قطاع غزة، لتلتقـي بالعناصـر المصرية، ويجري تنفيذ العملية المشـتركة بين الطرفين، وإن هذه العناصر تمكنت من الهرب عبر الأنفاق بعد تنفيذ العملية الإرهابية مباشرة.

لقـد جـرى في هـذا الوقت، خـلاف كبير بين الرئيس مرسـي والمشـير حسـين طنطـاوي، حول إعـلان أسـماء المتهمين بارتكاب هـذه الجريمـة، حيث توصلت سـلطات التحقيق العسـكرية إلى أسـماء هذه العناصر، إلّا أنه وفي يوم التاسـع من أغسـطس 2012، أبلـغ المشـير طنطاوي الرئيـس بنتائج التحقيقـات، وطلب الإذن بإذاعتهـا، حيث أشـارت التحقيقات إلى تورط عناصر فلسـطينية مـن قطاع غزة إلى جانب بعض العناصر المصرية المتطرفة المرتبطة سرا بجماعة الإخوان، كان موعد إذاعة البيان هو الخميس التاسع من أغسطس، وكانت القوات المسلحة وقد وعدت

بإذاعة أسماء المتورطين، ونتائج التحقيقات التي جرت، بهدف تهدئة المشاعر، خصوصًا أن هناك مليونية دعت إليها الأحزاب والقوى الثورية يوم الجمعة العاشر من أغسطس 2012. رفض الرئيس طلب المشير، وطالبه بتأجيل الأمر لحين الانتهاء من التحقيقات بشكل نهائي، ومعرفة ما إذا كان المتهمون ينتمون إلى بعض الفصائل الفلسطينية أم إلى حركات جهادية أخرى في غزة؟ ورغم غضبة المشير وإلحاحه الشديد، فإن الرئيس مرسي كان حاسمًا في هذا الأمر، وأصر على تأجيل إعلان التحقيقات.

في هذا الوقت تسربت معلومات تقول: إن حركة حماس طلبت من كبار المسئولين المصريين، تأجيل إعلان أسماء المتهمين الفلسطينيين في الوقت الحالي، حتى لا يحدث أي اضطراب في العلاقات بين أبناء الشعبين المصري والفلسطيني، بسبب مشاركة بعض من العناصر الفلسطينية التكفيرية في الحادث. لقد أشارت التحقيقات في هذا الوقت. ووفقًا لتصريح منسوب إلى مصدر أمني مسئول إلى صحيفة «المصري اليوم»، فقد تم اتخاذ قرار التأجيل عنوة رغم رفض المؤسسة العسكرية لثلاثة أسباب هي:

1- حتى تهدأ الأجواء، وتتضح الحقائق أمام الشعب المصري، الذي لا يجب أن يخلط بين حركة حماس أو الفصائل الفلسطينية الأخرى، وبين الجماعات الجهادية التكفيرية.

2 - حتى تكتمل التحقيقات التي تجريها النيابة العسكرية في الأحداث، والتوصل إلى جميع الأطراف المتورطة، لأن التحقيقات توسعت بشكل كبير، وتدخلت فيها أطراف متعددة، وهو ما يتطلب مزيدًا من الوقت والجهد.

3- إعطاء الفرصة والوقت الكافيين للجهات الأمنية في حركة حماس، حتى تستطيع القبض على المتهمين، وتسليمهم لجهات التحقيق المصرية، حيث إن التحقيقات أثبتت أن المتهمين الفلسطينيين، فروا إلى قطاع غزة عبر الأنفاق بعد

تنفيذ الجريمة. وفي هذا الوقت صرح د. ياسر علي، المتحدث الرسمي باسم رئاسة الجمهورية، بأن الرئاسة ستعلن في تقرير كامل نتائج التحقيق والمعالجة الوقائية للأحداث، نافيًا ضلوع أي من المفرج عنهم من الذين صدرت بحقهم أحكام من الجماعات المتشددة في مصر في هذه الأحداث.

كانت الاتصالات تجري بين الرئيس ووزير الدفاع بشكل مستمر، خلال هذه الأيام، وكان المشير قد أصدر قرارًا في هذا الوقت بأن يكون اللواء «عبد الفتاح السيسي»، مدير المخابرات الحربية، هو حلقة الوصل بين مؤسسة الرئاسة والمجلس العسكري للقوات المسلحة، وهو ما استدعى من اللواء السيسي التردد على قصر الرئاسة كثيرًا في هذا التوقيت، وكان يساعده في ذلك اللواء محمد العصار، مساعد وزير الدفاع لشئون التسليح.

في يوم الأربعاء 8 أغسطس 2012، كان هناك اجتماع لمجلس الدفاع الوطني برئاسة محمد مرسي، وحضور رئيس الوزراء د. هشام قنديل، ووزير الدفاع المشير حسين طنطاوي، وبقية أعضاء المجلس من كبار المسئولين والقادة العسكريين والأمنيين. وقد أعلنت رئاسة الجمهورية في أعقاب هذا الاجتماع، إقالة عدد من كبار المسئولين أبرزهم اللواء مراد موافي، مدير المخابرات العامة، الذي عين بدلًا منه اللواء «رأفت شحاتة»، وإقالة اللواء نجيب عبد السلام، قائد الحرس الجمهوري، الذي عين بدلًا منه اللواء محمد زكي، واللواء حمدي بدين، قائد الشرطة العسكرية، الذي عين بدلًا منه نائبه اللواء «إبراهيم الدمياطي»، وإقالة اللواء عماد الوكيل، قائد الأمن المركزي، وتعيين لواء ماجد مصطفي كامل، بديلًا عنه، وإقالة اللواء محسن مراد، مساعد الوزير مدير أمن القاهرة، وتعيين اللواء أسامة الصغير بدلًا منه، كما جرت إقالة اللواء عبد الوهاب مبروك، محافظ شمال سيناء في الوقت نفسه. كانت المادة 53 «مكرر» من الإعلان الدستوري المكمل الصادر في 17 يونيو 2012، تنص على أن «المجلس الأعلى للقوات المسلحة يختص بالتشكيل القائم وقت العمل بهذا الإعلان الدستوري، بتقرير كل ما يتعلق بشئون القوات المسلحة، وتعيين

قادتها ومد خدمتهم، ويكون لرئيسه حتى إقرار الدستور الجديد جميع السلطات المقررة في القوانين واللوائح للقائد العام للقوات المسلحة وزير الدفاع».

كان هذا النص عائقًا أمام رئيس الجمهورية لاتخاذ القرارات بشكل مباشر، ولذلك كلف الرئيس المشير طنطاوي، بصفته رئيس المجلس الأعلى للقوات المسلحة، وزير الدفاع لتعيين رئيس جديد لجهاز الشرطة العسكرية خلفًا للواء حمدي بدين. كان القرار مفاجئًا للمشير، حدثت حالة ارتباك شديدة داخل الأوساط العسكرية. تساءل القادة: وهل من حق الرئيس أن يعزل واحدًا من أعضاء المجلس العسكري، والقادة الأساسيين للجيش، رغم وجود الإعلان الدستوري المكمل؟ ويومها قال اللواء حسن الرويني، إذا صمتنا لمرسي على ذلك فالدور سيكون على المشير نفسه في المرة القادمة!!

كان مرسي وجماعته قد حمل قائد الشرطة العسكرية وقائد الأمن المركزي المسئولية عن الاعتداء الذي تعرض له رئيس الوزراء داخل مسجد آل رشدان، من قبل جمهور الغاضبين، وكان السبب الرئيسي وراء إقالة اللواء مراد موافي، يرجع إلى التصريحات التي أدلى بها لعدد من الصحف ووسائل الإعلام، حول إبلاغه لكبار المسئولين بالمعلومات التي وصلت إليه، حول احتمال الهجوم الإرهابي في سيناء، كما قيل، لكن القضية كانت أكبر وأخطر من ذلك.

كانت مؤسسة الرئاسة مستاءة من تصريحات اللواء مراد موافي، وهو ما أدى بالمستشار محمد فؤاد جاد الله، المستشار القانوني للرئيس، إلى الرد على ما أثاره اللواء موافي بالقول «إن الرئيس مرسي لم يكن يعلم بالتقرير الذي تحدث عنه اللواء مراد موافي، وحذر فيه من العملية الإرهابية». وهو ما أدى إلى قيام جهاز المخابرات بالرد على هذا التصريح ببيان أكد فيه «أن جهاز المخابرات العامة جهة جمع معلومات فقط، وليس سلطة تنفيذية، وأن المعلومات التي لديه بخصوص الحادث الإرهابي الذي وقع في سيناء أرسلها إلى صناع القرار، والجهات المسئولة وبهذا ينتهي دور الجهاز». أما بالنسبة للواء حمدي بدين، فقد أصدر المشير طنطاوي،

بصفته القائد العام للقوات المسلحة، رئيس المجلس العسكري وزير الدفاع قرارا في بداية الأمر، بتعيينه مساعدًا لوزير الدفاع لشئون سيناء، ونقل التليفزيون المصري والعديد من وسائل الإعلام هذا الخبر.

وقد أثار قرار المشير ردود فعل عنيفة داخل مؤسسة الرئاسة، واعتبرت أن قرار المشير يمثل تحديًا لقرار رئيس الجمهورية، وأن المشير يكافئ قائد شرطته العسكرية السابق على «إهماله» في حماية رئيس الوزراء، وكذلك الانفلات الذي حدث أثناء تشييع جثامين الشهداء، مما حال دون مشاركة رئيس الجمهورية في مراسم التشييع، ولذلك اضطر المشير إلى التراجع عن قراره، وطلب من اللواء ممدوح شاهين، عضو المجلس الأعلى للشئون القانونية، نفي هذا الخبر، وبعدها أعلن عن تعيين اللواء بدين ملحقًا عسكريًا في الصين، وهو أمر لم تكن الرئاسة راضية عنه تمامًا.

كان القرار قد اتُّخِذْ، لا حل أمام الرئيس سوى إلغاء الإعلان الدستوري المكمل، حتى يفتح الطريق أمامه واسعًا للانفراد بالسلطة والإمساك بالسلطة التشريعية، وإعداد دستور جديد يعطي مزيدًا من الصلاحيات لرئيس الجمهورية، وكان مرسي في هذا الوقت قد تلقى من مكتب إرشاد جماعة الإخوان تعليمات للإسراع بتنفيذ التوصيات التي اتخذها وأهمها عزل المشير، ورئيس الأركان وقادة الأفرع الرئيسية وإلغاء الإعلان الدستوري المكمل، كل ذلك كان يجري وسط استعدادت أخرى في سينا تتم على قدم وساق.

قبلها وفي السادس من أغسطس 2012 تحديدًا، أي بعد يوم من وقوع الحادث، كان قد وصل إلى اللواء أحمد جمال الدين الذي كان قد عُيِّن لتوه وزيرًا للداخلية، إخطار أمنى من جهاز الأمن الوطني في سيناء يبلغه فيه أن محمد الظواهري، ومعه مرجان سالم أحد قادة السلفية الجهادية في سيناء، دخلا إلى منطقة الشيخ زويد على متن سيارة تابعة لرئاسة الجمهورية، أبدى الوزير أحمد جمال الدين دهشته، وتساءل عن السبب، لم يجد إجابة شافية، لم يصدق أن السيارة تابعة لرئاسة الجمهورية،

فقام على الفور بالاتصال بالدكتور أحمد عبد العاطي مدير مكتب الرئيس محمد مرسي وسأله عن حقيقة الإخطار؟ فقال له أحمد عبد العاطي، هي فعلًا سيارة تابعة لرئاسة الجمهورية، والظواهري ومرجان مكلفان بمهمة خاصة من الرئاسة لاحتواء العناصر المتشددة داخل هذه المنطقة، أبدى أحمد جمال الدين دهشته، خصوصًا أنه يعرف التاريخ الإرهابي لكل من محمد الظواهري ومرجان سالم.

في اليوم التالي السابع من أغسطس 2012، كان هناك إخطار آخر يؤكد أن العناصر الإرهابية المتشددة، تتجمع بشكل كبير في منطقة الشيخ زويد، بهدف الاستعداد للإعلان عن إمارة إسلامية داخل سيناء.

قام الوزير أحمد جمال الدين بالاتصال بالدكتور أحمد عبد العاطي، لإخطاره بالأمر حتى يخطر الرئيس مرسي، إلَّا أن أحمد عبد العاطي كان منشغلاً في هذا الوقت، ونظرًا لخطورة الأمر، قام أحمد جمال الدين بإخطار محمد رفاعة الطهطاوي رئيس ديوان رئيس الجمهورية، وأبلغه بما ورد إليه من الأجهزة الأمنية داخل سيناء، فطلب رفاعة الطهطاوي ساعة من الوقت لإبلاغ الرئيس والرد على وزير الداخلية، وبعد أقل من ساعة كان رفاعة الطهطاوي يخطر الوزير أحمد جمال الدين ويقول له: لقد اتصلنا بهم في الشيخ زويد، وطلبنا منهم التوقف عن هذا الأمر فورًا، وللمرة الثانية أبدى وزير الداخلية دهشته من طبيعة العلاقة التي تربط بين رئاسة الجمهورية، وعناصر إرهابية مطلوب القبض عليها بتهمة ارتكاب جرائم يعاقب عليها القانون.

كانت الأحداث تتطور سريعًا على جميع المستويات، ويبدو أن كل ذلك كان يسير وفق خطة محكمة الأداء من خلال التصعيد على كل المستويات.

وفي يوم الأربعاء الثامن من ديسمبر 2012، كان مجلس الشورى قد أعد العدة من جانبه، إذ أصدر رئيس المجلس عدة قرارات أطاح خلالها بأكثر من خمسين قيادة صحفية، وكأنه يفتح الباب أمام أخونة الصحافة، وضمان تهيئة المسرح من

الناحية الصحفية والإعلامية أمام الحدث المتوقع، خصوصًا بعد أن ضمن السيطرة علـى التليفزيـون والإذاعة من خلال تعيين صـلاح عبد المقصود، وزيـرًا للإعلام، وهـو عضـو قيادي في جماعـة الإخوان المسـلمين. ورغم جميـع التحذيرات التي انطلقت في جميع الأوساط الصحفية، والبيان الصادر عن اجتماع للمجلس الأعلى للصحافة برفض المعايير التي وضعتها اللجنة، التي شكلها مجلس الوزراء لاختيار رؤسـاء التحرير، ورؤسـاء المؤسسـات، فـإن الخطة كانـت تقضي بالإسـتمرار في إحـكام قبضة الدولة والجماعـة على الصحافة، من خلال أخونتهـا واختيار عناصر أخرى يمكن أن تقبل بالإملاءات الإخوانية.

في هذا اليوم قررت حركة 6 أبريل، التجمع أمام منزل الرئيس مرسـي بالقاهرة الجديدة، وأمام منزل العائلة بالشـرقية، وأمام قصر الاتحادية لإظهار الدعم والتأييد لقراراته، ومطالبته بقرارات أكثر جذرية، وأشد وطأة ضد ما اسموه بالدولة العميقة، وضرورة تطهيرها. واعتبر السياسـي «جورج إسـحاق» أن قرارات الرئيس تأتي في محلِّهـا تمامًا، أما الإعلامي والناشـط السياسـي حمدي قنديل فقد قال اليوم تسـلم الرئيس رئاسة الجمهورية، واعتبر محمود عفيفي المتحدث باسم حركة 6 أبريل أن قرارات مرسي ليست كافية، وأن البلاد في حاجة لإجراءات أكبر للتطهير الحقيقي. كانـت عناصر النخبة ممن يطلق عليهم «حزب عاصـري الليمون»، ترى ضرورة أن يحسـم الرئيس موقفه، وأن يتسلم كامل السلطة في البلاد، كما أنهم طالبوه بضرورة إلغاء الإعلان الدسـتوري المكمل، وإنهاء ما أسـموه بحكم «العسكر» الذي استمر لـ 60 عامًا.

في يوم الجمعة 10 أغسـطس، قام الرئيس مرسي بأداء صلاة الجمعة في مسجد الشـيخ محمـود الحصـري بمدينة 6 أكتوبـر، حيث ألقـى خطابًا بعد انتهـاء الصلاة وسـط الحاضرين، قال فيه: إنه يقود بنفسه العمليات الجارية في سيناء لتطهيرها من الإرهابييـن، وأن هـذه العمليات لن تتوقف حتى تسـتقر الأحوال الأمنية في سـيناء تمامًا. لقد توقف المراقبون أمام مقولة أطلقها الرئيس مرسـي خلال خطابه بمسجد

الحصري، عندما قال «سأؤدب المتجاوزين من المواطنين أو الجيش أو الشرطة» إلَّا أن أحدًا لم يكن يستطيع أن يتخيل وقائع ما شهدته الأيام التالية. في هذا الوقت كان الإعلامي «توفيق عكاشة»، قد وجه تحذيرًا من على شاشة قناة «الفراعين» إلى المشير طنطاوي ورئيس الأركان سامي عنان، وقال لهما «أنا أحذركما خلال 48 ساعة سيتم الإطاحة بكما بقرار من الرئيس» واعتبر البعض أن هذه الأقاويل هي من باب المخاوف المشروعة وليس أكثر.

بعد انتهاء الرئيس من خطابه في مسجد الحصري، قرر السفر إلي مدينة العريش، ومنها إلي رفح لمتابعة العمليات التي تقوم بها القوات المسلحة لتطهير سيناء من البؤر الإرهابية. وقد وصل الرئيس في وقت مبكر من المساء يرافقه المشير حسين طنطاوي وزير الدفاع، ورئيس الأركان الفريق سامي عنان، ووزير الداخلية أحمد جمال الدين، وعدد من القيادات العسكرية والأمنية.

في هذا الوقت نقلت صحيفة «الأهرام» عن مسئول أمني بارز، تأكيده نجاح القوات المشتركة في عملية «نسر سيناء» في القبض على ستة من العناصر المتطرفة في مدينة الشيخ زويد يوم الخميس 10 أغسطس، وإصابة مسلحين في مناطق أخرى، وقال المصدر إن أجهزة الأمن نجحت في تحديد شخصية قائد التنظيمات المسلحة المسئولة عن العمليات الإرهابية في سيناء، وإنه فلسطيني الجنسية وينتمي إلى ما يعرف بجيش «جلجلت» في غزة، كان أكثر من 3500 ضابط وجندي يشاركون في عملية «نسر سيناء» تدعمهم 87 مدرعة وطائرتا هليكوبتر قتاليتان، إضافة إلى 60 مدرعة جديدة و117 آلية أخرى، وصلت يوم الخميس، وكانت التوقعات تشير إلي أن عدد المسلحين حوالي 1600 مسلح ينتمون إلى عدة محافظات مصرية فضلًا عن دول عربية مجاورة، ويطلقون على أنفسهم أصحاب «الرايات السوداء».

وصل الرئيس مرسي إلى العريش، وسط إجراءات أمنية لم يسبق لها مثيل، توجه وكبار المسئولين إلى المنطقة الحدودية الشرقية في رفح في حوالي الخامسة مساء

نفس اليوم 10 أغسطس، لم يكن الرئيس قد أصدر قرارا بتعيين محافظ جديد لشمال سيناء في هذا الوقت، فكان اللواء «مدحت صالح» رئيس مجلس مدينة العريش في استقباله، وعندما وصل الرئيس إلى منطقة رفح اصطحب في سيارته المشير طنطاوي ورئيس الأركان، ووسط الجنود والضباط قام باعتلاء كرسي ليخطب فيهم، وإلى جواره وقف وزير الدفاع من الناحية اليسرى ورئيس الأركان من الناحية اليمنى. بعد انتهاء زيارة الرئيس إلى سيناء طلب من المشير طنطاوي ضرورة عقد اجتماع في الحادية عشرة من مساء اليوم ذاته للمجلس الأعلى للقوات المسلحة بحضوره شخصيًا، إلَّا أنه طلب من المشير أن يقتصر حضور الاجتماع على أعضاء المجلس الأعلى الأساسيين، مع استبعاد كل المستدعين من الخدمة، والذين ضمهم المشير إلي اجتماعات المجلس العسكري، ولم يستطع المشير أن يرفض مطلب الرئيس، وقرر بالفعل قصر الاجتماع على الأعضاء الأساسيين للمجلس العسكري.

في هذا الاجتماع تحدث الرئيس عن تطورات الوضع في سيناء، وعن الأسباب التي دفعته إلي عدم نشر مضمون التحقيقات الأولى في قضية استشهاد وإصابة الجنود في رفح، وتجاهل مرسي في كلامه أمام المجلس العسكري الحديث عن أسباب قراراته الأخيرة، بإبعاد قائد الشرطة العسكرية وآخرين، إلَّا أنه تحدث مطولاً عن المؤسسة العسكرية، وضرورة النهوض بها وتوفير جميع الإمكانيات الضرورية لها. كان الرئيس يستهدف من وراء هذا الاجتماع استمالة أعضاء المجلس الأعلى للقوات المسلحة، وكأنه يمهد الطريق أمام قرارات صعبة يريدهم، إن لم يكونوا إلى جواره فيها، فعلى الأقل يلتزمون بسياسة الحياد.

انتهى الاجتماع في وقت متأخر من بعد منتصف هذا اليوم، في حين كانت الحشود، قد انفضت منذ قليل من ميدان التحرير ومنطقة المنصة، وهي حشود كانت تطالب بمحاسبة المتسببين والمتورطين في ارتكاب الحادث الإرهابي ضد الجنود المصريين في رفح. لقد لوحظ حتى هذا الوقت، أن رد فعل جماعة الإخوان

المسلمين تجاه حادث رفح لم يكن قويًا، وتميز بعدم الاكتراث، بل إن بعضهم راح يحمّل المؤسسة العسكرية مسئولية ما حدث، ويطالب بتسليم الرئيس كامل سلطاته من المجلس العسكري، ولم يكن أحد يعرف ما هي هذه السلطات التي في حوزة المجلس العسكري، باستثناء سلطة التشريع، وهي سلطة أصيلة للمجلس في غياب البرلمان.

كان حادث رفح يغطي على ما عداه من أحداث. وكان الناس يتساءلون في كل مكان عن هوية القتلة، ومتى يكشف النقاب عنهم؟ كانت المعلومات الأولية تقول إن نتائج التحقيقات التي كان يفترض إعلانها يوم الخميس 9 أغسطس، كانت تشير إلى أن الجثث الخمس التي تسلمتها مصر من إسرائيل، هي لعناصر فلسطينية قتلت وهي في طريقها للدخول عبر الحدود في منطقة «كرم أبو سالم» كما أن مصدرًا عسكريًا مصريًا قال في هذا الوقت، إن نتائج التحقيقات تضم الكثير من المفاجآت. ومن حق الشعب أن يعرفها، وسنعلنها بوضوح دون النظر إلى أي اعتبارات أخرى.

وعندما نشر هذا التصريح أدرك المصريون أن هناك أزمة تتصاعد بين الجيش والرئاسة، ولقد توقف المراقبون أمام كلمة «دون النظر إلى أي اعتبارات أخرى».

في هذا الوقت كانت قد وصلت إلى الأجهزة الأستخبارية المصرية، معلومات تتحدث عن تسلل بعض العناصر الفلسطينية المتشددة إلى داخل سيناء ومصر، تحمل بطاقات رقم قومي مصرية، وتنتحل أسماء مصريين، راجعت الجهات العسكرية مصلحة الأحوال المدنية في هذا الوقت، وتأكد لها أن ما تردد عن سرقة ماكينات طباعة الرقم القومي من مصلحة الأحوال المدنية في سيناء، وتهريبها إلى قطاع غزة واستخدامها بشكل غير شرعي، هو أمر جد ولا هزل فيه.

في هذا الوقت صرح وزير الداخلية اللواء أحمد جمال الدين، بأن سبعة أشخاص مشتبه في تورطهم في حادث قتل الجنود المصريين على الحدود، قد تم

تحديد هويتهم، وكان الجيش قد قبض على 99 شخصًا ممن تدور حولهم الشبهات، وقيـل إنه تم اكتشـاف معلومات مهمة عن العناصر المتسـللة عبر الأنفاق، ببطاقات هوية مصرية، وكذلك حجم التنسـيق بين العناصر الإرهابية المصرية داخل سـيناء، وعناصر أخرى تنتمي إلى حماس وتنظيمات فلسطينية أخرى داخل قطاع غزة.

كان جهاز المخابرات الحربية، يقدم المعلومات أولًا بأول إلى جهات التحقيق، وقد وضع الجهاز الذي كان يترأسـه اللواء عبد الفتاح السيسـي في هذا الوقت، يده علـى معلومات فـي منتهي الخطورة، وكان مـن رأيه ضرورة الإعـلان عن الحقائق كاملـة. لإبـراء سـاحة القوات المسـلحة من أي اتهامـات قد تلحق بهـا، بزعم عدم إفصاحها عن هوية القتلة.

14

خيار القدر!!

كان كل شيء معدًّا جيِّدًا، يوم السبت الحادي عشر من أغسطس 2012، قام أمير قطر بزيارة سريعة إلى مصر على رأس وفد حكومي كبير، التقى بالرئيس محمد مرسي على مائدة الإفطار، واستمرت مباحثاته نحو ساعتين ونصف الساعة، وانتهت في السابعة والنصف مساءً تقريبا.

وخلال هذه المباحثات أكد محمد مرسي لأمير قطر على أن البلاد مقبلة على تطورات مهمة، وأنه سوف يسترد سلطاته كاملة في أقرب وقت.

كانت الزيارة مريبة، جرت في شهر رمضان، وفي أعقاب الحادث الإرهابي في رفح، ويبدو أن ما شهدته جلسة المباحثات الإنفرادية بين الرجلين حوت ما هو أخطر؛ ولكن أحدًا لم يتوصل إلى أية معلومات موثقة حول الدور القطري في سيناريو أحداث 12 أغسطس.

في مساء هذا اليوم كان السيناريو قد اكتمل تمامًا، لقد تم إبلاغ مكتب الإرشاد، وقام د. عصام العريان عضو مكتب الإرشاد ونائب رئيس «حزب الحرية والعدالة» بإبلاغ السفارة الأمريكية بأن الرئيس قد يضطر إلى اتخاذ إجراءات هدفها إحداث تغييرات في القيادات العسكرية.

وفي صباح اليوم التالي الأحد 12 أغسطس، كان الرئيس مرسي قد دعا إلى عقد اجتماع للمحافظين بالقصر الجمهوري، برئاسته وبحضور رئيس الوزراء وبعض

الـوزراء، وقيل إن السـبب في ذلك هو بحث العديد مـن الأزمات المتفاقمة في هذا الوقت، وأولها أزمة انقطاع الكهرباء.

وفـي هذا اليوم اسـتمر الاجتماع لنحو خمس سـاعات، وبدا الأمـر وكأن هناك تعمدًا في إطالة موعد الاجتماع، رغم الانتهاء من مناقشة كل القضايا مبكرًا.

ومن الواضح أن الدعوة لهذا الاجتماع، وفي هذا اليوم تحديدًا كان الهدف منها الخديعة، وإيهام المجلس العسكري بأن الأوضاع تمضي في طريقها الطبيعي.

وفي صباح هذا اليوم أيضًا نشرت مواقع التواصل الاجتماعي تصريحًا للدكتور ياسـر علي المتحدث الرسـمي باسم رئاسة الجمهورية يقول فيه: «إن الحد الأقصى لإعلان اسم نائب واحد لرئيس الجمهورية على الأقل هو مطلع الشهر المقبل وفقًا للإعلان الدستوري».

حـدث ذلك في الوقت الذي أرسـلت فيه رئاسـة الجمهورية طائـرة خاصة إلى مطار الإسكندرية لنقل المستشار محمود مكي إلى القاهرة ولكن دون إعلان.

وفـي هـذا اليوم دعا المشـير حسـين طنطـاوي إلى اجتمـاع للمجلس الأعلى للقوات المسلحة، بهدف الاطلاع على آخر نتائج التحقيقات في الحادث الإرهابي في رفح، وتطورات العملية العسكرية في سيناء والموقف الراهن.

وفي بداية هذا الاجتماع تحدث اللواء حسـن الرويني، مبديا اعتراضه على قرار الرئيـس مرسـي بمنع أعضـاء المجلس ممن هم فوق سـن الخدمة، وليسـوا أعضاء أساسـيين بالمجلـس من حضـور اجتماع المجلـس الأعلى مع الرئيـس، والذي تم عقده مساء الجمعة 9 أغسطس.

وقـال الروينى «إن ما جـرى هو أمر خطير، ويجب الانتبـاه إليه، لأنه ربما يكون البداية للإطاحة بجميع القيادات بلا شك».

وأكـد أن الإعلان الدسـتوري المكمل يعطـي رئيس المجلـس الأعلى للقوات المسـلحة وحـده سـلطة القـرار، وحـذر من أن محمد مرسـي يسـعى إلـى اختراق المجلس الأعلى عن طريق هذه القرارات».

وتحـدث في هذه الجلسـة آخرون من أعضاء المجلـس، وعندما حذروا من أن الخطوة المقبلة لمحمد مرسي هي عزل المشير والقيادة العسكرية رد عليهم المشير بكل حسم، وقال الأمر ليس بهذه السهولة!!

فـي الثانيـة ظهـرًا انتهـي اجتماع المشـير مع أعضـاء المجلس الأعلـى للقوات المسـلحة، أبلغ المشـير طنطاوي باتصال رئاسـة الجمهورية للاجتمـاع مع الرئيس محمد مرسي في الثالثة والربع عصرًا.

كان اللـواء عبـد الفتاح السيسـي (عضـو المجلـس الأعلى ومديـر المخابرات الحربيـة) والمسـئول عـن الاتصال بيـن الرئاسـة ووزارة الدفاع، قد نقل رسـالة من مرسـي للمشـير في وقـت مبكر مـن الصباح، يطلـب فيها مرسـي تدبير مبلـغ مليار ونصف المليار دولار من ميزانية القوات المسـلحة لإنهاء مشكلة الكهرباء وغيرها، وإبعـاد من هم فوق سـن الخدمة عـن عضوية المجلس الأعلى للقوات المسـلحة، وكان رد المشـير أن المبلغ غير متوافر في هذا الوقت، وأن القوات المسـلحة دفعت أكثر من سـبعة مليارات دولار لسـد العجز في الاحتياطي في أوقات سـابقة، وأنه لا يمكـن كسـر الوديعـة الدولارية الآن، أما بالنسـبة لقرار إبعاد من هـم فوق السـن من عضوية المجلس فهذا أمر لا علاقة للرئاسة به وسينظر فيه في وقت لاحق.

كان محمد مرسـي قد أنهى كل شـيء، واسـتعد لاتخاذ القرارات الخطيرة التي اتفق عليها مع مكتب الإرشاد والسفارة الأمريكية.

لقـد طلبت الرئاسـة حضور المشـير طنطـاوي، والفريق سـامي عنـان، واللواء محمود نصر، عضو المجلس الأعلى للشـئون المالية، وكان واضحًا أن دعوة اللواء

محمود نصر لهذا الاجتماع هدفها التمويه على القرارات المنتظرة، وتصوير الأمر كأنه مقصور على مناقشة مطلب الرئيس بتدبير مبلغ المليار ونصف المليار دولار.

قبيل الموعد بقليل كان المشير والفريق سامي عنان، واللواء محمود نصر، قد وصلوا إلى القصر الجمهوري، وكان الفريق يومها أبدى دهشته من توجيه الدعوة إليه، وقال للمشير: وما علاقتي أنا بالأمور المالية؟!

قبيل أن يصل القادة العسكريون الثلاثة بقليل كان د. ياسر علي قد طلب من الصحفيين الانصراف من القصر الرئاسي، بعد انتهاء جدول أعمال الرئيس، والانتهاء من الاجتماع مع المحافظين.

في هذا الوقت جرى اتصال باللواء عبد الفتاح السيسي مدير المخابرات الحربية، بزعم أن الرئيس يريد أن يناقشه في بعض الأمور المتعلقة بالوضع في سيناء، وذلك بحضور المشير طنطاوي والفريق سامي عنان.

وعندما وصل اللواء السيسي، تم إدخاله في غرفة صالون بعيدة عن المكان الذي يجلس فيه القادة العسكريون الثلاثة.

عندما تم رفع الأذان للصلاة حضر قائد الحرس الجمهوري اللواء محمد زكي ليخطر القادة الثلاثة بدعوتهم إلى الصلاة مع الرئيس، في المسجد الموجود داخل حرم القصر، وفي الطريق إلى المسجد أخطرهم بأن اللواء السيسي موجود في الصالون المجاور.

هنا بادره الفريق عنان..

ولماذا لا يحضر للصلاة معنا؟

تولى محمد مرسي إمامة المصلين داخل المسجد، وبعد الانتهاء من الصلاة، قام بمصافحة القادة الثلاثة، ووعدهم بالمقابلة خلال دقائق معدودة.

في هذا الوقت وصل المستشار محمود مكي إلى قصر الرئاسة، وانتظر في غرفة خاصة، ولم يذهب لأداء الصلاة مع الآخرين، ثم سرعان ما التقى الرئيس مرسي، ومن بعده تم إخطار اللواء السيسي بأن المشير طنطاوي رشحه ليكون وزيرا للدفاع، واللواء صدقي صبحي قائد الجيش الثالث الميداني رئيسًا للأركان.

حتى هذا الوقت لم يكن اللواء السيسي يعلم أن الرئيس مرسي قد خدع الجميع، لقد أدى القسم وهو يرتدي رتبة اللواء، وبعدها توجه على الفور إلى مبنى المخابرات الحربية.

كان الموقف مفاجئًا للواء السيسى، لم يكن أمامه خيار آخر في هذا الوقت، كان كل شيء جاهزًا، التليفزيون قام بتصوير أداء القسم لإذاعته على الفور، والإجراءات الأمنية كانت عادية داخل القصر الرئاسي حتى لا يتم لفت الانتباه.

بعد ثلث ساعة من الموعد المحدد لمقابلة الرئيس مرسي للمشير طنطاوي، ومرافقيه دخل إلى الصالون رئيس الوزراء هشام قنديل، ومعه المستشار محمود مكي الذي كان بدوره قد أدى يمين القسم كنائب لرئيس الجمهورية منذ قليل.

وقد لاحظ الحاضرون أن أحد كبار مسئولي المراسم كان يصاحب المستشار محمود مكي إلى غرفة الصالون، وقد سمعه الحاضرون يقول له: اتفضل يا سيادة النائب، وكان الأمر مثيرًا للدهشة بالنسبة للقادة العسكريين الثلاثة، الذين لم يكونوا يعلمون بتوليه منصب نائب الرئيس.

وجه الرئيس سؤاله إلى اللواء محمود نصر وقال له: هل دبرتم مبلغ المليار ونصف المليار يا سيادة اللواء.

- قال اللواء محمود نصر: لقد جئت إليك بملخص لأبواب الميزانية العامة للجيش بما فيها الاحتياطي.

اطلع محمد مرسي على الموازنة، راح يستعرض الأوراق ويتساءل عن بعض الأرقام ثم قال: لابد من تدبير مبلغ المليار ونصف المليار دولار.

ـ قال المشير: رغم صعوبة ذلك لكن سنحاول أن نتدبر.

نظر مرسي إلى المشير ورئيس الأركان وقال لهما: أنتما تعرفان جيدًا تقديري للمؤسسة العسكرية والدور الذي قامت ولا تزال تقوم به حتى اليوم، وجميعكم تعرفون أننا في مرحلة جديدة، وأنا أعرف أنك يا سيادة المشير وأنت يا سيادة الفريق سامي ترغبان في تسليم القيادة للجيل الجديد، ولذلك أنا قررت كقائد أعلى للقوات المسلحة إجراء التغيير وتعيينك أنت والفريق سامي مستشارين عسكريين لرئيس الجمهورية.

أبدى المشير طنطاوي دهشته، لم يصدق ما سمعه، أدرك أن مرسي قد أعد لهما كمينًا هدفه خداعهما، فقال على الفور: كيف ذلك وهناك إعلان دستوري مكمل يمنع عزل أي من قيادات الجيش إلَّا من خلال رئيس المجلس الأعلى للقوات المسلحة.

ـ قال مرسي: أنا خلاص لغيته، وأهوه منشور في الجريدة الرسمية (وقدم إليه الجريدة).

ـ قال المشير: ولكن ذلك غير دستوري.

ـ قال مرسي: أنا القائد الأعلى ورئيس الجمهورية ولدي كل الصلاحيات.

ـ قال المشير: ولكن سلطة التشريع لا تزال في حوزة المجلس العسكري لحين انتخاب مجلس شعب جديد.

وهنا دار حوار بين المشير وبين المستشار محمود مكي الذي راح يدافع عن وجهة نظر الرئيس محمد مرسي من الناحية القانونية والدستورية.

بعدها قال مرسي: لقد قررت تعيينكما كمستشارين عسكريين كما قلت لكما، وقررت منحك قلادة النيل يا سيادة المشير، وأنت وسام الجمهورية يا سيادة الفريق، ونظر إليه وقال له: ولا إيه رأيك؟!

قال الفريق عنان: نحن أدينا رسالتنا بشرف، ولم نكن أبدًا طامعين في السلطة، وإذا كانت هناك مصلحة عامة من هذا القرار فنحن ليس لدينا اعتراض.

أدرك المشير أن الأمر قد حسم، لم يكن أمامه من خيار آخر، سوى الانصراف متوجهًا إلى مبنى وزارة الدفاع ومعه الفريق عنان واللواء محمود نصر.

عندما هبط إلى أسفل وكان متوجهًا إلى سيارته علم أن اللواء السيسي أدى اليمين كوزير للدفاع، وهنا تنفس المشير الصعداء، فقد كانت تلك رغبته وأمنيته.

عندما وصل المشير طنطاوي إلى مبنى وزارة الدفاع كان التليفزيون المصري يذيع القرار الذي قضى بتعيين المستشار محمود مكي نائبًا للرئيس، وإحالة المشير طنطاوي إلى التقاعد ومنحه قلادة النيل وتعيينه مستشارًا للرئيس. وإحالة الفريق سامي عنان إلى التقاعد ومنحه قلادة الجمهورية، وتعيينه مستشارًا للرئيس.

وإحالة كل من الفريق مهاب مميش قائد القوات البحرية والفريق عبد العزيز سيف الدين قائد قوات الدفاع الجوي، والفريق رضا حافظ قائد القوات الجوية إلى التقاعد.

وقرر أيضًا تعيين اللواء محمد العصار مساعدًا لوزير الدفاع، ورضا حافظ وزير الدولة للإنتاج الحربي، ومهاب مميش رئيسًا منتدبًا لمجلس إدارة هيئة قناة السويس، وعبد العزيز سيف الدين رئيسًا لمجلس إدارة الهيئة العربية للتصنيع.

عندما وصل المشير طنطاوي والفريق عنان واللواء محمود نصر إلى مبنى وزارة الدفاع، التف حولهم القادة العسكريون، يتساءلون ماذا حدث، قال لهم المشير طنطاوي الموضوع انتهى، وأنا سعيد بتولي الفريق أول السيسي وزيرًا للدفاع والفريق صدقي صبحي رئيسا للأركان.

بعد قليل وصل اللواء عبد الفتاح السيسي، احتضن المشير طنطاوي، وقال له: لقد قال لي إنك أنت الذي رشحتني.

فـرد المشـير طنطـاوي بالقول: أنـت ابني الذي اعتز بـه، وأنا آمن علـى القوات المسلحة في ظل وجودك أنت والفريق صدقي على رأس المؤسسة العسكرية.

جلـس الفريـق أول السيسـي لبعض الوقـت مع المشـير طنطـاوي، الذي جمع أوراقه وأنهى كل متعلقاته على مدي يومين، ولكن الفريق أول عبد الفتاح السيسـي لم ينتقل من مكتبه في المخابرات الحربية، إلى مكتبه في وزارة الدفاع إلّا بعد مرور عدة أشهر، احترامًا للمشير طنطاوي وتقديرًا له.

ودع المشـير طنطاوي جميع القـادة والضباط والعاملين بـوزارة الدفاع، بعد أن لملم أوراقه ومضى في صمت إلى شقته في عمارات العبور.

15

وثائـــق

نـص شـهادة المشـير طنطـاوي في قضيـة اتهـام مبـارك وآخرين فـي قضية قتل المتظاهرين خلال أحداث ثورة يناير 2011:

في بداية الجلسة التي عقدت يوم 24 سبتمبر 2012، نادى القاضي على المتهمين وأثبـت حضورهـم جميعًا، ثم نادى على الشـاهد المشـير محمد حسـين طنطاوي، دخل المشـير مـن باب مجاور لقفص الاتهـام، إلَّا أن عينيه لم تتجهـا نحو القفص، وقـف في المكان المخصص للشـهود أمام القاضي، طلـب القاضي من الحرس أن يحضروا كرسـياً ليجلس الشاهد، لكن المشير رفض في البداية.. وأثناء ذلك طلب مبـارك مـن ابنه علاء والطبيب المرافق أن يسـاعداه في الاعتدال بجسـده حتى يرى المشـير، طوال الجلسة لم تواجه عين المشير عين مبارك، لا نعرف إن كان عن عمد أم التزاماً بالجلسة.

حلف المشير اليمين في بداية الجلسة، ثم بدأ القاضي في توجيه الأسئلة إليه:

س: اسمك؟

ج: محمد حسين طنطاوي، رئيس المجلس الأعلى للقوات المسلحة.

س: هـل رصدت القوات المسـلحة الأحداث السياسـية والاقتصادية والاجتماعية منذ عام 2004.

ج: طبعـاً وطبقًـا لمسـئوليتي فإن القوات المسـلحة لهـا مهام محددة تقـوم بها طبقاً للدستور.

س: وماذا كانت تلك الأحوال؟

ج: طبعاً كان في موازنات، وكان في بعض المشاكل الموجودة في الاقتصاد، وده طبيعي لأي دولة، وإحنا كنا بنتابع طبقاً لمهمتنا، وبالنسبة لنا كانت الموازنات بتأتي إلينا، وكنا كقوات مسلحة بنؤدي واجبنا على أكمل وجه، ولم تكن هناك أي مشاكل تخص القوات المسلحة طبقاً لمهامنا، أما بالنسبة للدولة من الناحية السياسية والاقتصادية والاجتماعية فالذي يقيّم ذلك مجلس الوزراء مع باقي الوزراء.

س: هل رصدت الجهات المعنية بالقوات المسلحة الأحداث التي جرت خلال الفترة السابقة عن شهر يناير 2011 مباشرة من قيام بعض فئات الشعب بتظاهرات أو احتجاجات تطالب بالإصلاح أو مطالب متعددة الجوانب؟

ج: إحنا عندنا الجهاز بتاعنا جهاز المخابرات الحربية ده اللي بيرصد مثل هذه الأحوال، وطبعاً بيبلغ بيها.

س: هل كانت تلك الأجهزة ترفع تقارير بشأن تلك الأحداث تنتهي فيها إلى توصية بالعمل على تلبيتها، وإجابة المطالب لترفعها سيادتك للقيادة السياسية في الدولة ممثلة في رئيس الجمهورية السابق، أو رئيس مجلس الوزراء أو الوزراء المعنيين كل في موقعه وقت تلك الأحداث؟

ج: ليس من مسئولية القوات المسلحة أو القائد العام، لكن بصفتي قائداً عاماً للقوات المسلحة أشترك مع أجهزة أخرى، وباشتراك المخابرات العامة في الجلسات التي تحدث، وكلنا بيكون لنا رأي، والجهات المعنية هي التي تبلغ رئيس مجلس الوزراء والمخابرات العامة، وفيما يخص الأمن أيضاً وزارة الداخلية لكن القوات المسلحة تتابع.

س: بشأن الأحداث التي تولدت يوم 25 يناير هل الجهات المعنية بالقوات المسلحة رصدت حدوثها؟

ج: نعم، وكان يوم 20 يناير حدث اجتماع مع رئيس مجلس الوزراء، ووزير الداخلية، وحضرت ووزير الاتصالات ورئيس جهاز المخابرات العامة، واتعرض علينا الموقف بأنه متوتر، وأن هناك احتمالًا لحدوث مظاهرات، وإحنا كان القرار بتاعنا إننا نتابع والداخلية تعمل حسابها وتستعد لاحتمال حدوث مظاهرات.

س: هل ورد إلى رئيس الجمهورية السابق المتهم محمد حسنى السيد مبارك، ما دار في هذا الاجتماع وأسفر عنه، وماذا كان مردوده بالنسبة له؟

ج: الاجتماع كان برئاسة رئيس مجلس الوزراء وأعتقد أنه أبلغه.

س: بداية من أحداث يوم 25 يناير 2011 وحتى 11/ 2/ 2011 هل تم عقد لقاءات أو اجتماعات فيما بين سيادتك ورئيس الجمهورية السابق محمد حسنى السيد مبارك؟

ج: ليست اجتماعات مباشرة، لكن يوم 28 لما أخذنا من السيد رئيس الجمهورية السابق الأمر بنزول القوات المسلحة كانت الاتصالات بتتم بيني وبين السيد الرئيس.

س: ما الذي أبداه أو رآه رئيس الجمهورية السابق في هذه اللقاءات؟

ج: اللقاءات بيننا كانت تتم لمعرفة موقف القوات المسلحة خاصة يوم 28 وبعده، عندما كلفت القوات المسلحة بالنزول إلى البلد لتأمين الأهداف الحيوية، ومساعدة الشرطة في تنفيذ مهامها، وأن في تخطيط مسبق للقوات المسلحة، هذا التخطيط عبارة عن خطة متكاملة لكيفية نزول القوات المسلحة لمساعدة الشرطة. هذه الخطة يتم التدريب عليها بالقوات المسلحة، واللي بيأمر بتنفيذ هذه الخطة هو القائد الأعلى للقوات المسلحة، فالقوات المسلحة، لم تنزل إلّا عندما احتاجت الشرطة المساعدة، وتبين عدم قدرتها على تنفيذ مهامها بالكامل، وهذا ما حدث، وأعطى الرئيس الأمر لقائد القوات المسلحة اللي هو أنا، بتنفيذ الخطة

اللي هي نزول القوات المسلحة لتأمين الأهداف الحيوية ومساعدة الشرطة في ضبط الأمور في البلد، وهذا ما حدث يوم 28 يناير.

وخلال الجلسة قال القاضي: تفضل سيادتك استريح.. تفضل استريّح على الكرسي.. المشير: «شكراً أنا هفضل واقف ولما أتعب أبقى أقعد». ثم عاد القاضي للأسئلة:

س: هل وجه رئيس الجمهورية السابق المتهم محمد حسنى السيد مبارك، إلى وزير الداخلية السابق المتهم حبيب إبراهيم العادلي باستعمال قوات الشرطة القوة ضد المتظاهرين بما فيها استخدام الأسلحة الخرطوش والنارية ضد المتظاهرين في الفترة من 25 يناير حتى 28 يناير 2011.

ج: ليس لديّ معلومات، ولكنى أعتقد أن هذا لم يحدث.

س: هل ترك رئيس الجمهورية السابق إلى وزير الداخلية السابق المتهمين المذكورين اتخاذ ما يراه الأخير من أساليب لمعالجة الموقف؟

ج: ليس لديّ معلومات.

س: هل ورد أو وصل إلى علم سيادتك معلومات أو تقارير عن كيفية معالجة قوات الشرطة للتظاهرات وآليات تعاملها؟

ج: هذا ما يخص الشرطة وتدريبها، ولكن أعلم أن فض المظاهرات يتم دون استخدام النيران، بعد تلك الإجابة ظهرت ابتسامة على وجه العادلي، فيما وقف جمال مبارك أمام سرير مبارك وأخذ يدون الملاحظات في «أجندة بُنّى» بينما جلس علاء مركزاً.

س: هل رصدت القوات المعنية بالقوات المسلحة وجود قناصة استعانت بهم قوات الشرطة في الأحداث التي جرت يوم 25 يناير وحتى 28 يناير؟

ج: ليس لديّ معلومات.

س: تبيـن من التحقيقات إصابة ووفاة العديـد من المتظاهرين بطلقات الخرطوش، أو مقذوفـات نارية أحدثت بهم إصابات وأودت بحياتهم، فهل وصل ذلك الأمر إلى علم سيادتك الشخصي، وبم تعلل حدوثه؟

ج: أنـا معنديـش معلومات بكده بالنسـبة للقناصة، لكن احتمـال، ودى معلومة من عندى.

س: هل تعد قوات الشرطة بمفردها هي المسؤولة دون غيرها عن إحداث إصابات ووفيات بعض المصابين على نحو ما ذكر؟

ج: أنا مقدرش أقول إنها وحدها لأن أنا معرفش اللي حصل أثناء الاشتباكات.

س: هـل تسـتطيع سـيادتك تحديـد إذا كانـت عناصـر أخرى قـد تدخلـت في هذا الأمر؟

ج: كمعلومات غير مؤكدة، أنا باعتقد أن هناك عناصر تدخلت في هذا الموضوع.

س: وما هي تلك العناصر؟

ج: ممكن تكون عناصر خارجة عن القانون تدخلت.

س: هل وردت معلومات لسـيادتك أن هنـاك عناصر أجنبية قد تدخلت في إحداث إصابات ووفيات لبعض المتظاهرين؟

ج: ليس لديّ معلومات مؤكدة لكن احتمال موجود.

س: وعلـى وجـه العمـوم هـل يتدخـل رئيـس الجمهوريـة وفـق سـلطاته القانونية والدسـتورية فـي أن يحافظ على أمن وسـلامة الوطن، بإصدار أوامـره وتكليفاته المحددة بكيفية التعامل في حالة الدعوى المنظورة مع المتظاهرين؟

ج: هـو طبعـاً رئيس الجمهورية من حقه أن يصدر أوامر بهذا الشـكل، لكن على وجه العموم كل شيء له تخطيطه المسبق وكل واحد عارف مهامه والمفروض ينفذها.

س: ولماذا يصدر رئيس الجمهورية على وجه العموم هذه الأوامر والتكليفات؟

ج: التكليفات معروف بتصدر من مين ومين بينفذها طبقاً لمهام كل واحد، ولكن من الممكن أن يرى رئيس الجمهورية أن الموقف يستدعى أن يعطي تلك التكليفات والأوامر بلا شك.

س: وهل يجب قطعًا على من تلقى أمراً أو تكليفاً من رئيس الجمهورية تنفيذه مهما كانت العواقب ومهما كانت الأمور؟

المشير: أرجو تفسير هذا السؤال.. و«المحكمة أعادت صياغته».

ج: رئيس الجمهورية يعطى أمراً إلى شخص المنفذ، المنفذ يناقش مع رئيس الجمهورية، وإذا كانت العواقب والأوامر مضرة لازم يناقش الرئيس في هذه المهام والأوامر.

س: هل يُعد رئيس الجمهورية السابق مسؤولاً مسؤولية مباشرة أو منفردة أو مشتركة مع من نفذ أو تعامل مع المتظاهرين مما أسفر عنه إصابة أو مقتل البعض منهم وذلك بحكم منصبه الدستوري؟

ج: إذا كان رئيس الجمهورية السابق أصدر هذا الأمر وهو التعامل باستخدام النيران مثلاً، فأنا أعتقد أن المسؤولية في ذلك هتكون مسؤولية مشتركة بس أنا معرفش إذا كان رئيس الجمهورية السابق أعطى هذا الأمر أم لا.

س: وهل تعلم أن رئيس الجمهورية السابق المتهم المذكور كان على علم من مصادره أو مساعديه بإصابة ومقتل بعض المتظاهرين؟

ج: أنا مقدرش أجزم بذلك، ويسأل في ذلك مساعدوه الذين أبلغوه، إذا كانوا أبلغوه، أهو على علم أم لا.

س: وهل تعلم سيادتك أن رئيس الجمهورية السابق قد تدخل بأى صورة كانت لوقف نزيف دماء المصابين والكف عن مزيد من الوفيات؟

ج: أعتقـد أنـه تدخل وأعطى قراراً بأن يتم التحقيق فيما حدث في عملية القتال اللي حدث في التحرير وطلب تقريراً عن السبب ومن المسؤول وهذه معلوماتي.

س: هل تستطيع سـيادتك على سبيل القطع والجزم واليقين تحديد مسؤولية رئيس الجمهورية السـابق المتهم محمد حسني السـيد مبارك، عن التداعيات التي أدت إلى إصابة ومقتل بعض المتظاهرين؟

ج: هذه مسؤولية جهات التحقيق، والتحقيق هو الذي يثبت ذلك.

س: هل يحق وفقًا لخبرة سـيادتك أن يتخذ وزير الداخلية على وجه العموم ما يراه هـو منفـرداً من إجراءات ووسـائل وآليـات، وخطط لمواجهـة التظاهرات ودون العرض على رئيس الجمهورية لإحاطته علمًا والحصول على موافقته؟

ج: إجـراءات وزيـر الداخليـة هـي إجـراءات مخططـة ومعروفة لدى الـكل بوزارة الداخلية، وفي جميع الحالات يحيط رئيس الجمهورية، وفيما يخص المظاهرات وتحديـد التعامل معها هي خطـة تدريب موجودة بـوزارة الداخلية والقوات التي اشتركت في فض المظاهرات تعلم بها.

س: هل اتخذ وزير الداخلية قراراً بمواجهة التظاهرات مما نتج عنه إصابات ووفيات بمفرده بمساعدة مساعديه المتهمين الآخرين في الدعوى؟

ج: معنديش علم بذلك.

س: هل يصدق القول تحديداً وبما لا يدع مجالا للشك أو الريبة أن رئيس الجمهورية السـابق المتهم لا يعلم شيئًا أو لديه معلومات عن تعامل الشرطة بمختلف قواتها برئاسـة وزير الداخلية السابق حبيب العادلي، ومعاونيه المتهمين الماثلين، أو أنه لم يوجه إليهم أوامر أو تعليمات في شأن التعامل أو كيفيته؟

ج: أنا معرفش اللي حصل إيه لكن أنا أعتقد أن المفروض أن وزير الداخلية بيبلغ ما يحدث ومش ممكن رئيس الجمهورية ميعرفش حصل إيه لكن أنا معرفش.

انتهت أسئلة المحكمة وبدأت النيابة في توجيه أسئلتها:

س: ما هي تفاصيل الاجتماع الذي عقد يوم 30 يناير؟

رفضت المحكمة توجيه السؤال.

س: ما هي تفاصيل مفاوضات التنحي؟

المحكمة رفضت توجيه السؤال.

ثم تقدم المحامون المدعون بالحق المدني لتوجيه الأسئلة، وأمسك الميكروفون «سامح عاشور» ووجه حديثه للمحكمة، فسألته المحكمة «من يكون؟» فقال: «أنا سامح عاشور» المحامي، وأود أن أؤكد:

أولاً: أطلب من هيئة المحكمة تحريك الدعوى الجنائية قبل أحد أفراد الأمن الذي اعتدى على المحامى أثناء تأدية عمله ومثوله أمام المحكمة طبقا للقانون.

وثانياً: أطلب تسجيل رفض هيئة الدفاع عن المدعين بالحق المدني للطرق الإدارية المستفزة التي يتبعها الأمن مع المحامين، وإغلاق باب قاعة المحكمة قبل الساعة التاسعة صباحًا، وعدم تمكين المحامين من دخول قاعة المحكمة قبل مثول الشاهد أمام المحكمة مع إبداء تقديرنا لمثوله.

وثالثاً: نحن نرفض طريقة التهديد والتلويح بإحالة الدعوى المدنية إلى المحكمة المختصة، ونقول إن هذه الطريقة مرفوضة من قبل الدفاع، وهيئة الدفاع تملك الرد بقوة على ذلك، فسأله رئيس المحكمة عن كيفية «الرد».. فقال عاشور: «الرد بالقانون».. فقال رئيس المحكمة: «القانون بيننا»، ثم انصرف سامح عاشور إلى حيث جلس وتقدم المحامون المدعون بالحق المدني.

* * *

ملحق الصور



لقاء مع المشير



مصطفى بكري
مع المشير طنطاوي



مصطفى بكري
مع المشير طنطاوي
خلال أحد اللقاءات



مصطفى بكري
مع الفريق أول عبد الفتاح
السيسي يوم أن كان قائدًا
عامًا ووزيرًا للدفاع بعد
ثورة 30 يونيو



مصطفى بكري
والسيد الرئيس عندما
كان مديرًا للمخابرات
الحربية مارس 2012



مصطفى بكري
مع اللواء ممدوح عبد الحق
عضو المجلس الأعلى
للقوات المسلحة (سابقًا)



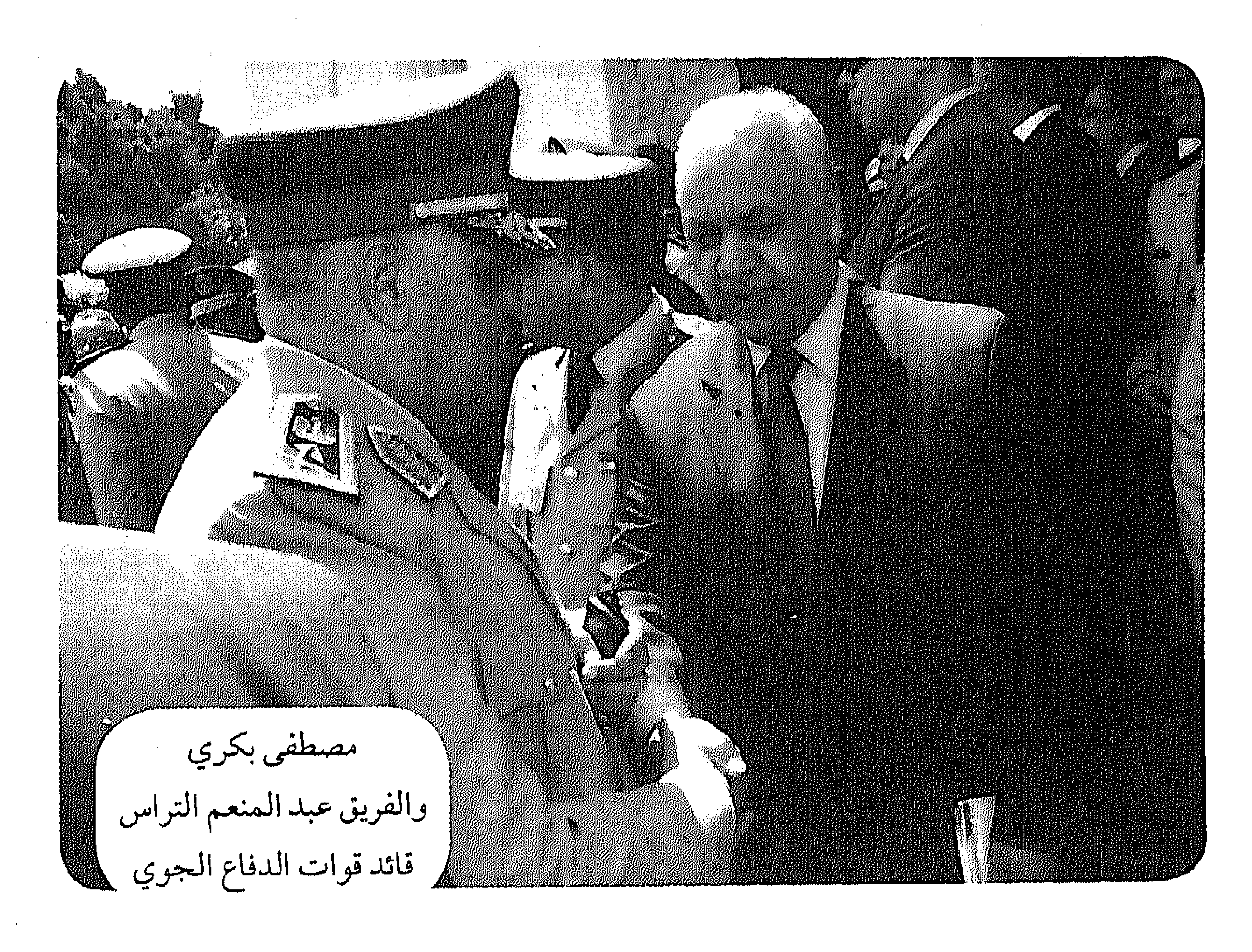
مصطفى بكري
مع اللواء عصمت مراد
مدير الكلية الحربية
السابق



مصطفى بكري مع عدد من
القادة العسكريين في المنطقة
الغربية، وإلى جواره اللواء
محمد المصري يوم أن كان قائدًا
للمنطقة الغربية



مصطفى بكري يلقي بيان
الأحزاب في أعقاب اجتماعها
مع المشير طنطاوي وعدد من
قادة المجلس الأعلى
في وزارة الدفاع



مصطفى بكري
والفريق عبد المنعم التراس
قائد قوات الدفاع الجوي



مصطفى بكري مصافحًا
الفريق صدقي صبحي
وسط عدد من القادة
العسكريين



أحد الاجتماعات العسكرية
بحضور الرئيس السيسي


مصطفى بكري والجنزوري
وفريق أول صدقي صبحي
والفريق محمود حجازي في
أحد الاحتفالات العسكرية

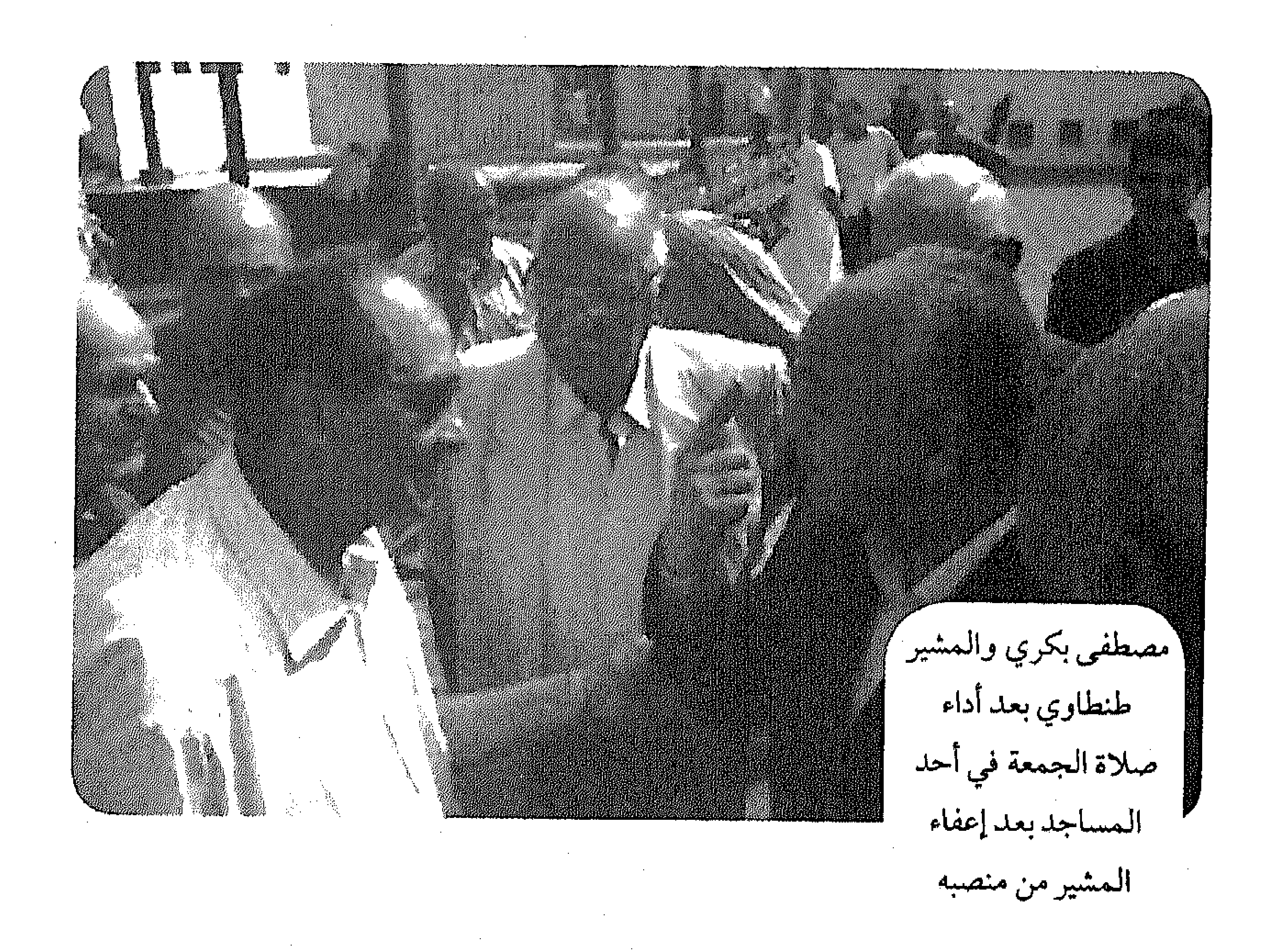

مصطفى بكري
والمشير طنطاوي



بكري والمشير
والفريق مهاب مميش
واللواء ممدوح عبد الحق



مصطفى بكري
والمشير طنطاوي
في أحد الأفراح



مصطفى بكري والمشير
طنطاوي بعد أداء
صلاة الجمعة في أحد
المساجد بعد إعفاء
المشير من منصبه

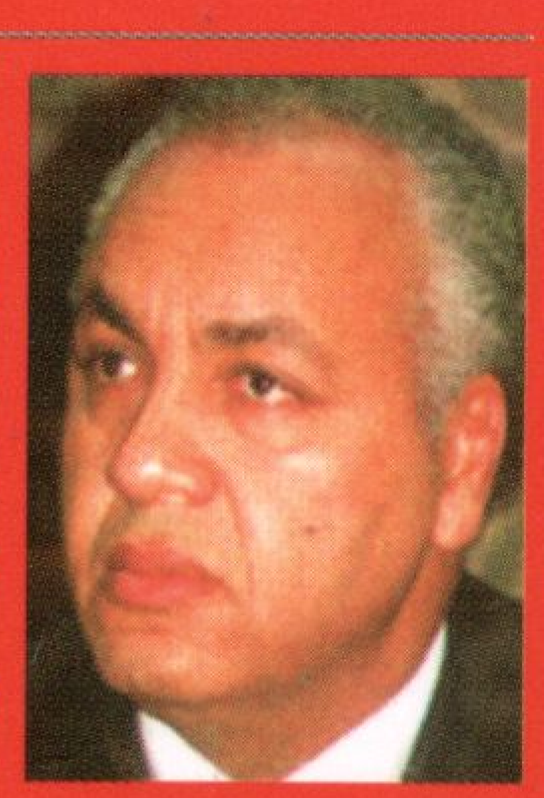
المحتويات

كتاب "لغز المشير" هو واحد من الكتب المهمة التي تؤرخ لدور المشير حسين طنطاوي، رئيس المجلس الأعلى للقوات المسلحة ووزير الدفاع والإنتاج الحربي، في الفترة من 25 يناير 2011 ، وحتى 12 أغسطس 2012 .

ويجيب عن الكثير من الألغاز وعلامات الاستفهام حول حقائق ما جرى.

وتأتي أهمية هذا الكتاب من أن مؤلفه كان شاهدًا على الأحداث وقريبًا من المشير والمجلس العسكري، ومتابعًا لوقائع ما جرى من خلف ستار، وكاشفًا للعديد من الإجابات التي ظلت مبهمة حتى وقت قريب.

إن أخطر ما في هذا الكتاب أنه يعيد قراءة الأحداث برؤية مختلفة عن تلك التي روّجت لها بعض وسائل الإعلام، مستندًا في ذلك إلى معلومات موثقة وحقائق دامغة لايزال شهودها أحياء حتى الآن.



"مصطفى بكري" كاتب صحفي وإعلامي تم اختياره أفضل نائب في استفتاء مركز المعلومات ودعم القرار بمجلس الوزراء عن دورة مجلس الشعب 2005 ـ 2010 ، وعمل رئيسًا لتحرير صحف: الأحرار اليومية ومصر الفتاة ومصر اليوم، ويترأس حاليا رئاسة مجلس إدارة صحيفة الأسبوع، واختير في عام 2004 الشخصية العربية الأولى بواسطة المنتدى القومي العربي في لبنان وبحضور ممثلين من الوطن العربي كله ، وصدرت له العديد من المؤلفات والكتب، كان آخرها كتاب "السيسي: الطريق إلى بناء الدولة" الذي نفدت منه ست طبعات في أشهر قليلة.



الدار المصرية اللبنانية